الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (323)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	19
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	31
حقوق الانسان في العالم	131

• حقوق الإنسان" تستقبل 30 ألف شكوى... •إدارية ومدنية وعنف"

المصدر: جريدة الحياة السبت 15 محرم 1433هـ - 10 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/337885

الرياض – «الحياة»
كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أن الجمعية تلقت خلال السنوات الماضية نحو 30 ألف شكوى وتظلم تتعلق بمواضيع مختلفة منها قضايا (السجناء، الأحوال الشخصية، العنف الأسري، القضايا الإدارية والعمالية، الأحوال المدنية، وشكاوى ذات صلة بالقضاء)، إضافة إلى غيرها من القضايا.
وقال القحطاني في تصريح صحافي أمس، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف اليوم (السبت): «تعتمد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على وسائل مختلفة للوصول إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان، سواء تلك التي تصل إلى علم الجمعية من خلال ما ينشر في وسائل الإعلام وتقارير الهيئات الأجنبية والدولية، أو تلك التي تصل إلى الجمعية عن طريق شكاوى المواطنين والمقيمين، من خلال قنوات الجمعية المختلفة».
وأضاف أن الجمعية تعمل للتذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، من خلال نشر الوعي بحقوق الإنسان لدى المواطنين والمقيمين والأجهزة الحكومية، «والسعي لإدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم». وأشار إلى أن الجمعية عملت على عدد من الأنشطة المتنوعة «منها تنظيم الندوات والمحاضرات وورش العمل في عدد من مدن المملكة، إضافة إلى طباعة وتوزيع نصوص بعض الاتفاقات الدولية والأنظمة المحلية ذات العلاقة بحقوق الإنسان». ودعا القحطاني إلى العمل على تقويم واقع حقوق الإنسان في المملكة خلال المناسبات العالمية ومنها اليوم العالمي لحقوق الإنسان «ليكون بمثابة رصد للتقدم المحرز، ومن ثم العمل على تشجيعه وتحديد وسائل دعم استمراريته، وكشف أوجه القصور والعمل على معالجتها وتلافيها».
ونوه إلى سعي الجمعية لتحقيق المزيد من تفعيل التعاون مع كل الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان «بما يحمي ويعزز هذه الحقوق في بلادنا في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير نايف بن عبدالعزيز، اللذين أصدرا توجيهاتهما لكل الأجهزة الحكومية بالتعاون مع الجمعية».
من جانبه أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن المملكة حريصة على دعم جهود المنظمات الدولية لحماية حقوق الإنسان وسن التشريعات والأنظمة، وتقف إلى جانب الشعوب العربية لتجنيبها ويلات النزاعات والصراعات التي أحدثتها المتغيرات السياسية.
وأشار في بيان أصدرته الهيئة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف اليوم (السبت) إلى أن المملكة تشهد تطوراً على مستوى حقوق الإنسان، من خلال ضمان الحقوق الأساسية في الأمن والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والسكن والعمل، لافتاً إلى أنه تم رصد موازنات كبيرة في هذا المجال، إضافة لمحاربة الفقر من خلال توفير فرص العمل للباحثين عنه من الجنسين، ودعم مؤسسات العمل التطوعي والخيري والثقافي ودعم مشاريع التأهيل والتدريب المهني وبرامج رعاية الطفولة، وتطوير مرفق القضاء، ومنح المرأة الحق في عضوية مجلس الشورى اعتباراً من دورته المقبلة.
وأضاف أن المملكة ماضية في تعزيز وحماية قيم ومبادئ حقوق الإنسان على جميع المستويات، وأنها مستمرة في جهودها لتعزيز فرص الحوار الحضاري بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المختلفة للالتقاء حول القواسم الإنسانية المشتركة، لتحقيق الأمن والسلام في العالم وفتح قنوات الحوار والتواصل بين شعوبه، لافتاً إلى إنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار في فيينا الذي يمثل إحدى آليات مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار الحضاري بين الدول والشعوب وحل النزاعات بالطرق السلمية.

"سبق" تبنت القضية.. والجمعية تُطالب بمحاكمة عادلة حسب المعايير الدولية

حقوق الانسان تتفاعل: أوقفوا إعدام المعتقلين السعوديين في العراق

المصدر: جريدة سبق السبت 15 محرم 1433هـ - 10 ديسمبر 2011م
http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=34564

سبق – الدمام: تفاعلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سريعاً، مع وضع اثنين من السجناء السعوديين الموقوفين في العراق، حيث تم تأخير تنفيذ حكم الإعدام فيهما المقرر الخميس الماضي، وهي القضية التي تبنتها "سبق"، وأشارت في تقرير نشر أمس عن تأخير تنفيذ حكم الإعدام فيهما؛ نتيجة نقص بعض الأوراق والإجراءات الرسمية بوزارة العدل العراقية، حيث كان مقرراً تنفيذ حكم الإعدام في حقهما يوم الخميس الماضي.

الجمعية تفاعلت سريعاً مع تقرير "سبق" وناشدت اليوم السلطات العراقية لوقف إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام بحق عدد من الموقوفين السعوديين في السجون العراقية. وقال الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية المتحدث الرسمي باسمها إن الجمعية تعبر عن قلقها بأن أحكام الإعدام جاءت بسبب عدم ضمان محاكمات عادلة للمتهمين يتمتعان فيها بكامل حقوقهما ومنها الحق في توكيل محامٍ والتحقيق في صحة الاعترافات التي انتزعت منهما تحت التعذيب، وكذلك منحهما الوقت الكافي للرد على التهم الموجهة ومن بينها دخول الأراضي العراقية بطريقة غير شرعية.

كما عبر الدكتور الخثلان عن قلقه أن أحكام الإعدام قد تأثرت بالأوضاع السياسية الراهنة في العراق. وناشدت الجمعية خادم الحرمين الشريفين التدخل لدى السلطات العراقية وبذل كافة الجهود لمنع تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحقهما وتمكين جميع الموقوفين السعوديين من محاكمة عادلة حسب المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، وكذلك التحقيق فيما يتعرض له هؤلاء السجناء في السجون العراقية من انتهاكات ومعاملة مهينة للكرامة الإنسانية، كما طالبت الجمعية من كافة المنظمات الحقوقية العراقية والإقليمية والدولية بالتدخل العاجل لإيقاف عقوبة الإعدام.

وكانت "سبق" قد تبنت قضية السجناء على مدار الأشهر الماضية، ونشرت تقريراً أمس أشارت فيه إلى تأخير تنفيذ حكم الإعدام في معتقلين سعوديين بالعراق، نتيجة نقص بعض الأوراق والإجراءات الرسمية بوزارة العدل العراقية، حيث كان مقرراً تنفيذ حكم الإعدام في حقهما يوم الخميس الماضي.

ونقلت مصادر لـ "سبق": "إن المعتقلين السعوديين أصدر بحقهما حكم الإعدام بعد توجيه التهم لهما بدخول الأراضي العراقية بطريقة غير شرعية، وكان من المقرر تنفيذ حكم الإعدام بهما يوم الخميس الماضي، إلا أن نقص بعض الأوراق والإجراءات الرسمية حال دون تنفيذ حكم الإعدام بحقهما، ومن المقرر أن يتم تنفيذه بالأيام القادمة".

وناشد أحد المعتقلين السعوديين بأحد سجون بغداد عبر "سبق" الجهات والمنظمات الحقوقية السعودية والدولية التدخل من أجل إنقاذه وزميله من تنفيذ حكم الإعدام، مشيراً إلى أن التهم الموجهة لهما هي دخول دولة العراق بطريقة غير شرعية، مشيراً إلى أنه تم استدراجه ودخوله الأراضي العراقية من قبل أشخاص لهم علاقة بالسلطات العراقية وجيش المهدي.

كما أشار المعتقل إلى أنهما يتعرضان للضرب بصورة شبه يومية ويتم تطفئة أعقاب السجائر على جسديهما وأنهما يتعرضان لمعاملة سيئة للغاية، حيث يتم تعريتهما ومحاولة اغتصابهما على أيدي عناصر الأمن وقوات جيش المهدي.

وفد البرلمان البريطاني وجمعية حقوق الإنسان يناقشان زواج القاصرات

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس13 محرم 1433هـ - 8 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com/20111208/ln74d.htm

الجزيرة- المحليات
زار وفد من البرلمان البريطاني برئاسة السيد دانيال كاوزنسكي صباح أمس الأربعاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكان في استقبالهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني وعدد من أعضاء الجمعية، حيث رحب رئيس الجمعية بالوفد الزائر وقدم لهم شرحاً عن أنشطة الجمعية ومهام عملها كما تطرق الحديث الى عدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها زواج القاصرات وحقوق الطفل ومشروع نظام مكافحة الإرهاب.
وقد أجاب رئيس الجمعية وأعضائها الحضور على تساؤلات الوفد الزائر وأوضحوا أن هناك جهود تبذل في المملكة من اجل تعزيز حقوق الإنسان وان مشروع نظام مكافحة الإرهاب لا يزال يدرس من قبل الجهات ذات العلاقة و لم يصدر حتى الان.
وقد تطرق الحديث للتقارير الحقوقية التي تصدرها الجمعية حضر اللقاء رئيس القسم السياسي بالسفارة السعودية بلندن الأمير سلطان بن فهد آل سعود ومن الجمعية الدكتور صالح الشريدة والدكتور عبدالجليل السيف والدكتور محسن الحازمي والدكتور مازن خياط والمستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري.

÷حقوق الإنسان×بمكة يقيم معرضه الثاني ÷أنا إنسان.. إذاً لي حقوق×

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 14 محرم 1433هـ -9 ديسمبر 2011م
http://al-madina.com/node/343736

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة تصوير- حسن المالكي
نظم فرع جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة معرضًا توعويًا لنشر ثقافة حقوق الإنسان الثاني بسوق الضيافة، والذي يأتي ضمن برامج التي تنفذها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحت عنوان «أنا إنسان إذًا لي حقوق». وشهد المعرض حضورًا كثيفًا من قبل الزوار الذين شاركوا وتفاعلوا مع الفقرات التي تتعلق بإيصال حقوق الإنسان، حيث اطلعوا على محتويات المعرض. وشارك في معرض هذا العام أطفال بيت الطفل بمكة الذي قاموا بالمشاركة في ركن الرسم وقاموا برسم لوحات تهتم بحقوق الطفل. وأوضح عبدالله خضراوي مدير مكتب جمعية حقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة أن المعرض احتوى على عرض تعريفي بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إضافة إلى الإعلان العالمي لواجبات الإنسان

ومسابقات للأطفال وركن التلوين الذي شارك فيه الزوار وأطفال بيت الطفل وتم توزيع الجوائز والهدايا للمشاركين.
وأوضح شاكر الشريف مدير العلاقات العامة بالمكتب أن المعرض أتي بالتعاون مع مدارس شعاع المعرفة والشبكة الإعلامية الذين قاموا بتنظيم الحفل وإعداد الفقرات التي نالت استحسان ورضا الحضور.

القحطاني في اليوم العالمي: نأمل بتفعيل التعاون مع الأجهزة المعنية

30 ألف شكوى وتظلم لجمعية حقوق الإنسان في7 سنوات

المصدر: جريدة سبق الجمعة 14 محرم 1433هـ -9 ديسمبر 2011م
http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=34553

سبق-الرياض:
عبَّرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن أملها بتفعيل التعاون مع الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان كافة، بما يحمي ويعزز هذه الحقوق في بلادنا، في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين الأمير نايف بن عبدالعزيز، اللذين أصدرا توجيهاتهما للأجهزة الحكومية كافة بالتعاون مع الجمعية.
مؤكدة أنها لا تزال تجد كل الدعم والتعاون بما يساهم في تحقيق رسالة الجمعية في مجال حماية حقوق الإنسان.
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، في كلمة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: "إن موضوع حقوق الإنسان ينال أهمية قصوى تنبع من طبيعة هذه الحقوق وأثر حمايتها على كرامة الإنسان، وقد نص القرآن الكريم على تكريم الله للإنسان في قوله تعالى {ولقد كرمنا بني آدم..}، ويقتضي هذا التكريم الإلهي رعاية هذه الحقوق وحمايتها ومنع كل ما من شأنه أن ينال منها.
وتستند التزامات السعودية بحقوق الإنسان إلى ما اشتملت عليه الشريعة الإسلامية من كفالة شاملة للحقوق الأساسية للإنسان، وإلى الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، وإلى الأنظمة الداخلية؛ فدستور السعودية هو القرآن والسنة، ومبادئهما ذات قيمة دستورية، ولا يمكن لأية قاعدة قانونية أخرى أياً كان مصدرها أن تخالف ما ورد في القرآن والسُّنة من مبادئ، وقد نصت المادة 26 من النظام الأساسي للحكم في السعودية على أن: تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.
ومن هنا فإن أهم مكون لحقوق الإنسان في النظام القانوني للسعودية هو أحكام الشريعة الإسلامية".
وقال: "من أجل ذلك تأسست الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها جهة غير حكومية مستقلة في 18 محرم من عام 1425هـ، الموافق 9 آذار- مارس من عام 2004م؛ لتعمل جنباً إلى جنب مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة؛ لتحقيق ذلك الهدف السامي النبيل كما أراده الله سبحانه وتعالى. وقد نص نظام الجمعية الأساسي على أهدافها، وفي مقدمتها حماية وتعزيز حقوق الإنسان، من خلال العديد من الأنشطة، كرصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، وتوعية المواطنين والمقيمين بحقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السعودية، ودراسة القضايا والمشاكل ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتقديم التوصيات بشأنها، إضافة إلى دراسة التشريعات والأنظمة المحلية وتحديد مدى مواءمتها للمنظومة الدولية".

وأضاف: "وقد قامت الجمعية خلال السنوات الماضية بتلقي نحو ثلاثين ألف شكوى وتظلم، تتعلق بموضوعات مختلفة، منها قضايا السجناء والأحوال الشخصية والعنف الأسرى والقضايا الإدارية والعمالية والأحوال المدنية، وتلك الشكاوى ذات الصلة بالقضاء.. إلخ".
وبيَّن أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تعتمد على وسائل مختلفة للوصول إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان، سواء تلك التي تصل إلى عِلم الجمعية من خلال ما يُنشر في وسائل الإعلام وتقارير الهيئات الأجنبية والدولية، أو تلك التي تصل إلى الجمعية عن طريق شكاوى المواطنين والمقيمين، من خلال قنوات الجمعية المختلفة.
وتعمل الجمعية للتذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال نشر الوعي بحقوق الإنسان لدى المواطنين والمقيمين والأجهزة الحكومية، والسعي لإدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم.
وفي هذا الإطار قامت الجمعية بأنشطة متنوعة، منها تنظيم الندوات والمحاضرات وورش العمل في عدد من مدن السعودية، وطباعة وتوزيع نصوص بعض الاتفاقيات الدولية والأنظمة المحلية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، كما تصدر الجمعية نشرة شهرية باسم "حقوق".

وقال: "نأمل بأن يكون هناك تقييم لواقع حقوق الإنسان في بلادنا في تلك المناسبات العالمية، ومنها اليوم العالمي لحقوق الإنسان؛ ليكون بمنزلة رصد للتقدم المحرز، ومن ثم العمل على تشجيعه وتحديد وسائل دعم استمراريته، وكشف أوجه القصور والعمل على معالجتها وتلافيها".

عضو شورى: الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة المدينة 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/344089

عبدالعزيز الحموان - حورية الجديع- الجوف
شهدت ندوة «تطور حقوق الإنسان في السعودية» بنادي الجوف الأدبي مداخلات ساخنة، حيث نفى عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن العناد أن تكون هيئة حقوق الإنسان في السعودية مجرد واجهة إعلامية أمام المنظمات الحقوقية الدولية، مؤكدًا على أن الهيئة لها صوت ورأي من خلال تقريرها السنوي. جاءَ ذلك ردًا على مداخلة لمساعد مدير عام التربية والتعليم بمنطقة الجوف فواز الجعفر.
وقد انطلقت الندوة الثلاثاء الماضي بمشاركة عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن العناد، ومدير فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة الجوف الدكتور علي الرويشد، ومدير فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة الجوف مونس الرويلي، وأدار الندوة صالح الصاعدي.
الدكتور العناد أكدَ أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية ومنها الحقوق الاجتماعية والحقوق الأساسية السياسية، وأن حقوق الإنسان في السعودية شهدت تطورًا إيجابيًا ملحوظًا، مشيرًا إلى نشأة نظام المحاماة الذي لم يكن موجودًا، وكذلك نظام الاستئناف الذي لم يكن متاحًا في السابق، كما أن نظام المرافعات الشرعية أصبحت تحكمه ضوابط تحدد صلاحيات القضاة والمحاكم والجلسات العلنية.

من جانبه أوضحَ الدكتور علي الرويشد أن هيئة حقوق الإنسان في السعودية تواجه كثيرًا من الانتقادات في المحافل الدولية لجهة وضع المرأة في المملكة من ناحية سفرها وقيادتها للسيارة والسكن بمفردها، وقالَ: نحن نرد مرارًا وتكرارًا على مثل هذه الانتقادات وأكدنا أن مسألة مثل قيادة المرأة للسيارة هي مسألة مجتمعية وليست مسألة حقوقية فلا يوجد لدينا قانون أو تشريع يمنع قيادة المرأة للسيارة بل هو شأن يحسمه التوافق المجتمعي. لكنَ الرويشيد استدركَ قائلًا: هذا لا يمنع من وجود ممارسات خاطئة ضد المرأة يقومُ بها البعض وتحرجنا أمام الرأي العام في المحافل الدولية مثل قضية تعليق المرأة التي هي ممارسة خاطئة ولا أساس لها في الفقه.
أما مونس الرويلي فقد أكدَ على أن جمعيات حقوق الإنسان في السعودية هي جمعيات أهلية مستقلة وغير حكومية، وقدم سردًا للمهام والإنجازات التي قامت بها جمعية حقوق الإنسان بمنطقة الجوف.
في المداخلات، قالَ الناقد والروائي الدكتور معجب الزهراني: إن ثقافة حقوق الإنسان جديدة علينا في المملكة وهي في مرحلة التأسيس وعلينا أن نعي جيدًا معنى حقوق الإنسان وهنا يأتي دور الكتّاب والمثقفين.
أما خليفة المسعر فقد رأى في مداخلته أن حقوقَ الإنسان تمشي في المملكة مشي السلحفاة مقارنةً بدول مثل البحرين والكويت. وفي مداخلة لحمد المظهور قال: «إن هيئة مكافحة الفساد لا تتفاعل»، موجهًا لها نقدًا لاذعًا.
وفي نهاية الندوة قامَ رئيس نادي الجوف الأدبي الدكتور محمد الصالح بتكريم المشاركين وشكرَ الجميع على حضورهم.

القحطاني: تلقينا 30 ألف شكوى وتظلم ونسعى لإدراج حقوق الإنسان في المقررات الدراسية

المصدر: جريدة المدينة 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/344122

ياسمين يوسف – الدمام
كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني عن تلقي الجمعية خلال السنوات الماضية حوالي 30 ألف شكوى وتظلم تتعلق بموضوعات مختلفة منها قضايا السجناء، الأحوال الشخصية، العنف الأسري، والقضايا الإدارية والعمالية، الأحوال المدنية، وغيرها من الشكاوى ذات الصلة بالقضـاء.
وقال في كلمة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: إنّ الجمعية تعمل للتذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال نشر الوعي بهذه الحقوق لدى المواطنين والمقيمين والأجهزة الحكومية، والسعي لإدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم .
وأضاف: نأمل أن يكون هناك تقييم لواقع حقوق الإنسان في بلادنا في مختلف المناسبات العالمية ومنها اليوم العالمي لحقوق الإنسان ليكون بمثابة رصد للتقدم المحرز ومن ثم العمل على تشجيعه وتحديد وسائل دعم استمراريته، وكشف أوجه القصور والعمل على معالجتها وتلافيها.

بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان.."الثقافة الحقوقية" مسؤولية مشتركة

"الروتين الممل" يحبط جهود "المنظمات الحقوقية" في المملكة!

المصدر: جريدة الرياض 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/11/article690744.html

الرياض، تحقيق - أسمهان الغامدي

تعاون الجهات الحكومية أهم في إنجاز القضايا ومتابعة شكاوى المواطنين ، تزامناً مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان لا يزال الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المملكة متواضعاً رغم وجود أول منظمة حقوقية في المملكة منذ ثمانية أعوام، وفي تحقيق "الرياض" نستوضح الخطوات التي أنجزتها المنظمات الحقوقية في المملكة وما طرح في الواقع، والمأمول منها من خلال حقوقيين وناشطين من أعضاء جمعية حقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى .

الاتفاقيات

د.الشدي: «حقوق الإنسان» عين الدولة للتأكد من تناغم الإجراءات مع المفاهيم

بداية أوضح "د.إبراهيم الشدي" -عضو لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى- أن المملكة سباقة في المصادقة على العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان بدءاً من الاتفاقية الدولية لمنع التمييز العنصري التي صادقت عليها المملكة عام ١٩٩٧م ،ثم الاتفاقية الدولية لمنع التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة صادقت عليها المملكة عام ١٩٩٨م كما صادقت المملكة على الاتفاقية الدولية لمنع التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠م ،ثم اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٦م وآخر الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ ما يقارب ثلاثة أعوام، مشيراً إلى أنه بجانب الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة في مجالات حقوق الإنسان كان لها مساهمة ومصادقة على عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية ومن ذلك إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وفي القمة العربية التي عقدت في الرياض منذ سنوات أقرت الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان .

قرارات وإجراءات

د.اليامي: المملكة وقعت على اتفاقيات القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري

وأكد على أن اهتمام المملكة لم يقتصر على النشاط الدولي والإقليمي بل إن هذا الاهتمام يظهر ويسند الاهتمام الذي تم ويتم وطنيا من خلال العديد من القرارات والإجراءات التي صدرت في المملكة ومن ذلك تطوير أنظمة القضاء ومن بينها نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات، وفي مجال المؤسسات الأهلية والحكومية تم التصريح للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وبعدها أنشئت هيئة حقوق الإنسان لتكون عين الدولة للتأكد من تناغم أنظمة الدولة وإجراءاتها مع مفاهيم حقوق الإنسان التي جاءت في تعاليم الإسلام واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي صادقت عليها المملكة .

د.سهيلة زين العابدين

مسؤولية مشتركة

د.سهيلة : جهات حكومية لاتتجاوب مع منظمات حقوق الإنسان

ونوه "د.هادي اليامي" -عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان وعضو لجنة حقوق الإنسان العربية- أنّ ثقافة حقوق الإنسان تعد مسؤولية مشتركة تتطلّب وعياً بأهمية حقوق الإنسان وواجب على الجميع من منطلق ديني، ولقد استطاعت المملكة أن توجد نوعا من التقارب وإزالة الفوارق بين الانجاز الكامل لمبادئ حقوق الإنسان على الواقع الداخلي والدولي، وهذا لأنّ أحكام الشريعة الإسلامية التي تعد نظاما ثابتا للمملكة وفق نص المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم التي تعد

مصداق ما يتغنى به العالم من مبادئ حقوق الإنسان ولقد سعت المملكة فئ تحقيق التقارب بين الانجاز والواقع وفي إطار تأكيد المملكة على أهمية تعزيز حقوق الإنسان بالتوافق مع المجتمع الدولي فقد صوتت المملكة لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يعد أشهر وثائق حقوق الإنسان من حيث توقيت صدوره أو ما اشتمل عليه من بنود لحماية حقوق الإنسان الأساسية كالحق في الحرية والمساواة والكرامة والأمن والعمل والتعليم والعدالة وحرية الرأي وغيرها من الحقوق التي جاءت آليات القانون الدولي لحقوق الإنسان اللاحقة .

خطوات هامة

الجهني: قصور دور المنظمات لمحدودية صلاحياتها

وأشار إلى أنّ المملكة اتخذت عدداً من الخطوات الهامة وكان من مجمل اختصاصات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بالمملكة والتي تم تنفيذها خلال السنوات الماضية، ومن ذلك التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن، ومتابعة الجهات الحكومية لتطبيق ما يخصها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة .

وأضاف: وكذلك التأكيد من اتخاذ تلك الجهات الإجراءات اللازمة لتنفيذها، وزيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص ورفع تقارير عنها إلى رئيس مجلس الوزراء، وتلقى الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والتحقق من صحتها واتخاذ الإجراءات النظامية في شأنها، وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها و الموافقة على إقامة الدعاوى والرد عليها فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان .

د.هادي اليامي

المسح الدوري

وأكد "د.اليامي" على أنه في إطار مهام منظمات حقوق الإنسان فقد قامت هيئة حقوق الإنسان بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بإعداد تقرير المسح الدوري الشامل (UPR) عن حالة حقوق الإنسان في المملكة مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة ومناقشته في إطار آلية الاستعراض وذلك أمام مجلس حقوق الإنسان منذ سنتين تقريبا وقد لاقى هذا التقرير أصداء ايجابيه من مجلس حقوق الإنسان ومن عدد من المنظمات العالمية، كما استحقت المملكة من خلال ذالك تجديد عضويتها في مجلس حقوق الإنسان، مشيراً إلى أنه تم مؤخراً إنشاء لجنة دائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص برئاسة هيئة حقوق الإنسان وعضوية ممثلين على مستوى عالٍ من أكثر من (7) جهات ذات علاقة، كما سعت المملكة إلى عدد من المساهمات الإقليمية والدولية تعكس صور الانجاز الداخلي لتنفيذ مبادئ حقوق الإنسان ومشاركتها في صياغة الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي تمت الموافقة عليه في القمة العربية في تونس لعام 2004م كما صادق عليه مجلس الشورى في فبراير لسنة 2008م، ويشتمل على مجموعة من الحقوق والضمانات التي لابد من النص عليها في الأنظمة والتشريعات المحلية .

الاتفاقيات والصكوك

وأشار إلى أنّ المملكة قد وقعت على عدد من الاتفاقيات والصكوك الدولية من أهمها الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، اتفاقية مناهضة التعذيب والمعنية بمنع أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، موضحاً أن المملكة عملت على دراسة ومناقشة عدد من الملفات المهمة واتخذت بشأنها عدد من التوصيات ومنها موضوع زواج القاصرات حيث استطاعت الهيئة بمشاركة عدد من الجهات ذات العلاقة الحد من تلك الزيجات التي تعد انتهاك صريح لحقوق الطفل، وتعارض ذلك مع نظام مكافحة الاتجار بالبشر كما تسعى الهيئة إلى تفعيل برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي صدر بموافقة سامية من خادم الحرمين الشريفين وتشارك به العديد من الأجهزة الحكومية ويجري تنفيذه من خلال خطة عملية اعتمدتها اللجنة المشكلة لهذا الغرض، وفي كل ما مضى لدليل على حجم المشاركة الفعالة للمملكة في انجاز مبادئ حقوق الإنسان على الساحة الداخلية وعلى الساحة الخارجية، وعلى مدى إزالة الفوارق بين الانجاز والواقع.

عدم التجاوب

ورأت "د.سهيلة زين العابدين" -عضو جمعية حقوق الإنسان- أن أكبر المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان هي عدم تجاوب عدد من الجهات الحكومية مع منظمات حقوق الإنسان، ولكن هذا لا ينفي أن الثقافة الحقوقية تحسنت في المجتمع ولو بشكل بطيء فلا زال أمام منظمات حقوق الإنسان العديد من التحديات

مؤكدة أنه لولا وجود منظمات حقوق الإنسان لم أصبحت بعض المشاكل تطفو على السطح وتتحول إلى قضايا رأي عام، فالعنف ضد المرأة والطفل وزواج القاصرات وغيرها من الانتهاكات موجودة منذ الأزل ولكنها لم تطف إلى بعد أن استوعب المجتمع ماله من حقوق وواجبات وما عليه، والفضل في هذا يعود لمنظمات حقوق الإنسان التي كان لها الدور الأكبر في توعية المجتمع وتثقيفه عبر العديد من البرامج والآليات المقترحة، فقد أصبح لدينا ثلاث منظمات حقوقية يوجد بينها تعاون ملموس وتنسيق واضح جميعها تصب في مجال حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات الحاصلة .

ثقافة الحقوق

وأوضحت أن تشجيع المملكة على ثقافة حقوق الإنسان انعكس على موقفها الدولي والإقليمي وأعطى المملكة ثقلها نظير ما صادقت عليه دوليا وما نفذته محليا

وحول أداء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رأت أنها تمارس حريتها في الانتقاد والتعبير بحرية أكبر وهذا ماتحرص عليه الدولة

معلومات ناقصة

في المقابل أكدت المواطنة "حنان الجهني" على أن معلوماتها عن منظمات حقوق الانسان معدومة تماما ولا تجد تعريفاً كافياً من قبل المنظمات الحقوقية بدورها، قائلة: بحكم دراستي في طب الاسنان ومن خلال الحالات التي تمر علي قد تعرضت للعنف او الانتهاكات كونت انطباعاً كافياً لدي بأن تواجد منظمات حقوق الانسان شبه معدوم، معتقدة ان السبب يعود الى قلة الصلاحيات المخولة للمنظمات الحقوقية والتي مكنها من اتمام عملها على أكمل وجه، مضيفة ومن خلال مشاهداتها لعدد من الحالات أنه لا تجد في المنظمات الحقوقية معناها حيث إن أي امرأة ضعيفة تتعرض للظلم او الاضطهاد وتلجأ لأي منظمة لا تجد الحماية الكافية لها من المعنف وهذا ما حصل لاحدى صديقاتي عندما حرمها والدها من فرصة اكمال تعليمها.

وزارة العدل أبدت استعدادها للتجهيزات التقنية والمكتبية

قانونيون وحقوقيون يطالبون المجلس الأعلى للقضاء بافتتاح محاكم داخل السجون أسوة بديوان المظالم

المصدر: جريدة الرياض 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/11/article690627.html

الرياض – أسامة الجمعان

رحب عدد من القانونيين والحقوقيين بتوجيه رئيس ديوان المظالم الشيخ عبدالعزيز النصار رئيس المجلس القضاء الاداري بانعقاد الجلسات القضائية داخل محيط سجن الدمام .

وطالبوا المجلس الاعلى للقضاء ممثلا عن القضاء العام ان يسير نفس مسار ديوان المظالم . واجمعوا على انه في حال اقرار المجلس الاعلى للقضاء بعقد جلسات قضائية داخل محيط السجون فانه سيخفف على الدولة نفقة النقل وكذلك سهولة نقلهم الى السجون والعودة اليها اضافة الى حفظ كرامة المساجين .

وطالب د. مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان المجلس الاعلى للقضاء ايجاد نوع مثل هذه المكاتب القضائية داخل محيط السجون لتسهيل وتوفير الوقت والجهد والسرعة في محاكمته .

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان انه تم تسجيل ملاحظات خلال الايام الماضية بسبب التأخير في محاكمة السجناء وأكد القحطاني ان وجود مثل هذه المحاكمات يساهم في محاكمة عادلة وعدم التأخير. اضافة الى ان مثل هذا الامر يقضي على كثير من السلبيات وفيه كثير من الايجابيات .
القاضي السابق بديوان المظالم الشيخ محمد الجذلاني قال انه اطلع وبسرور بالغ على خبر افتتاح ديوان المظالم لمحاكم جزائية في مقر السجن العام بالمنطقة الشرقية لمحاكمة السجناء دون الحاجة إلى نقلهم إلى المحكمة .
ودعا الجذلاني المجلس الأعلى للقضاء ان يحذو حذو ديوان المظالم وان يخصص عدداً من قضاة المحاكم الجزائية للنظر في قضايا السجناء قريباً من مقر سجنهم خاصة أن الحجج والذرائع التي يتمسك بها من يرفض هذا المقترح تعتبر حججاً واهية موهومة لا سند لها من الشرع الصحيح .
محمد الجذلاني
وبين الجذلاني ان هذه المسألة كانت مطالبةً قديمةً نادى بها كثيرون لما فيها من مصالح كبيرة على المحكمة والسجن والسجناء جميعا فالمحكمة تنجز قضايا السجناء بيسر وسهولة دون أن يعوقها تأخر وصولهم وغيابهم عن بعض الجلسات بسبب صعوبات نقلهم ، وإدارة السجن تخفف كثيراً من الأعباء التي تلحقها في إشغال عدد كبير من منسوبيها لحراسة السجناء عند نقلهم للمحكمة والمخاطر الأمنية التي تعترض عملية النقل ، أما الفائدة الأكبر فهي للسجناء أنفسهم في سرعة إنجاز قضاياهم والفصل فيها وما يتبع ذلك من سرعة إطلاق سراح من لم تثبت إدانته أو انتهت محكوميته ، كما أن في هذا الإجراء حفظاً لكرامتهم ومنعا للحرج الكبير الذي يواجهونه أثناء نقلهم للمحاكم أمام أعين الناس وقد يكون من بينهم من له وجاهة أو مكانة في مجتمعه إلى غير ذلك من فوائد عظيمة تجعلني آمل أن يستكمل ديوان المظالم تعميم هذه التجربة في جميع فروعه .
واوضحت وزارة العدل ترحيبها بتفعيل مثل هذا القرارات وابدت استعدادها في اعداد ما هو في اختصاصها من تجهيزات مكتبية وتقنية وبين المصدر ان وزارة العدل انها سبق وان ايدت فتح محاكم داخل محيط السجن. واكدت ان تفعيل هذا القرار من اختصاص المجلس الاعلى للقضاء.

اليوم

• حقوق الإنسان" تتهم • الشورى" بالفشل في معالجة الأزمات

المصدر: جريدة اليوم الإثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37916.html

غازي القحطاني ـ الرياض
انتقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مجلس الشورى ، ووصفت عمله بـ «التقليدي» المتمثل في دراسة الأنظمة ومراجعة الاتفاقيات الدولية وكذلك تقييم أداء الأجهزة الحكومية .
وقالت الجمعية في تقريرها الثاني عن حقوق الإنسان «حصلت «اليوم» على نسخة منه « إن المجلس لم يشهد أي تطور إيجابي تجاه توسيع المشاركة وتعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التفيذية، وكان تحركه محدوداً بسبب افتقاره للصلاحيات اللازمة فيما يتعلق بمعالجة ما تعرض له المجتمع من مشاكل الحقت الضرر بالأوضاع المعيشية للمواطنين ، وأورد التقرير منها مشكلة انهيار سوق الأسهم الذي الحق خسائر كبيرة بالمستثمرين وخاصة صغارهم الذين دخلوا السوق رغبة في كسب سريع بقصد المحافظة على أحوالهم المعيشية وتحسينها في ظل تزايد تكاليف المعيشة.
المجلس لم يشهد أي تطور إيجابي تجاه توسيع المشاركة وتعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التفيذية ، وكان تحركه محدوداً بسبب افتقاره للصلاحيات اللازمة فيما يتعلق بمعالجة ما تعرّض له المجتمع من مشاكل ألحقت الضرر بالأوضاع المعيشية للمواطنين.
كما تناول مشكلة الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار السلع و الخدمات وكذلك الإيجارات التي أضرت بشكل خاص بالفئات الأقل دخلاً في المجتمع. واضاف التقرير بأنه ورغم حرص المجلس على متابعة هذه القضايا من خلال تشكيل لجان

خاصة لدراستها وكذلك مناقشتها في جلسات متعددة ورفع توصيات بشأن معالجتعها إلا أن هذه الجهود كان أثرها محدوداً. وارجع التقرير تجاوب المجلس المحدود مع الأزمات التي مست المواطن والمقيم بالدرجة الأولى إلى «محدودية صلاحياته» التي تقتصر على التشريع وإصدار بعض التوصيات ومراجعة تقارير الأجهزة الحكومية دون «حق صريح وواضح» في مراقبتها ومساءلة المسئولين عنها عند تقصيرهم، ولعل ذلك ما يفسر عدم تجاوب بعض الوزراء مع دعوات المجلس لحضور جلساته ومناقشة أداء الأجهزة . وأشار التقرير الى أن اقتصار مناقشة ما يتعرض له المجتمع من مشاكل على عدد محدود من الأعضاء «بصفتهم الفردية» ، يؤكد القيود المترتبة على آلية تعيين الأعضاء «بدلاً من انتخابهم « على قدرتهم على القيام بدور الممثل عن المواطن والمدافع عن مصالحه. وأوصى التقرير بعدة أمور لتفعيل دور المجلس في مقدمتها إعادة النظر في آلية تشكيل المجلس والأخذ بأسلوب الانتخاب بدلاً من التعيين، مشيرا الى انه من الملائم التدرج في هذا الاتجاه بالجمع بين الانتخاب والتعيين لمرحلة زمنية معينة ومن ثم الانتقال لعملية الانتخاب الكامل للأعضاء مع وضع الشروط المناسبة لمن يتم ترشيحه ،بحيث يتضمن وصول الأكفاء و المؤهلين للمجلس وتوسيع صلاحيات المجلس لتشمل المراقبة وخاصة مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء ، وشمول عملية مراجعة أداء الأجهزة الحكومية كافة الوزارات دون استثناء لوزارت المالية والداخلية والدفاع والطيران وغيرها من الأجهزة التي تتلقى موارده المالية من المال العام. وأشار التقرير إلى أنه رغم تجاه مجلس الشورى مؤخراً لنقل بعضاً من مداولاته للرأي العام، فإنه لا يزال يتمسك بالسرية في تعامله مع مشروعات الأنظمة ورفض إطلاع المجتع عليها، ولا يتجاوز ما يصل الى الرأي العام تعليقات الأعضاء دون معرفة بمشاريع الأنظمة حتى صدورها بشكلها النهائي،

وهو ما يعد مأخذاً على دراسة الأنظمة خاصة ذات الأثر المباشر على حياة المواطن،

ودعت الجمعية من منطلق إيمانها بحق المواطن في المشاركة وحرصاً على تعزيز الشفافية ، مجلس الشورى إلى الإفصاح عن مشاريع الأنظمة وطرحها للرأي العام أثناء مرحلة المناقشة والصياغة ليتمكن من المساهمة في مناقشتها وإبداء الرأي حولها بوصفه «المعني الأول والأخير بها « . كما طالبت المجلس بوضع مشاريع الأنظمة على موقعه الإلكتروني وكذا نشرها في الصحف لإتاحة الفرصة للمهتمين والمتخصصين للتعليق عليها وتلقي وجهات النظر بشأنها، وطلب بعض لجان المجلس من بعض المتخصصين حضور المناقشات وإبداء الرأي بشأن ما يعرض عليها من مشاريع أنظمة ولوائح. واوضح التقرير أن تعديل المادة السابعة عشرة من النظام الداخلي للمجلس والذي قلص حق الأعضاء في المداخلات إلى خمس دقائق بدلاً من عشرة يعد تطوراً سلبياً ويحد من فرص الأعضاء في المناقشة مما يضعف مظهر استقلالية المجلس وكان الأولى أن يكون تحديد الحاجة للتعديل بيد المجلس، إضافة إلى أن فكرة تقليص الفترة الممنوحة للعضو لإبداء رأيه يمكن أن تفسر بأنها محاولة للحد من المداخلات غير المرغوبة.

عضو شوري: لا «خطوط حمراء» بقضايا الشأن العام

فند عضو مجلس الشورى الدكتور طارق فدعق، الاتهامات التى اوردها تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حول عدم وجود صلاحيات للمجلس عند مناقشة الموضوعات التي تهم المجتمع والمواطن .

وقال في تصريح لـ "اليوم"، إن هذا الكلام "غير صحيح"، مؤكدا أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز "حفظه الله"، لم يبخل على المجلس بالصلاحيات ولكن هناك موضوعات مهمة مثل التعليم والصحة والاسكان والبطالة تطرح في المجلس لا تمر هكذا وانما يكون هناك نقاش جاد حولها للنظر فيها من جميع الزوايا. واضاف فدعق بأنه ليست هناك "خطوط حمراء" فى موضوعات الشأن العام، ويطرح أعضاء المجلس كل ما يجول في أفكارهم حول الموضوع.

وأشار الى أن المجلس يتلقى العديد من الخطابات من الوزراء من أجل استضافتهم بالمجلس لمناقشة أداء وزاراتهم بدليل ان المجلس سيستضيف وزير المياه والكهرباء المهندس عبد الله الحصين يوم 23 محرم الجاري لمناقشة أداء الوزارة.

وحول الاتفاقيات التي تعرض على المجلس، قال: قمت أنا والعديد من الأعضاء بتقديم اعتراضات عليها ولا يوجد ما يمنع العضو من الاعتراض على أي موضوع يناقشه المجلس، مشيرا الى أن النقاش في المجلس يتسم بالطابع الشوري وليس البرلماني، الى ذلك اوضح مصدر بجمعية حقوق الانسان ان الجمعية تكتفي بنشر التقرير لديها دون ارسالها الى مجلس الشورى. "اليوم" أجرت اتصالا بالمتحدث الرسمي لمجلس الشورى مهنا المهنا الذى نفى علمه بالتقرير وأكد عدم وروده الى المجلس ووعد ببحث الأمر والرد لاحقا.

رصد 400 تظلم ضد جهات حكومية

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111212/Con20111212462333.htm

نواف عافت ــ الرياض

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن أنها تلقت 52 شكوى ضد جهات حكومية، إلى جانب 75 شكوى ضد إمارات بعض المناطق.

وأظهرت الجمعية أنه تم رصد 14 شكوى ضد هيئة التحقيق والادعاء العام واثنتين ضد قوات الطوارئ الخاصة، فيما سجلت نحو 128 شكوى ضد أقسام شرط و30 ضد المديرية العامة للجوازات.

وأظهر التقرير أنه تم تسجيل 101 شكوى ضد محافظات بعض المناطق و 19 شكوى ضد إدارة الوافدين و 23 شكوى ضد الأحوال المدنية و18 ضد المديرية العامة لمكافحة المخدرات و33 ضد الإدارة العامة للمرور.

وبحسب الإحصائيات، سجلت 12شكوى ضد المباحث العامة و 7 ضد الأمن العام و 14 ضد الدفاع المدني، وشكاوى أخرى ضد أمن الطرق أمن المنشآت والإدارة العامة للمجاهدين والبحث الجنائي والمباحث الإدارية ومستشفى قوى الأمن.

وقالت الجمعية؛ أنها خاطبت هذة الجهات بشكل رسمي لرفع التظلمات الموجودة لدى الجمعية من قبل المواطنين والمقيمين في مختلف مناطق المملكة، وتركزت في الرياض، جدة، جازان، الشرقية، الجوف، مكة المكرمة، والمدينة المنورة وتنوعت القضايا بين الإدارية والسجناء والقضائية والعمالية والأحوال المدنية والأحوال الشخصية قضايا أخرى.

قاض: المرأة غير ملزمة بإحضار محرم في المحاكم

قاض: حضورها وحدها ليس خلوة لوجود موظفين في المحكمة

المصدر: جريدة الوطن الإثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=79059&CategoryID=5

رئيس جمعية حقوق الإنسان والفوزان أثناء إحدى جلسات ملتقى المرأة أمس

الرياض: ماجدة عبدالعزيز

قطع عضو هيئة حقوق الإنسان، أستاذ الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء الدكتور عبدالعزيز الفوزان، الجدل الذي امتد لسنوات طويلة، حول مسألة تثبت القضاة من هوية المرأة عبر الكشف عن وجهها، مجيزا للمرأة ذلك وفقا للمصلحة، فيما ذهب أحد القضاة المشاركين في فعاليات ملتقى "المرأة ما لها وما عليها"، الذي تحتضنه العاصمة الرياض، إلى عدم اشتراط وجود محرم مع المرأة خلال حضورها إلى المحاكم.

وشهدت فعاليات الملتقى أمس، جدلا واسعاً بين الحاضرات، بشأن المطالبة برفع وصاية ولي الأمر على المرأة حيث انقسم الأمر بين مؤيدات ومعارضات لهذا التوجه.

كشف المرأة

وأجاز الدكتور عبدالعزيز الفوزان خلال مشاركته في الملتقى كشف المرأة لوجهها أمام القاضي للمصلحة. وقال إن الأصل في نظر الرجل للمرأة الأجنبية لا يجوز، ولكن يجوز للمصلحة مثل رؤية الخاطب والطبيب والقاضي إذا احتاج لرؤية وجه المرأة للتأكد من هويتها، مشيراً إلى أن الشرع يجيز أن تكشف المرأة عن وجهها في البيع والشراء. واستدرك بالقول إن البصمة الآن ستحل هذه المشكلة في الهوية الوطنية والإجراءات، لتغني المرأة عن كشف وجهها، خصوصاً أنه يوجد في مجتمعنا نساء يرفضن الكشف عن وجوههن، ويتركن عملهن وجامعاتهن بسبب الصورة في البطاقة، ولا نريد إفساح المجال لكشف وجه المرأة في المحاكم وغيرها.

جاء ذلك في رده على مداخلة الدكتور أحمد الصقير، الذي طالب الفوزان بالتعليق على جواز كشف المرأة لوجهها عند القاضي لمقتضى المصلحة، وذلك خلال الجلسات الصباحية للملتقى، الذي عقده أمس مركز باحثات لدراسات المرأة في الرياض.

وقال الدكتور الفوزان إن للمرأة كافة الحقوق التي للرجل، وفي ولايتها المالية كامل الحرية، كما أن ولاية الرجل على المرأة في النكاح لمصلحتها، وإذا فقد هذا الشرط للقاضي أن يسقط الولاية، وأن الولاية والوصاية بشكل عام إذا انتفت مصلحة المرأة فيها للقاضي أن يسقطها.

انتفت الخلوة

من جانبه، أكد القاضي عبدالمجيد الدهيشي في ورقته "حقوق المرأة في نظام القضاء" على عدم إلزام المرأة بحضور محرم معها في المحاكم. وقال: لم تأت الأنظمة والتعليمات بإلزام المرأة بوجود محرم معها في المحاكم، لأن المحظور هو الخلوة، ويوجد مع القاضي موظفون في قاعة المحكمة وبذلك انتفت الخلوة.

وأضاف أن هيئة الخبراء تدرس نظاما يتعلق بالتوفيق والمصالحة للأسرة، وأن ما يحدث من انتهاكات لحقوق المرأة ليس نتيجة الأنظمة والقوانين الرسمية، وإنما انتهاكات يمارسها بعض الناس، وهي مخالفة للشريعة والأنظمة وصاحبها عُرضة للمساءلة، وأن المرأة عليها في هذه الحالة اللجوء إلى القضاء، إضافة إلى الآليات والإجراءات في التنفيذ كعدم وجود أماكن وأقسام نسائية في المحاكم، والتأخر في حسم القضايا العاجلة والروتين القاتل مما يجعل المرأة تتهيب من المطالبة بحقها. ودعا القاضي الدهيشي المرأة إلى عدم التنازل عن حقوقها، والمطالبة بها مثل عند وفاة الزوج، فلها الحق في الولاية على أبنائها، ويجب ألا تتنازل وإن أرادت أن توكل فالوكالة لا تأخذ ربع الساعة لإلغائها، مؤكداً على الذمة المالية المستقلة للمرأة.

وصايا الرجل

إلى ذلك، طالبت إحدى المشاركات سلطانة الثميري في مداخلتها بنزع وصاية الرجل عن المرأة في التعليم والتوظيف وغيرها من أمور الحياة خاصة أن الشرع لم يدع إلى ذلك، مما أثار إحدى الحاضرات التي رفضت رفع الوصاية بحجة أن المحرم موجود في الشرع، ومن غير المقبول رفض ما يأمرنا به .

وانتقد الحاضرون عدم وجود الرأي الآخر والمقصود هو عدم توجيه الدعوة أو حضور المطالبين بحقوق المرأة للملتقى، كما طالب الحاضرون بتحرير وثيقة وطنية لحقوق وواجبات المرأة السعودية وفقا للشريعة الإسلامية، وذلك ردا على الدعوات الخارجية لحقوق المرأة. وأكدوا أن الشريعة والنظام كفلا حقوق المرأة إلا أن آليات التفعيل هي العائق.

وفي ذات السياق، دعا عضو مجلس إدارة مؤسسة وفاء لحقوق المرأة الدكتور عبدالله الشيخ وزارة العمل إلى حصر الوظائف التي لا تناسب المرأة وحظرها، مطالبا بتوضيح عقود العمل وتأمين المواصلات للمرأة، وتمكينها من حق رعاية الطفولة في ساعات العمل، وألا يمنعها العمل عن ذلك.

دعت "تعليم" جازان إلى دورات تدريبية ضد الكوارث لتفادي إرباك الإخلاء

"حقوق الإنسان" ترفض زيادة سعة الفصول على35 طالباً وطالبة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=34732

قاسم الخبراني - سبق – جازان:

طالب المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في جازان أحمد بن يحيى البهكلي إدارة التعليم بجازان بعقد دورات تدريبية لمنسوبي ومنسوبات المدارس في السلامة، والطرق السليمة في كيفية التعامل مع الكوارث عند وقوعها؛ لتخفيف حدة المصاب، ودعا كذلك إلى تخفيض أعداد الطلاب والطالبات في الفصل الواحد.

وأوضح البهكلي في تصريح إلى "سبق" أن الجمعية طالبت أيضاً بتخفيض أعداد الطلاب والطالبات في الفصل الواحد، وألا يزيد العدد على 35 طالباً وطالبة، ومحاولة التوازن بين عددهم وسعة الفصول المدرسية؛ للحد من التكدس، الذي قد يؤدي بدوره إلى انتشار الأمراض فيما بينهم، وحدوث إرباك أثناء عمليات الإخلاء.
وأشار البهكلي إلى أن الجمعية طالبت بتفعيل دور الصحة المدرسية في مدارس المنطقة واشتراطات السلامة والصيانة الدورية للمباني حفاظاً على أرواح الطالبات، وأن يكون للمباني المدرسية، الحكومية منها والمستأجرة، مخارج طوارئ كافية، تستوعب أعداد الطلاب والطالبات في حال حدوث مكروه. وأكد البهكلي أن المسؤولين في إدارة التعليم متجاوبون مع الملاحظات والتقارير التي تصدر من الجمعية تجاه المدارس بشكل سليم، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه إدارة التعليم، من أهمها أعداد المدارس في المنطقة وأيضاً ازدياد عدد الطلاب والطالبات

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ..ثماني سنوات من العمل المتواصل الدؤوب (1-2)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/344498

د. سهيلة زين العابدين حماد

يصادف اليوم الثلاثاء الثامن عشر من محرم مرور ثماني سنوات على تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بموجب القرار الملكي رقم 224 الصادر بتاريخ 181 1425هـ، وهذا نصه: (معالي رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والأعضاء المؤسسين للجمعية السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد... فقد اطلعنا على كتابكم الذي تُشيرون فيه إلى إنشاء جمعية وطنية لحقوق الإنسان، وطلبكم الإذن لهذه الجمعية بممارسة أعمالها، وما أوضحتموه من أنّ الجمعية سوف تعتمد بإذن الله في نشاطها على ما جاء في كتاب الله عزّ وجل، وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وتساعد على تحقيق ما جاء في المادة السادسة والعشرين من النظام الأساسي للحكم التي نصّت على أنّ دستور المملكة كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولأنّ الشريعة الإسلامية جاءت بحماية حقوق الإنسان، والمحافظة عليها، فإنّ قيام هذه الجمعية الوطنية يعد أمرًا مناسبًا ـ إن شاء الله ـ متمنين لكم التوفيق والسداد، وأن تجعلوا الله ـ عزّ وجل ـ نُصب أعينكم في جميع ما تقومون به من أعمال، والعمل لما فيه الخير والمصلحة.والله يحفظكم. فهد بن عبد العزيز(
هذا هو نص الموافقة السامية على إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان،وممارسة أنشطتها، والأسئلة التي تطرح نفسها الآن والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تدخل عامها التاسع: هل التزمت الجمعية بما جاء في الموافقة السامية، وبما نص عليه نظامها الأساسي الذي تمّت الموافقة الملكية عليه؟
وما الإنجازات التي حققتها في هذه السنوات الثمانية، وما انعكاساتها على المجتمع، وعلى الدولة محليًا وإقليميًا، ودوليًا؟
ولحساسية الموضوع بالنسبة لي باعتباري عضوًا مؤسسًا بالجمعية- وافتخر بهذا الانتماء- فسوف أجيب عن هذه التساؤلات وغيرها من خلال الواقع المتمثل في إحصائيات الجمعية وتقاريرها وإصداراتها وفعالياتها الثقافية وزيارتها لكبار مسؤولي الدولة، وزياراتها الميدانية لمختلف الجهات في مختلف مناطق المملكة، ورفع تقاريرها عن تلك الزيارات للجهات المعنية، وزيارات الوفود الأجنبية لها، ومدى ثقة القيادة الرشيدة في أعضائها وعضواتها؛ فأصبح من أعضائها الـ 41 المؤسسين: وزيران ،ونائب رئيس مجلس الشورى برتبة وزير، ونائب وزير، وعضو آخر مديرا لجامعة القصيم، وعضو ثالث عضوا في هيئة كبار العلماء، وأربع عضوات مستشارات بمجلس الشورى، وآخر انتخب مؤخرًا ليكون عضوًا دائمًا لهيئة حقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي، ممثلًا للمملكة العربية السعودية.

وسأبدأ بالإجابة عن السؤال الأول:
إنّ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قامت من أجل (العمل على تحقيق ما جاء في كتاب الله وسنة نبيِّه بحماية حقوق الإنسان وفقًا للنظام الأساسي للحكم الذي مصدره الكتاب والسنة، ووفقًا للأنظمة المرعية. وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المختصة ، بما لا يخالف الشريعة الإسلامية. والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، والوقوف ضد الظلم والتعسف والعنف والتعذيب وعدم التسامح (.
هذا ما نصّت عليه المادة الثانية من النظام الأساسي لها، وبفضل من الله ثمّ بفضل القيادة الرشيدة التي منحت الجمعية استقلاليتها ـ التي نص عليها نظامها الأساسي ـ ، والحرية في إبداء الرأي، وتيسير السبل لها للقيام بمهامها، ثُمَّ بجهود أعضائها والعاملين بها أعطى للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ثقة القيادة والمواطنين بها، وثقلًا محليًا وإقليميًا ودوليًا انعكس بالإيجاب على الموقف الدولي من المملكة في مجال حقوق الإنسان؛ إذ حققت في مسيرتها الإنجازات التالية طبقًا لإحصائياتها من عام 1425- 1431هـ:
أولًا : في مجال حماية حقوق الإنسان،ويتمثل في الآتي:
.1زياراتها لكبار مسؤولي الدولة للتنسيق معهم على آليات العمل بشأن الزيارات الميدانية لأعضاء الجمعية، لمختلف الجهات، ولعرض عليهم خلاصة القضايا الواردة إليها لوضع حلول لها، وقد بلغ عدد هذه الزيارات (42) زيارة.
.2 التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان في المملكة المتمثلة في هيئة حقوق الإنسان،ولجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى،وتبادل الزيارات بينها.
.3 زياراتها الميدانية التي بلغت (117) زيارة شملت السجون والمستشفيات ودور الأيتام والمسنين، وما يماثلها.
.4 القضايا التي تلقتها الجمعية بلغت (25675) قضية من إدارية وعمالية وأحوال شخصية ومدنية وقضائية وعنف أسري، وعنف ضد الأطفال وسجناء وقضايا أخرى، وبلغ عدد مخاطباتها للجهات المسؤولة ذات العلاقة بتلك القضايا(10004) و عدد الردود التي وصلتها بشأنها من تلك الجهات(3956)، وعدد الجهات العربية والأجنبية التي خاطبتها الجمعية بشأن المعتقلين السعوديين في السجون السورية والعراقية واليمنية، ومعتقلي جوانتانامو، وعبد الرحمن العطوي السجين في إسرائيل والسجين حميدان التركي في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (21) جهة، كما كوّنت لجنة من بعض أعضائها، ومن بعض أفراد أسر المعتقلين في جوانتانامو لمتابعة أوضاعهم في هذا المعتقل، وأصدرت الجمعية باللغتيْن العربية والإنجليزية تقريرًا بعنوان» معتقل جوانتانامو وانتهاكات حقوق الإنسان(معاناة المعتقلين السعوديين وأسرهم)،كما بحثت الجمعية شؤون المعتقلين في جوانتانامو مع الوفود الأمريكية والمنظمات الحقوقية التي زارت الجمعية ،ومطالبتها بحل المعتقل، وتسليم المتهمين لدولهم .
.5تقاريرها ودراساتها عن حقوق الإنسان، ويأتي في مقدمتها التقريران الأول والثاني لأحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى انسجام الأنظمة السعودية مع إتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية، وسبعة تقارير عن أنشطتها وإحصائيات القضايا الواردة إليها، وثلاثة كتب إحصائية، والتقرير النهائي لمراقبة الانتخابات البلدية في دورتها الأولى؛ حيث رأست الجمعية لجان المراقبة، ونظّمت ورش عمل لتدريب المراقبين، وكتبت تلك التقارير بعد التأكد من صحة كل معلومة فيها، وهذا التأكد جاء من خلال تقارير الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء الجمعية لمختلف الجهات والقطاعات، وكذلك من خلال القضايا الواردة إلى الجمعية، وعند زيارة عضوات الجمعية عند بداية تأسيسها لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية قال لهن ـ وكنتُ أنا معهن « كنّ أعيننا في داخل سجون النساء، وانقلن لنا الصورة كما هي لنتلافى الأخطاء والعيوب»، وعند زيارة معالي وزير العمل الدكتور غازي القصيبي ـ رحمه الله ـ للجمعية، قال (أقر بأنّ كل ما ورد في تقريركم عن وزارة العمل صحيح، وسأسعى جاهدًا لتلافي السلبيات والأخطاء التي أشار إليها التقرير)، فالجمعية تتحرى الدقة والمصداقية والشفافية والموضوعية في تقاريرها وبياناتها ودراستها، وقد كان لدراسة مدى انسجام الأنظمة السعودية مع الاتفاقيات الدولية الرئيسية أصداءً طيبة لدى القيادة في الدولة، وتكونت لجنة في هيئة الخبراء لدراستها، والأخذ بها، لتتواءم أنظمة الدولة مع ما التزمت به من اتفاقيات. للحديث صلة .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رئيس هيئة حقوق الإنسان : المملكة حريصة على دعم الشعوب العربية وتجنيبها ويلات النزاعات والصراعات

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 14 محرم 1433هـ -9 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/09/article_605597.html

الرياض - واس
أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان حرص المملكة العربية السعودية على دعم الشعوب العربية وتجنيبها ويلات النزاعات والصراعات التي أحدثتها المتغيرات السياسية الجارية ، مؤكداً استمرار المملكة في مسيرة الإصلاح والتطوير في ظل التوجيهات السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.
ونوه العيبان في بيان أصدرته الهيئة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف يوم غد السبت بما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من اهتمام ودعم للجهود المبذولة في الأجهزة الحكومية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة ، انطلاقاً من الالتزام الأصيل والراسخ بتعاليم الشريعة الإسلامية الغراء التي وفرت كل الضمانات لصيانة هذه الحقوق وتعزيزها وحمايتها.
وأوضح أن الإنجازات الكبيرة التي تحققت في مجال الحفاظ على حقوق الإنسان تأتي في إطار مسيرة الإصلاح والتطوير وما تشهده المملكة من نعمة الأمن والاستقرار على مختلف الصعد بتوجيهات مباشرة من خادم الحرمين الشريفين من أجل تحقيق المزيد من النماء والازدهار خدمة للإنسان في هذا الوطن الكريم وضماناً لحقوقه الأساسية في الأمن والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والسكن والعمل، التي رصدت من أجل تطويرها ميزانيات كبيرة إضافة لمحاربة الفقر من خلال توفير فرص العمل للباحثين عنه من الجنسين ودعم مؤسسات العمل التطوعي والخيري والثقافي ودعم مشروعات التأهيل والتدريب المهني وبرامج رعاية الطفولة ، وتطوير مرفق القضاء بما يضمن للمتخاصمين العدالة وتوفير درجات التقاضي التي تحقق مبادئ العدل والمساواة أمام الجهات القضائية، ونوه البيان بأهمية دور المرأة وإسهاماتها في خدمة المجتمع وما تحظى به من دعم ورعاية واهتمام من خادم الحرمين الشريفين، ونتج من خلال الأوامر الملكية السامية المتمثلة في منح المرأة الحق في عضوية مجلس الشورى اعتباراً من دورته القادمة وحقها في الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية ، مؤكداً أن المملكة ماضية في تعزيز وحماية قيم ومبادئ حقوق الإنسان على جميع المستويات.
وقال معاليه :" إن المملكة أسهمت بجهد كبير لتجنيب شعوب المنطقة الآثار السلبية وتجنيبها ويلات الصراع الناجمة عن تلك الأحداث والمتغيرات السياسية حتى تأتي محققة لطموحات وآمال الشعوب ،وخير مثال على ذلك رعاية خادم الحرمين الشريفين توقيع المبادرة الخليجية وبنودها التنفيذية لنقل السلطة في اليمن وإحلال السلام في ربوعه حتى يتمكن شعبه الشقيق من تحقيق آماله وطموحاته ، ووقوفها إلى جانب الشعب المصري الشقيق لتجاوز الآثار السلبية على اقتصاده خلال هذه الفترة التي تشهد تحولات تاريخية لنظامه السياسي.
كما أعرب معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان عن قلق مجلس الهيئة إزاء التطورات التي تشهدها سوريا الشقيقة التي ذهب ضحيتها الآلاف من المدنيين العزل وطالب بضرورة الوقف الفوري لجميع أشكال العنف والقتل وحماية أرواح المواطنين الأبرياء وتنفيذ المبادرة العربية وإجراء إصلاحات فورية وجادة تحقق آمال وتطلعات الشعب السوري الشقيق.
وأكد أن المملكة مستمرة في جهودها لتعزيز فرص الحوار الحضاري بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المختلفة للالتقاء حول القواسم الإنسانية المشتركة من أجل عالم يسوده الأمن والسلام ويتحقق فيه التعايش السلمي والتعاون لما فيه خير الإنسان واحترام حقوقه وتجنيبه النزاعات التي تهدر مقدراته وفرص مجتمعاته للنماء والازدهار والاستقرار .
وأكد رئيس هيئة حقوق الإنسان استمرار جهود المملكة لتحقيق الأمن والسلام في العالم وفتح قنوات الحوار والتواصل بين شعوبه منوهاً بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار في فيينا،الذي يمثل أحد آليات مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار الحضاري بين الدول والشعوب وحل النزاعات بالطرق السلمية، بالإضافة إلى دعم كل جهد يبذل من خلال المنظمات الدولية لحماية حقوق الإنسان وسن التشريعات والأنظمة التي تحقق ذلك الهدف وترفض التمييز

بين الناس على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو المعتقد وكذلك حرص المملكة ودعمها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة واحترام مقدساته، ورفض ما يجري من محاولات لطمس وتغيير الهوية العربية الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو التغيير القسري للبيئة الديموغرافية ولا سيما في مدينة القدس الشريف.
ودعا رئيس هيئة حقوق الإنسان دول العالم ومؤسساته وهيئاته إلى دعم الحق الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، مؤكدا ضرورة أن يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته وفق المواثيق والأعراف الدولية في حماية حقوق الشعب الفلسطيني بعيداً عن سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين، التي تهدد مصداقية المجتمع الدولي، وتفتح أبواب الصراع والتوتر وتقلل من فرص تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة.
ونوه معالي الدكتور بندر العيبان أن مسيرة حقوق الإنسان في المملكة تسير جنباً إلى جنب مع برامج التطوير والتحديث التي يقودها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - وحكومته الرشيدة التي يلمس الجميع ثمارها الطيبة فيما تنعم به المملكة ولله الحمد، من نماء وازدهار اقتصادي وأمن واستقرار وافرين. وأكد أن المملكة ستمضي قدماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفق قواعد الشريعة الإسلامية الغراء ومن خلال الاستمرار في سن الأنظمة والقوانين التي تسهم في تحقيق العدل والمساواة وحماية وصون حقوق الإنسان.

عسير: النساء يتصدرن قائمة العنف الأسري بـ 111 حالة

المصدر: جريدة شمس الخميس 14محرم 1433هـ -9 ديسمبر 2011م
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=148934

أبها. محمد موسى
كشف إحصاء أصدرته إدارة الحماية الأسرية بصحة عسير وحصلت «شمس» على نسخة منه، أن النساء السعوديات تصدرن قائمة ضحايا العنف الأسري في المنطقة بـ111 حالة من أصل 148 حالة عنف خلال العام الهجري الماضي.
وذكرت أن المنطقة شهدت تسجيل 17 حالة عنف لضحايا من الذكور السعوديين، مقابل حالتين فقط لغير السعوديين من الذكور و18 حالة عنف واجهتها الإناث غير السعوديات لقاء 111 اعتداء واجهته السعوديات، وانتهت أربع من إجمالي حالات العنف الأسري بالوفاة منها حالتا قتل لقيطين بعد الولادة، وحالتا اعتداء بالكهرباء والضرب.
وبين الإحصاء أن الاعتداءات شملت مختلف الفئات العمرية والتعليمية والاجتماعية والجنسيات المقيمة بالمنطقة، وبلغ عدد حالات العنف المسجلة ضد الأطفال 28 حالة عنف، و34 حالة ضد العزاب، و 71 ضد المتزوجين، وأربع حالات للمطلقين وحالتين فقط للأرامل، فيما اختلفت الإحصاءات بحسب المستوى التعليمي إذ سجلت 18 حالة عنف للأميين، و43 حالة لمن لديهم المرحلة الابتدائية، و 31 للمرحلة المتوسطة، و 33 للمرحلة الثانوية، و 21 حالة للمرحلة الجامعية، وحالة واحدة لمن فوق المستوى الجامعي.
كما بلغ عدد حالات العنف المسجلة عن الزوج 45 حالة، وتسع حالات عن الأب، وحالة واحدة عن الأم، و 17 حالة عن الأخ، وحالة واحدة عن الأخت، فيما لم تسجل أي حالة عن الخادمة، وسجلت 75 حالة عن فئات مختلفة أخرى.
وأشار الإحصاء إلى احتمالية تكرار الاعتداء العالي جدا في 41 حالة عنف، و33 حالة لاحتمالية تكرار الاعتداء العالي، و71 حالة لتكرار الاعتداء المحتمل، وثلاث حالات لتكرار الاعتداء الضعيف.
وعن تعافي ضحايا الاعتداءات، أوضح الإحصاء أن هناك 19 حالة في مرحلة التحسن الكامل، و 115 حالة تحسنت جزئيا، وسبع حالات بلا تحسن، وثلاث حالات وصلت مرحلة التدهور، وأربع حالات كانت نهايتها الوفاة.
من جهة أخرى، أكد المشرف على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي لـ«شمس»، أن الهيئة استعانت بإدارة حماية الأسرة بهدف الوقوف على القضايا المعنفة وأهمها اعتداء ذوي القربى.

وأوضح أن معظم قضايا العنف تأتي من ذوي القربى، مما يجعلها تستحق الاهتمام الأول، مضيفا أن الهيئة تعمل على دراسة جميع القضايا وتحليلها من قبل اختصاصي نفسي، وحصر المواقع التي تحدث فيها الاعتداءات، وذلك لتنظيم ورش عمل وندوات لمحاربة هذا الداء الذي بدأ ينتشر في أوساط المجتمع

هيئة حقوق الانسان بجده تبحث احتياجات المعاقين في الصحة والتعليم والأسرة

المصدر: جريدة الوئام 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://alweeam.com/archives/91957

جده – الوئام – حجب العصيمي:
أقامت هيئة حقوق الإنسان وبرنامج تيسير جدة ورشة عمل عن حقوق المعاق تحت عنوان (حقوق المعاق .. بين الواقع والتطلعات) أمس السبت في قاعة صالح التركي بالغرفة التجارية بجدة ، وقد حضر الورشة الحوارية عدد من المسئولين في قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية وبعض التنظيمات الحكومية التي تقدم خدماتها للمعاق ، كما حضر النقاش عدد من الحقوقيين والناشطين في مجال حقوق الانسان ،وقد تمت مناقشة عدة محاور في الحلقة منها الاحتياجات والعوائق التي تواجه المعاق في الصحة والتعليم وفي الاطار الاسري ، كما تم تناول النقاش حول العقبات التي تواجه الجهات التي ترعى المعاق في الجمعيات والمراكز الحكومية والخاصة.
وتأتي هذه المبادرة من هيئة حقوق الإنسان والمسئولية الاجتماعية في غرفة جدة (برنامج تيسير جدة) متزامنة مع اليوم العالمي لذوي الإعاقة والذي كان يوم السبت الماضي الثالث من ديسمبر ، واليوم العالمي الحقوق الانسان والذي يصادف يرم انعقاد الورشة السبت 10 ديسمبر.
هذا وقد قال المشرف العام على هيئة حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة الاستاذ ابراهيم الحيناني ان ماتقدمه الهيئة يأتي من منطلق واجب ديني ووطني وإنساني ومن حق كل فرد في المجتمع أن تؤمن له الحقوق وهي حق مشروع يكفله النظام ويحث عليه ديننا الحنيف ، وذوي الإعاقة لهم من الواجبات علينا والحقوق ما يجعلنا نجتمع من اجلهم لمناقشة تذليل الصعاب والرقي بالخدمات المقدمة لهم ومتابعة رعايتهم.
واضاف الحيناني ان خادم الحرمين الشريفين دائما ما يوصينا بتكثيف الجهود من اجل حقوق المواطن الإنسان دون استثناء ويشدد على الاهتمام والرعاية والمتابعة لحقوق ذوي الإعاقة تلك الفئة الغالية علينا جميعا .فيما قال فيصل الطويل رئيس المسئولية الاجتماعية في غرفة جدة أن برنامج تيسير جدة ساهم مع هيئة حقوق الانسان كشريك في تنظيم هذه الورشة التي نهدف من خلالها إلي تحقيق أهداف مسئوليتنا الاجتماعية وتقديم كل مايمكن تقديمه لخدمة ذوي الإعاقة ورعايتهم والاهتمام بحقوقهم الاجتماعية.
واضاف الطويل ان من واجب القطاعات الحكومية والخاصة ان تتكاتف جميعا لتسهيل وتيسير وتطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة والعمل على حل العوائق والمشاكل والصعوبات التي تواجه المعاق وتعطل الجهات المعنية بخدمته عن تقديم الخدمات التي هي حق من حقوق المعاق علينا كمسئولين وكمجتمع.
وقد خرج الحاضرون في ورشة العمل بعدة توصيات.

حقوق الإنسان": إنجاز 75٪ من 2850 قضية خلال عام"

المصدر: جريدة الوطن 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=78893&CategoryID=5

الرياض: ماجدة عبدالعزيز
أصدرت هيئة حقوق الإنسان ممثلة بإدارة تلقي الشكاوى بالإدارة الرئيسة بالرياض، تقريرها السنوي بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وبيّن التقرير أن الهيئة أنجزت 75% من عدد الشكاوى الواردة لها العام الماضي بلغت 2850 شكوى، فيما يعود سبب عدم إنجاز 25% من القضايا إلى طبيعتها إما لحاجتها لحلول ناجعة أو تتعلق بجهات أخرى أو لعدم اكتمال متطلبات الشكوى.
وأضاف التقرير، أن عدد القضايا التي أنجزت بحلول سريعة بلغ 1710 قضايا عن طريق التوجيه أو التفاهم مع الجهة المدعى عليها، في حين أخذت بقية القضايا الطرق الرسمية لإيجاد الحلول الملائمة لها، فيما تصدرت قضايا حقوق السجناء أعداد القضايا الواردة للهيئة وبلغت 210 قضايا، من ضمنها شكوى لمواطن من إبقاء أخيه الموقوف أمنيا في سجن انفرادي وتواصلت الهيئة مع مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية وتم إخراجه من السجن الانفرادي إلى السجن العام، وكان من أبرز قضايا السجون تأخر النظر في قضايا التظلمات.
وتراوحت القضايا الواردة في التقرير، بين الحق في العمل والتربية والتعليم والحق في الهوية الوطنية والحق في الرعاية الاجتماعية وبلغت 80 حالة، ومنها حالة لمواطن شكا الحاجة والفقر فحولته الهيئة لوزارة الشؤون الاجتماعية وتابعت حصوله على مبلغ مقطوع سنويا وإدراج اسمه في الضمان الاجتماعي، وبلغ عدد قضايا الحقوق المالية 110، وحق اللجوء للقضاء 16 قضية، والحق في الحماية من التعسف والتعذيب، ومنها قضية لمواطنة شكت العنف الذي يقع عليها من والدتها المطلقة وحاجتها لمكان آمن لتسكن وبعد عدة محاولات من الهيئة مع والدة الفتاة رضت الفتاة أن تقيم عند جدتها لأمها حسب رغبتها.

برنامج تيسير يستعد لتهيئة 3500 موقع ومبنى لذوي الاحتياجات الخاصة

مطالب بتفعيل النظام العالمي لحقوق المعوقين في السعودية

المصدر: جريدة الإقتصادية 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/11/article_605931.html

أمل الحمدي من جدة
طالب متخصصون ومهتمون بـ "شؤون المعاقين" بتفعيل النظام العالمي لحقوق المعاقين الذي أقره خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله كخطوة رئيسية لدمج ذوي الإعاقة بالمجتمع وتفعيل حقوقهم ودورهم في المجتمع، وذلك بتخصيص محام مختص من قبل هيئة حقوق الإنسان لتفعيل النظام وتذليل المعوقات التي تواجه ذوي الإعاقة في جميع المجالات التعليمية والبيئية والمهنية، خاصة مع تزايد أعداد ذوي الإعاقة في المملكة.

وأوضحوا لـ "الاقتصادية" أن النظام العالمي لحقوق المعاقين يكفل جميع الحقوق المعنوية والمادية والجسدية للمعاق، مشددين في الوقت ذاته على ضرورة عمل دراسة وإحصائية دقيقة لعدد ذوي الإعاقة في المملكة ونوعها ودرجتها ليتم العمل على أثرها وذلك بتحسين وتطوير الآليات التي أعاقت العمل ومعرفة حجم الإعاقة في المملكة، إضافة إلى إنشاء مراكز متخصصة في المستشفيات.

جاء ذلك في ورشة عمل نظمتها هيئة حقوق الإنسان والغرفة التجارية الصناعية في جدة أمس، بمشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وعدد من مراكز التأهيل في منطقة مكة المكرمة والناشطين في حقوق المعاقين، التي ناقشت محاور عدة تضمنت الاحتياجات والعوائق التي تواجه المعاق في الصحة والتعليم وفي الإطار الأسري ، حيث تمت مناقشة حول العقبات التي تواجه الجهات التي ترعى المعاق في الجمعيات والمراكز الحكومية والخاصة.

وأوضح عبد الرحمن الغامدي مدير التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم في جدة، أن تفعيل النظام العالمي لحقوق المعاق في المملكة هو النواة الرئيسة والوحيدة التي تكفل حقوق المعاقين في المملكة، حيث صدر بالنظام أمر سام من خادم الحرمين الشريفين، يتضمن 17 مادة، ولكن لم يفعل النظام إلى وقتنا الحاضر، فأكثر من 70 في المائة من هذه الحقوق لم تطبق، وقال "عدم تفعيل النظام كان السبب الرئيس في فشل جميع الجهود التي بذلتها الجهات المختصة لإبراز وتفعيل دور المعاق في المجتمع، موضحا أن معظم دول العالم المتقدمة طبقت هذا النظام الذي يكفل حقوق المعاقين.

من جانبها، ذكرت فاتن اليامي، من اللجنة الاستشارية لشؤون المعاقين، لوزير العمل والمدير العام التنفيذي للمسؤولية الاجتماعية والعلاقات العامة والخدمات في "صافولا"، أهمية تطبيق النظام العالمي لحقوق المعاق، لتفعيل دور ذوي الإعاقة في المملكة، وقالت رغم الجهود المبذولة من "صافولا" في تدريب وتأهيل ذوي الإعاقة حيث تم أخيرا تخريج 197 معاقا مؤهلين ومدربين، إلا أننا ما زلنا نطالب بتفعيل النظام العالمي لحقوق المعاق التي تعد مطلب رئيسا لكل معاق في المملكة.

فيما قال واصف كابلي - رجل أعمال ومتطوع مهتم بالمعاقين: "لن نستطيع أن نحرز أي تقدم ملحوظ في خدمة المعاقين لغياب الدراسات الإحصائيات الحقيقية التي يتم على أثرها معرفة درجات الإعاقة وعددهم"، مشيراً إلى دور الأحوال المدنية في عمل الدراسات والإحصائيات لذوي الإعاقة حتى يتم على أثرها بحث متطلبات ومستلزمات المعاقين بشكل جدي وملموس، إضافة إلى تفعيل الإجراءات والأنظمة التي تختص بالمعاقين في جميع المجالات باعتبارها حقوق أعطيت للمعاقين لا بد من تفعيلها.

من جانبه، قال صالح الحميدان مشرف توظيف ذوي الإعاقة في الغرفة التجارية الصناعية في جدة، إن الإعاقة تزداد سنويا في المملكة حيث هناك تزايد في أعداد الموظفين المقبلين على العمل، في الوقت الذي لا يتم تطبيق وتفعيل نظام الإعاقة العالمي، مما يعمل بشكل غير مباشر بإفشال جميع المحاولات التي تعمل عليها بعض الجهات بتوفير فرص عمل للمعاقين، وقال: "لا بد من الاعتراف بجميع حقوق المعاق حتى يتم التعامل معه بشكل مناسب يكفل الفائدة له وللمجتمع".

في حين أكد محمد أبو مقرن مدير نادي الصم في جدة عدم وجود امتيازات ممنوحة للمعاقين من قبل الدولة في كثير من المجالات سواء المعاملات التجارية والمستشفيات والتعليم والمهن والسعودة، وقال: "لا بد من تهيئة البيئة المحيطة بالمعاق سواء في المنزل أو العمل أو المجتمع حول ماهية المعاق ومطالب المعاق وحقوقه، فأغلبية الأوامر الملكية بخصوص المعاقين لم تفعل".

من جهتها، أشارت الدكتورة لينا عمر صديق أستاذة بقسم الاحتياجات الخاصة في جامعة الملك عبد العزيز إلى أن التعليم والتوعية من أولى أساسيات واحتياجات المعاق ليتم دمجه في المجتمع، خاصة أننا نفتقر إلى مراكز تعتني بالمعاقين الكبار في سن 15 عاما، مما يصعب دمجهم مجددا مع الفئات العمرية الكبيرة خاصة عند دخولهم المراحل الجامعية التي تحدد لهم مجالات معينة لعدم وفرة الإمكانات التي تستوعب المعاق في تخصصات أخرى، مشيرة إلى ضرورة تأهيل وتدريب كوادر مؤهلة قادرة على التعامل مع ذوي الإعاقة في المدارس ودمجهم، إضافة إلى ضرورة إنشاء مراكز للفحص المبكر في المستشفيات لعمل إحصائية ودراسة متجددة تهدف للتطوير والتحسين، إضافة إلى إنشاء مركز مساند للأسرة وتقديم خدمات استشارية.

وحول ضعف التهيئة البيئية للمعاقين في المملكة، قال الدكتور فيصل الطويل رئيس المسؤولية الاجتماعية في غرفة جدة ومدير برنامج تيسير لـ "الاقتصادية": "نحن بصدد تدشين مشروع تيسير لأكثر من 3500 موقع ومبنى في محافظة جدة لتأهيلها لذوي الإعاقة الحركية والسمعية والبصرية بهدف جعل جدة صديقة للمعاق".

فيما شدد إبراهيم الحيناني المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة على ضرورة الاهتمام والرعاية والمتابعة لحقوق ذوي الإعاقة، مبينا أن ما تقدمه الهيئة يأتي من منطلق واجب ديني ووطني وإنساني ومن حق كل فرد في المجتمع أن تؤمن له الحقوق وهي حق مشروع يكفله النظام ويحث عليه ديننا الحنيف، وذوي الإعاقة لهم من

الواجبات علينا والحقوق ما يجعلنا نجتمع من أجلهم لمناقشة تذليل الصعاب والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم ومتابعة رعايتهم. وأعلن في ختام الورشة عن 38 توصية لأربعة محاور رئيسية، من بينها تفعيل الأنظمة والاتفاقات الدولية التي أقرت، وإيجاد مركز أو لجنة تقييم الإعاقات لتلامس الجوانب النفسية والاجتماعية، ومعالجة التكلفة الباهظة للأدوات المساعدة والمعينات السمعية والحركية لذوي الإعاقة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

هيئة حقوق الإنسان تفك رقاب 3 أشخاص من حد القصاص

المصدر: جريدة الإقتصادية 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/11/article_605940.html

«الاقتصادية» من الرياض

فكت هيئة حقوق الإنسان السعودية ثلاث رقاب من القصاص، عبر لجنة الصلح التابعة لها، فيما تصدرت قضايا حقوق السجناء أعداد القضايا التي وردت للهيئة منذ مطلع العام الجاري بواقع 210 قضايا من أصل 2850 قضية، حل منها 1710 قضايا من خلال التوجيه والتفاهم مع الجهة المدعى عليها.

وفيما تعكف هيئة حقوق الإنسان حاليا على إعداد إحصاءات شاملة ومفصلة عن جميع القضايا التي وردتها خلال العام الهجري المنصرم، إلا أن المعلومات الأولية وفق بيان رسمي من الهيئة صدر أمس تؤكد أنه تم إنجاز 146 قضية شكلت ما نسبته 75 في المائة من القضايا والشكاوى التي وردت للهيئة عبر مركزها الرئيس في منطقة الرياض، حيث توزع بين ثلاث حالات قصاص و 32 خلافات زوجية و 38 جنائية و 54 حقوقية، في حين أن النسبة الباقة أخذت طريقها إلى الجهات الرسمية لإيجاد الحلول الملائمة لها.

وتصدرت قضايا حقوق السجناء عدد القضايا التي وردت للهيئة حقوق الإنسان بواقع 210 قضايا، فيما تنوعت بقية القضايا لتشمل الحق في العمل، التربية والتعليم، الحق في الهوية الوطنية، الحق في الرعاية الاجتماعية، والحماية من التعسف والتعذيب.

كما شملت القضايا التي تابعتها هيئة حقوق الإنسان خلال العام الماضي، حق التملك والحقوق المالية، حرية الحركة والنقل، حق المساواة، الأمن، حق الزواج وتكوين الأسرة، حق اللجوء للقضاء، حق العيش في البيئة السليمة، وحق السمعة والكرامة، إضافة إلى حق الكسب المشروع وحقوق أخرى بلغت أعداد شكاواها 85 شكوى.

معاق يطالب بسرعة تنفيذ تعاميم حقوق ذوي الاحتياجات

80% من التسهيلات الخاصة لهم لم تطبق حتى الآن

المصدر: جريدة الوطن الإثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=78998&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى، خالد المحاميد

طالب الداعية المعاق عبدالله بانعمة بسرعة تنفيذ التعاميم المتعلقة بالتسهيلات للمعاقين واصفا تطبيق هذه التعاميم بالبطيء، ومؤكدا أن هناك بعض الجهات الحكومية لا تزال متخاذلة نحو تقديم خدمات خاصة بهذه الفئة.

جاء ذلك ضمن ورشة العمل التي نظمتها الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بالتعاون مع برنامج تيسير التابع للغرفة التجارية بجدة تحت عنوان (حقوق المعاق... بين الواقع والتطلعات)، بمشاركة قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية.

وناقشت الورشة التي شهدت حضورا كبيرا لمنسوبات هيئة حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية العوائق التي تواجه المعاقين في الصحة والتعليم والإطار الأسري، والعقبات التي تواجه الجهات الراعية للمعاق في الجمعيات والمراكز الحكومية والخاصة.

وقالت المشرفة على القسم النسائي بهيئة حقوق الإنسان الدكتورة فتحية القرشي إن هذه الورشة تأتي بمبادرة من هيئة حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية في غرفة جدة (برنامج تيسير جدة) وتتزامن مع اليوم العالمي لذوي الإعاقة، واليوم العالمي لحقوق الإنسان الموافق 2011/12/10 وتعني في أهميتها إلقاء الضوء على الخدمات التي يجب أن تقدم لفئة المعاقين في جميع قطاعات الدولة، وسمح فيها لبعض ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم سرد معاناتهم التي يواجهونها في العديد من قطاعات الدولة.

وأكد المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياني أن الهيئة تؤمن بأهمية الاجتماع من أجل تذليل الصعاب والرقي بالخدمات المقدمة للمعاقين ومتابعة رعايتهم.

وقال مدير مشروع "تيسير" فيصل باطويل إن الورشة ناقشت على مدى 8 ساعات المشاكل التي يواجهها المصابون بالإعاقات الجسدية والعقلية والنفسية وطرحت 8 محاور تطرقت إلى قضايا الصحة والتعليم والعمل والأسرة والخدمات والتسهيلات.

وناقش المشاركون موضوع عدم تفعيل القوانين والإجراءات والتسهيلات الممنوحة لفئة المعاقين وحسب ناشطين حقوقيين فإن 80% من هذه الإجراءات والتسهيلات صدرت بها تعميمات لم يتم تطبيقها ومن ذلك تشكيل مجلس أعلى للمعاقين الذي وافق عليه المقام السامي منذ عام 1421 ولكنه لم ينفذ حتى الآن.

وقال مدير "تيسير" فيصل باطويل إن تعليمات صدرت منذ مدة طويلة بإعفاء المعاقين من رسوم الاستقدام، لكن شيئا من هذا لم يحدث ولا يزال المعاقون يدفعون قيمة التأشيرات الممنوحة لهم لاستقدام من يساعدهم، كما أنه لم تطبق معايير الميثاق العربي للإعاقة.

وعبر مشاركون في الورشة عن امتعاضهم من المعاملة السيئة التي يلقاها المعاقون، وعدم الاكتراث بحاجاتهم إلى حد أن عدداً من المقيمين في مركز التأهيل الشامل لا يزورهم أحد من ذويهم طوال سنة كاملة، وحول إمكانية تقديم مساعدات مادية لأسر المعاقين اقترح المشاركون في الندوة أن تكون هناك مساعدات سنوية تغطي احتياجات المعاق من خدمة وأجهزة مساعدة، نظرا لارتفاع أسعارها في السوق.

وفيما يخص عمل المعاقين أوضح باطويل أن وزارة العمل تحسب توظيف كل معاق في المؤسسات الخاصة مقابل 4 أصحاء، ومع ذلك لا يتسلم المعاق سوى راتب واحد فقط على الرغم من أن توظيفه يعفي المؤسسة من توظيف 4 سعوديين أصحاء، إلى جانب نفقاته التي تفوق بكثير نفقات الأصحاء .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

350 شكوى نسائية لـ"حقوق الإنسان" خلال عام.. وقضايا العنف والسجناء تتصدر

المصدر: جريدة الإقتصادية الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/12/article_606500.html

"الاقتصادية" من الرياض

تمكنت هيئة حقوق الإنسان من خلال فرعها النسوي في مدينة الرياض من إنجاز ما يزيد على 87 في المائة من الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق المرأة خلال عام 1432هـ، وإحالة 7 في المائة من الشكاوى إلى الجهات الحكومية المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

وكشف التقرير السنوي أن إجمالي عدد الشكاوى التي تم استقبالها خلال العام الماضي، بلغ 350 شكوى تقدمت بها 71 امرأة وفتاة، وشكلت الشكاوى التي تم التعامل معها مع جهات أخرى 85 شكوى تم إيجاد حلول لما يزيد على 73 شكوى منها وإحالة ست حالات للجهات الحكومية المختصة في حين لا تزال هناك ست حالات أخرى قيد الدراسة،

بينما تم إيجاد حلول فورية للمشتكيات لـ 265 شكوى عن طريق التوجيه والاستشارة أو الصلح دون الحاجة لمخاطبة جهات أخرى. وأشار التقرير الصادر من الهيئة إلى أن عدد الشكاوى الخاصة بحق الحماية من التعسف والتعذيب، والحماية من العنف الأسرى التي خوطبت فيها جهات أخرى، بلغ 26 حالة، تليها الشكاوى الخاصة بحقوق الموقوفين والسجناء وبلغت عشر حالات، ثم ألحقت بالجنسية ثماني حالات، وألحقت بالحركة والتنقل سبع حالات وحق الكسب المشروع سبع حالات، وحق الزواج وتكوين أسرة خمس حالات .

وتضمنت الشكاوى التي يتم فحصها وإنجازها أربع شكاوى، خاصة بحق العمل وسلامة البيئة واتباع أنظمته، وألحقت بالتربية والتعليم أربع حالات، كذلك تسع شكاوى خاصة بحق الرعاية الصحية والاجتماعية، إضافة إلى عدد من الشكاوى الخاصة بالاعتداء على الحقوق المالية للمرأة .

وأوضحت سهام المعمر المشرفة على الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان في الرياض، أن الجزء الأكبر من هذه الشكاوى تم تلقيه من خلال استقبال صاحباتها من النساء والفتيات، إضافة إلى الشكاوى الأخرى التي يتم استقبالها من خلال الفاكس والهاتف أو من خلال الفعاليات التي تشارك فيها الهيئة، أو تلك التي يتم رصدها من خلال ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة .

وأشادت مشرفة الفرع النسوي بتعاون الجهات الحكومية مع هيئة حقوق الإنسان في إيجاد حلول لكافة المشكلات أو الممارسات التي تمثل انتهاكاً لحقوق المرأة والطفل، وفقما تنص عليه الإجراءات النظامية. وأشارت المعمر إلى وجود حالة من التنامي في وعي المرأة بحقوقها الإنسانية، وأكدت استمرار جهود الهيئة من خلال الفروع النسائية في مجال التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين الأوساط النسائية ولا سيما بين طالبات المدارس والجامعات وبقية القطاعات.

الفرع النسوى تعامل مع 87٪ من الحالات و6 فقط قيد الدراسة

71امرأة يرفعن 350 شكوى انتهاكات لـ"حقوق الإنسان" خلال 365 يوماً

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=34737

سبق – الرياض:
استقبل الفرع النسوي بهيئة حقوق الإنسان بالرياض 350 شكوى خاصة بانتهاكات حقوق المرأة، خلال عام 1432هـ، تقدمت بها 71 امرأة وفتاة، وتم إنجاز ما يزيد على 87 % من تلك الشكاوى، وإحالة 7% منها إلى الجهات الحكومية المعنية؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
وكشف التقرير السنوي لفرع الهيئة بالرياض أنه تم إيجاد حلول فورية للشاكيات بـ 265 شكوى عن طريق التوجيه والاستشارة أو الصلح، دون الحاجة إلى مخاطبة جهات أخرى، و 85 شكوى تم التعامل معها مع جهات أخرى، منها 73 شكوى تم إيجاد حلول لها، وإحالة 6 حالات للجهات الحكومية المختصة، في حين لا يزال هناك 6 حالات أخرى قيد الدراسة.
وأشار تقرير الفرع السنوي لهيئة حقوق الإنسان إلى أن عدد الشكاوى الخاصة بحق الحماية من التعسف والتعذيب، والحماية من العنف الأسرى، التي خوطبت فيها جهات أخرى، بلغ (26) حالة، يليها الشكاوى الخاصة بحقوق الموقوفين والسجناء، وبلغت عدد (10) حالات، ثم الحق في الجنسية (8) حالات، والحق في الحركة والتنقل (7) حالات، وحق الكسب المشروع (7) حالات، وحق الزواج وتكوين أسرة (5) حالات.
وتضمنت الشكاوى التي يتم فحصها وإنجازها أربع شكاوى خاصة بحق العمل وسلامة بيئته واتباع أنظمته، والحق في التربية والتعليم (4) حالات، كذلك (9) شكاوى خاصة بحق الرعاية الصحية والاجتماعية، إضافة إلى عدد من الشكاوى الخاصة بالاعتداء على الحقوق المالية للمرأة.
وأوضحت المشرفة على الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان بالرياض الأستاذة سهام بنت عبدالرحمن المعمر أن الجزء الأكبر من هذه الشكاوى تم تلقيه من خلال استقبال صاحباتها من النساء والفتيات، إضافة إلى الشكاوى الأخرى التي يتم استقبالها من خلال الفاكس والهاتف أو من خلال الفعاليات التي تشارك فيها الهيئة، أو تلك التي يتم رصدها من خلال ما يُنشر في وسائل الإعلام المختلفة.
وأشادت مشرفة الفرع النسوي بتعاون الجهات الحكومية مع هيئة حقوق الإنسان في إيجاد حلول للمشكلات أو الممارسات كافة التي تمثل انتهاكاً لحقوق المرأة والطفل، وفق ما تنص عليه الإجراءات النظامية.
وأشارت الأستاذة سهام المعمر إلى وجود حالة من التنامي في وعي المرأة بحقوقها الإنسانية، وأكدت استمرار جهود الهيئة من خلال الفروع النسائية في مجال التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين الأوساط النسائية، ولاسيما بين طالبات المدارس والجامعات وبقية القطاعات

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

في التقرير السنوي لفرع هيئة حقوق الإنسان النسائي بالرياض: قضايا العنف الأسري والتعسف تتصدر شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان في العاصمة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/13/article691226.html

الرياض - نايف آل زاحم

تمكنت هيئة حقوق الإنسان من خلال فرعها النسوي بمدينة الرياض من انجاز ما يزيد عن 87% من الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق المرأة خلال عام 1432هـ وإحالة 7% من الشكاوى إلى الجهات الحكومية المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

350شكوى للاعتداء على حقوق المرأة والطفل خلال عام 1432هـ

وكشف التقرير السنوي لفرع الهيئة النسائي بالرياض أن إجمالي عدد الشكاوى التي تم استقبالها خلال العام المنصرم بلغ 350 شكوى تقدم بها 71 امرأة وفتاة، شكلت الشكاوى التي تم التعامل مع جهات أخرى ب 85 شكوى تم إيجاد حلول لما يزيد عن 73 شكوى منها وإحالة 6 حالات للجهات الحكومية المختصة في حين لا يزال هناك 6 حالات أخرى قيد الدراسة. بينما تم ايجاد حلول فورية للمشتكيات ل 265 شكوى عن طريق التوجيه والاستشارة او الصلح دون الحاجة لمخاطبة جهات أخرى .

وأشار تقرير الفرع السنوي لهيئة حقوق الإنسان إلى أن عدد الشكاوى الخاصة بحق الحماية من التعسف والتعذيب، والحماية من العنف الأسرى التي خوطبت فيها جهات أخرى بلغ (26) حالة، يليها الشكاوى الخاصة بحقوق الموقوفين والسجناء وبلغ عدد (10) حالات، ثم الحق في الجنسية (8) حالات، والحق في الحركة والتنقل (7) حالات وحق الكسب المشروع (7) حالات، وحق الزواج وتكوين أسرة (5) حالات .

وتضمنت الشكاوى التي يتم فحصها وإنجازها أربعة شكاوى، خاصة بحق العمل وسلامة بيئة وأتباع أنظمته، والحق في التربية والتعليم (4) حالات، كذلك (9) شكاوى خاصة بحق الرعاية الصحية والاجتماعية، بالإضافة إلى عدد من الشكاوى الخاصة بالاعتداء على الحقوق المالية للمرأة.

وأوضحت المشرفة على الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان بالرياض الأستاذة سهام بنت عبدالرحمن المعمر أن الجزء الأكبر من هذه الشكاوى تم تلقيه من خلال استقبال صاحباتها من النساء والفتيات، بالإضافة إلى الشكاوى الأخرى التي يتم استقبالها من خلال الفاكس والهاتف أو من خلال الفعاليات التي تشارك فيها الهيئة، أو تلك التي يتم رصدها من خلال ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة .

وأشادت مشرفة الفرع النسوي بتعاون الجهات الحكومية مع هيئة حقوق الإنسان في إيجاد حلول لكافة المشكلات أو الممارسات التي تمثل انتهاكاً لحقوق المرأة والطفل، وفق ما تنص عليه الإجراءات النظامية .

وأشارت الأستاذة سهام المعمر إلى وجود حالة من التنامي في وعي المرأة بحقوقها الإنسانية، واكدت استمرار جهود الهيئة من خلال الفروع النسائية في مجال التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين الأوساط النسائية ولا سيما بين طالبات المدارس والجامعات وبقية القطاعات.

166 قضية حقوقية في "مكة" ... 46 منها "عنف"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/339141

" جدة - جمانة خوجة

كشف التقرير السنوي لفرع هيئة حقوق الإنسان (الفرع النسوي) في منطقة مكة المكرمة أن عدد القضايا الواردة إليه في عام 1432 كان 166 قضية، أنجز منها 40، و126 مازالت قيد الدرس، و79 منها تمت فيها مخاطبة الجهات الحكومية، فيما بلغت قضايا العنف 46 من أصل 166، 163 قضية منها للنساء، وثلاث قضايا للرجال.

وأوضح التقرير السنوي «حصلت «الحياة» على نسخة منه»، أن عدد الاستشارات التي قدمها الفرع وأسهمت في حل القضايا هي أكثر من 364 استشارة، فيما بلغ عدد قضايا الحماية من العنف الأسري 42 كلها من النساء، أنجز منها 16، و26 قيد الدرس، و 22خاطبوا فيها الجهات الحكومية، وبلغ عدد قضايا حق الحماية من التعسف والتعذيب أربعة، واحدة منها لرجل، أنجز منها قضية واحدة فقط.

ووصل عدد قضايا حق العمل وسلامة بيئته واتباع أنظمته إلى 14 جميعها قدمت من نساء، أنجزت منها ثلاث فقط، و 11 ما زالت قيد الدرس، وست تمت مخاطبة الجهات المختصة فيها، وبلغ عدد قضايا حقوق الموقوفين والسجناء تسع قضايا كلها من نساء، أنجزت منها قضيتان، و سبع ما زالت قيد الدرس، والبقية تمت فيها مخاطبة الجهات الحكومية.

وجاء في التقرير أيضاً، أن عدد القضايا في حق اللجوء إلى القضاء بلغ 20 قضية جميعها من نساء، أنجز منها أربع، و16 قيد الدرس، والبقية خاطب فيها الفرع الجهات الحكومية، أما عن الحق في التربية والتعليم فقد بلغ عدد القضايا بهذا الخصوص ثمانية كلها من النساء، أنجزت قضية واحدة منها فقط، أما عن قضايا الحقوق المالية فكانت أربعاً قدمت من نساء، أنجز منها واحدة فقط، وست قضايا عن حق الرعاية الصحية تقدم بها رجال، وكلها ما زالت قيد الدراسة.

أما عن قضايا حق السمعة والكرامة، فبلغت قضيتين تقدمت بهما نساء، واحدة منها أنجزت والثانية قيد الدرس، وسجل التقرير تقدم امرأتين بقضيتي أمن ما زالتا قيد الدرس.

وبلغ عدد قضايا في حق الرعايا الاجتماعية 20 قضية، واحدة منها تقدم بها رجل والبقية من النساء، أنجزت منها ست، و14 ما زالت قيد الدرس و10 تمت فيها مخاطبة الجهات الرسمية.

وسجل فرع الجمعية استقبال قضية واحدة فقط في الحق في البيئة السليمة، تقدمت بها امرأة، وما زالت قيد الدرس، وتمت فيها مخاطبة الجهات الحكومية. وبحسب التقرير، فقد نفذت عضوات فرع جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة زياراتٍ ميدانية خلال العام الماضي على عددٍ من الأربطة والدور الاجتماعية، تهدف إلى تفقد أحوال المقيمات، والتأكد من عدم وجود أي انتهاكات بحقهن، وكانت ملاحظاتهن أن مستوى الرعاية والجهود المبذولة في الأربطة والدور الاجتماعية «جيدة»، ولم يتم الوقوف على أي انتهاكات حقوقية، موصياتٍ بالاهتمام بتزويد مباني الأربطة بالمرافق الزراعية ومستلزمات العلاج الطبيعي، وتنسيق آلية التعاون بين الجهتين بالتوعية لحقوق تلك الفئة.

وزارت عضوات الفرع السجن العام (القسم النسائي) في المدينة المنورة، وكانت ملاحظاتهن أن السجن بشكل عام «صغير جداً»، والمبنى متهالك، ويفتقر لكثير من الكماليات، وأوضحت المديرة خلال الزيارة لأعضاء فرع جمعية حقوق الإنسان أن هناك مبنى تكميلياً يشيد للسجن، فيما تقدم عدد كبير من النزيلات بشكاوى تتعلق بتأخر صدور الحكم بعد التوقيف، وتأخر صدور تصديق إطلاق سراح النزيلة من محكمة التمييز لمدد تتجاوز انقضاء فترة العقوبة.

وفي جدة زرن المدرسة 31 (متوسطة للبنات)، وكانت نتائج الزيارة أن «المبنى مقبول إلى حد ما، غير أن المبلغة اشتكت من وجود سقف حديدي (هنقر) قابل للسقوط ويهدد حياة الطالبات»، وورد في توصياتهن «إزالة أو تعديل وضع السقف» الأمر الذي استجابت له مديرة المدرسة، ما يؤكد -بحسب التقرير- ضرورة تفقد أمور السلامة في المؤسسات التعليمية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

لجنة حقوق الإنسان بالشورى تدعو لخفض تعرفة كهرباء المساكن ومنح الصيانة لمنفذي المشاريع

في انتظار مناقشة الحصين الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة المدينة السبت 15 محرم 1433هـ -10 ديسمبر 2011م
http://al-madina.com/node/343778

جابر المالكي - الرياض

أعدت لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى استفسارات متشعبة لوزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين، عندما يتم مناقشته بشأن تقرير الوزارة الأخير الأسبوع المقبل تحت قبة الشورى. وركزت اللجنة في مطالبها استنادًا إلى شكاوى المواطنين إلى عدم إيصال المياه إلى الكثير من المساكن وضرورة خفض فواتير الكهرباء.

وأوضح رئيس اللجنة الدكتور مشعل العلي في تصريح لـ «المدينة» أن لدى اللجنة عرائض كثيرة مقدمة من مواطنين يشتكون من انقطاع المياه وعدم وصولها إلى بعض المنازل في المدن الرئيسية، وقال: إن السكان في كثير من المناطق لم تصلهم المياه وذلك نتيجة التسربات والصيانة وبطء المشروعات نتيجة اسناد الكثير منها إلى مقاولين من الباطن مطالبًا بأن تسند إلى من له القدرة على تنفيذها بالشكل المطلوب. ودعا إلى حل الاشكاليات المتعلقة بفرض غرامات على فواتير الكهرباء والمياه، كما ادرجت اللجنة ايضا اشكالية انقطاعات الكهرباء المتكررة في فصل الصيف وتسعيرة الفواتير مطالبا بخفضها لمساكن المواطنين والتوسع في توظيف الشباب السعودي. واقترح منح صيانة المشروعات للشركات المنفذة لمدة طويلة مؤكدة ان الدولة تضخ المال لتنفيذ المشاريع على اكمل وجه لمصلحة المواطن ولكن غالبية المقاولين يتسببون في فشل المشاريع!!! وفي موضوع منفصل يستكمل مجلس الشورى في جلسته يوم غد عرض وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات للعام المالي 1430 1431هـ كما يناقش تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتكامل وتبادل المعلومات في مجال التخطيط العمراني بين وزارة الشؤون البلدية والقروية في المملكة ووزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية في المغرب، وتقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن مشروع اتفاقية بين المملكة ورومانيا لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، ومشروع البروتوكول المرافق له.

وفي جلسة المجلس الثامنة والستين الاثنين المقبل يصوّت المجلس على وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه اقتراح تحديث نظام الأوسمة السعودية، ويناقش تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام الحماية من الإيذاء.

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

10 سيدات سعوديات ينفذن برنامج "الثقافة الحقوقية والقانونية للمرأة السعودية".. اليوم

المصدر: جريدة الرياض السبت 15 محرم 1433هـ -10 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/10/article690302.html

جدة – ياسر الجاروشة

أكثر من 10 سيدات سعوديات يواصلن اليوم (السبت) تنفيذ أول برنامج يهدف إلى تعزيز الثقافة الحقوقية والقانونية للمرأة السعودية في دورته الثانية في مجالات الصحة والتجارة والأعمال والقانون والقضاء والشؤون الاجتماعية والمرأة والتعليم والثقافة والآثار.

ويأتي البرنامج الذي يحظى بدعم ورعاية المشرفة على تنفيذ برنامج الامان الاسري الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز وتقدمه الحكومة الفرنسية للمجتمع السعودي بمختلف شرائحه في إطار توطيد العلاقة بين البلدين الصديقين التي يحرص عليها الرئيس الفرنسي السيد ساركوزي.

السيدات السعوديات العشرة سوف يواصلون زيارتهم اليوم السبت الى باريس ويقفن في أروقة البرلمان الفرنسي وزارة العدل وجامعة السوربون ومنظمة اليونسكو وغرفة باريس ومعهد العالم العربي إضافة إلى زيارة متحف اللوفر وجمعيتي مكافحة التميز ضد المرأة وبرنامج الأمان الأسري.

وأوضح المشرف التنفيذي لإعداد وتنفيذ البرنامج الدكتور ماجد قاروب ان وفد السيدات السعوديات يواصلن برنامج التبادل المعرفي للقيادات النسائية بين فرنسا والمملكة دورته وهو مكون من عشرة سيدات سعوديات.

من اجل تبادل الخبرات بين القيادات النسائية بين البلدين في مجالات الصحة والتعليم والقانون والقضاء والتجارة والأعمال والشئون والمسؤولية الاجتماعية والثقافة، بما ينعكس إيجاباً على نوعية المعرفة ويعود بالنفع على المجتمع عن طريق التعرف على التجارب من خلال زيارة الوزارات كوزارة الصحة والعدل والمؤسسات الحكومية والخاصة المتخصصة في المجالات المذكورة كنقابة المحامين في باريس والمستشفيات ومعاهد البحوث الطبية وجامعة السربون ومتحف اللوفر وغيرها من المؤسسات الفرنسية الرائدة.

وأوضح الدكتور ماجد قاروب أن البرنامج الذي تقدمه الحكومة الفرنسية للمجتمع السعودي هو لتعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين تقديراً لمكانة السعودية ملكاً وشعباً، موضحاً أن البرنامج يتضمن زيارة عدد من الوزارات، إضافة إلى بعض المؤسسات الاجتماعية وجامعة السربون وكذلك المؤسسات القضائية في باريس.

وقد أكد السفير الفرنسي لدى المملكة أن الزيارة تأتي ضمن برنامج تقدمه الحكومة الفرنسية للمجتمع السعودي بمختلف شرائحه لتوطيد العلاقة بين البلدين التي يحرص عليها الرئيس الفرنسي ساركوزي، مؤكداً على أن الوفد النسائي السعودي سيحظى باستقبال وضيافة من قبل الحكومة الفرنسية.

وأوضح قاروب أن البرنامج يحظى بدعم ورعاية المشرفة على تنفيذ البرنامج الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز بهدف إتاحة الفرصة لعدد من سيدات المجتمع المشهود لهن بالعلم والعمل والخبرة والمعرفة، إضافة إلى خدماتهن للمجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية والإنسانية والحقوقية والصحية والثقافية والتعليم، وذلك لتطوير خبراتهن في تخصصاتهن بما يساعد على تطوير أداء أعمالهن وخدماتهن للمجتمع بعد مشاركتهن في هذا البرنامج الذي يقام بشكل سنوي بالإضافة إلى تعريف الجانب الفرنسي بنشاطات المرأة السعودية ومساهمتها الفاعلة في تنمية مجتمعها.

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

برعاية الأميرة صيتة وبمشاركة نسائية واسعة
علماء وقضاة وحقوقيون يشخصون " معوقات" تمكين المرأة السعودية من حقوقها الشرعية.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض السبت 15 محرم 1433هـ -10 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/10/article690300.html

الرياض - محمدالغنيم
ترعى صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالله بن عبدالعزيز اليوم السبت ملتقى (المرأة السعودية ما لها وماعليها) الذي ينظمه مركز باحثات لدراسات المرأة في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الانتركونتيننتال في الرياض بمشاركة عددمن أعضاء هيئة كبارالعلماء والقضاة وحشد من الشخصيات الفكرية والاجتماعية المهتمة بقضية المرأة من الجنسين.
وأكد الدكتور فؤاد العبدالكريم المشرف العام على مركز باحثات لدراسات المرأة أن الملتقى يهدف إلى توعية المجتمع بوجه عام، والمرأة وأصحاب القرار بوجه خاص بحقوق المرأة الشرعية والنظامية التي تكفل بحفظها الدين الإسلامي العظيم، ونصت عليها الأنظمة في المملكة كما يهدف الملتقى لتأكيد التلازم بين حقوق المرأة وواجباتها، بالإضافة إلى اقتراح بعض الآليات والحلول العملية لضمان حصول المرأة على حقوقها الشرعية والنظامية، وإبراز أن علاقة المرأة بالرجل - حقوقياً - في الإسلام، تقوم على أساس قويم من الرحمة والمودة والرأفة لا على التنافس والصراع والعداء لافتاً أن تنظيم الملتقى في هذا الوقت يأتي بالتزامن مع كثرة طرح وتداول موضوع "حقوق المرأة" في وسائل الإعلام المختلفة ليؤكد مواكبة المركز للأحداث الراهنة فيما يتعلق بقضايا وشئون المرأة الثقافية والفكرية.

وأفاد العبدالكريم أن الملتقى سيناقش عدة محاور مهمة في هذا الشأن الأول قراءة في حقوق المرأة في النظام السعودي والمحورالثاني حقوق المرأة الاجتماعية الواقع والحلول اما المحور الثالث سيناقش حقوق المرأة الاقتصادية الواقع والحلول فيما سيناقش المحور الرابع وعي المرأة الحقوقي إلى جانب إقامة ورش عمل خاصة بالمرأة (تنمية مفهوم الحقوق والواجبات - حقوق الفتيات وواجباتهن - وعي المرأة بحقوقها القضائية) مشيراً إلى انه سيتم استضافة عدد من الجهات التي تمثل القطاعين الحكومي والخاص لعرض الوسائل المتاحة لحصول المرأة على حقوقها المختلفة، الشرعية، والنظامية، والاجتماعية، والنفسية إلى جانب استضافة عدد من الجهات الخيرية المهتمة بتنمية ثقافة العمل التطوعي لديها.
د. زيد الحسين
هذا وستلقي صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبدالله راعية الحفل كلمة في الملتقى كما سيتحدث معالي الشيخ صالح الحصين الرئيس العام لشؤون المسجدالحرام والمسجد النبوي رئيس مركز الملك عبدالعزيز للحوارالوطني وعضوهيئة كبار العلماء في جلسات اليوم الاول بالاضافة الى معالي الشيخ الدكتور سعد الشثري عضو هيئة كبار العلماء سابقا ومعالي وزير الشئون الاجتماعية سابقا الدكتور علي النملة وعدد من المسئولين والمختصين في حقوق الانسان وغيرها، فيما ستكون جلسات اليوم الثاني من الملتقى حافلة بالعديد من اوراق العمل المهمة التي سيتناولها عدد كبيرمن القضاة والمختصين والاكاديميين من الرجال والنساء وستستمر فعاليات اليوم الثاني غدا الاحد أكثرمن 9 ساعات من الساعة الثامنة والنصف صباحا وحتى الجلسة الختامية الساعة التاسعة مساءً.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تعقد اجتماعها قريباً لإقرار الضوابط ومنها الالتزام بوضع التسعيرة على العبوة

"التجارة" للاقتصادية: لجنة للحد من التلاعب في أسعار حليب الأطفال

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 15 محرم 1433هـ -10 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/10/article_605684.html

عبد الله البصيلي من الرياض

كشف لـ "الاقتصادية" عبد الرحمن العبد الرزاق وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون المستهلك أن هناك لجنة من ثلاث جهات حكومية تعكف حالياً على دراسة وضع أسعار حليب الأطفال بعد الارتفاعات غير المبررة التي شهدتها خلال الفترة الأخيرة، مبيناً أنه سيتم عقد اجتماع قريباً بين ممثلي تلك الجهات للخروج بإجراءات تحد من التلاعب في الأسعار.

ويأتي ذلك بعد أن خاطبت وزارة التجارة والصناعة وزارة المالية بشأن اقتراح تقدمت به يقضي بضرورة إلزام الموردين بوضع تسعيرة محدّدة على عبوة حليب الأطفال بعد احتساب هامش ربحي معقول، على ألا يتم صرف الإعانة المقدمة من الدولة إلا بعد وضع السعر على العبوة.

وجاء خطاب وزارة التجارة والصناعة بناءً على ورود عدد من الشكاوى إليها تتعلق بالتلاعب في أسعار حليب الأطفال، بالرغم من أن الحليب مدعوم من الدولة بمقدار 12 ريالاً للكيلو.

وأوضح العبد الرزاق، أن اللجنة الحكومية تكون من وزارة المالية، "التجارة"، "الزراعة"، مبيناً أن الحل الذي اقترحته وزارة التجارة والصناعة على وزارة المالية من خلال إلزام الموردين بوضع التسعيرة على العبوة سيؤدي إلى استقرار الأسعار والحد من التلاعب، لتكون بالتالي على غرار المتبع في الأدوية الطبية.

وأضاف: "إلزام المورد بوضع السعر على العبوة يعد من إحدى الطرق الآمنة، والواضحة للمستهلك، وسيتم أخذ آراء المستوردين حيال خطط اللجنة الحكومية المقبلة، وتطبيقها بناء اتفاق أعضاء اللجنة عليها".

ولفت وكيل وزارة التجارة والصناعة إلى أن الفرق التفتيشية أجرت خلال الفترة الأخيرة جولات مكثفة على محال بيع حليب الأطفال لاستقصاء الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأسعار، من خلال طلب الفواتير الخاصة بشراء المنتج من الموزع، والمستورد الرئيسي، لكنه أكد أن الوزارة تتابع أسعار الحليب في الأسواق العالمية لضمان التأكد من الأسعار الحقيقية للمنتج.

وأشار العبد الرزاق إلى أن بعض الارتفاعات التي لاحظتها الوزارة تبين أن المورد والموزع والبائع ضالعين فيها، في حين أن البعض الآخر يرجع إلى كمية شراء المحال من منتجات حليب الأطفال بحيث يقل السعر كلما زادت الكمية، والعكس صحيح.

وعانى المستهلكون لفترة طويلة من ارتفاعات قياسية شهدتها أسعار منتجات حليب الأطفال، إلى جانب تفاوت كبير بين المحال، الأمر الذي أدى بهم إلى اللجوء إلى إرسال شكاواهم إلى وزارة التجارة لمراقبة السوق.

وكان خطاب وزارة التجارة الذي بعثت به إلى وزارة المالية تضمن الإشارة إلى أنه: "ولرغبة الوزارة في أن ينعكس هذا الدعم مباشرة على المواطن فقد اقترحت ضرورة وضع السعر بعد احتساب هامش ربحي معقول، وربط صرف الإعانة بوضع السعر على العبوة".

يذكر أن خادم الحرمين الشريفين أمر عام 2007 بزيادة إعانة حليب الأطفال المقطوعة من ريالين إلى 12 ريالاً للكيلوجرام، في سبيل تخفيف معاناة المستهلكين من الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها، وبالنظر إلى أهميتها في تكلفة معيشة المواطنين.

• غرفة الرياض" تعلن 452 وظيفة شاغرة في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 15 محرم 1433هـ -10 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/10/article_605685.html

"الاقتصادية" من الرياض

دعت غرفة الرياض ممثلة في مركز توظيف الشباب الراغبين في العمل في القطاع الخاص إلى إجراء المقابلات الشخصية وذلك خلال الفترة من 10 إلى 14 كانون الأول (ديسمبر) الجاري لشغل 452 وظيفة شاغرة في عدد من شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

وتبدأ صباح اليوم السبت المقابلات الشخصية لشغل 15 وظيفة في شركة مرينا المتحدة للطباعة لحملة المؤهل الثانوي وما فوق تحت مسمي (مدخل بيانات، مساعد إداري) وذلك في مقر الشركة، كما سيتم في اليوم نفسه إجراء المقابلات الشخصية للمتقدمين حاملي شهادة الثانوي لشغل 100 وظيفة في معهد الرياض للتقنية، وستكون المقابلات في مقر المعهد، ويتم في اليوم نفسه إجراء مقابلات شخصية لحملة المتوسطة في مقر الأكاديمية السعودية للغات لشغل 25 وظيفة تحت مسمى موظف خدمة عملاء.

وفي صباح الأحد الموافق 11 كانون الأول (ديسمبر) سيتم إجراء المقابلات الخاصة لشغل 25 وظيفة في شركة زيد الحسين للمقاولات تحت مسمى (إداري، مدخل بيانات، خدمة عملاء) لحملة الثانوي وذلك في مقر الغرفة، كما سيتم في اليوم نفسه إجراء المقابلات الشخصية لشغل خمس وظائف تحت مسمى (محاسب) لحملة البكالوريوس في مقر شركة دار للاستشارات الاقتصادية، كما تجرى المقابلات في اليوم نفسه لحملة الدبلوم لشغل 12 وظيفة لدى شركة الشرق للألياف البصرية، وذلك في مقر الشركة.

أما في يوم الإثنين فسيتم إجراء المقابلات الشخصية لشغل 100 وظيفة في شركة آليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني تحت مسمى (مستشار مبيعات) لحملة الثانوي في فرع غرفة الرياض في حي الخليج. كما سيتم في اليوم عينه إجراء المقابلات الشخصية لشغل 30 وظيفة تحت مسمى (كاشير، مصفف، رجال أمن) في شركة العزيزية بنده لحملة الكفاءة وستكون المقابلات في مقر فرع الغرفة في الرياض في حي البديعة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"التقاعد": 97 ألف موظف سعودي استفادوا من نظام تبادل المنافع

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 15 محرم 1433هـ -10 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/10/article_605686.html

فهيد الغيثي من الرياض

كشفت المؤسسة العامة للتقاعد أن عدد المواطنين الذين استفادوا من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري، ونظام التأمينات الاجتماعية والذين بلغ عددهم 97813 مواطنا حتى تاريخ 1433/1/1هـ.

وأوضحت المؤسسة، أن عدد من تقدم بطلب ضم خدماته من نظام التأمينات الاجتماعية إلى نظام التقاعد وصل إلى 90607 مواطنين بينما بلغ عدد من تقدم بطلب ضم خدماته من نظام التقاعد إلى نظام التأمينات الاجتماعية 7206 أشخاص.

وقال لـ "الاقتصادية" مصطفى جودة مدير علاقات المتقاعدين في المؤسسة العامة للتقاعد، إن الموظفين الرجال هم أكثر المستفيدين من نظام تبادل المنافع، ولاسيما أن نظام تبادل المنافع يشمل الموظفين من الجنسين.

وزاد: "إن نظام تبادل المنافع يمكن الموظف من ضم خدمته في القطاع الخاص إلى الحكومي والعكس كذلك بعد سنتين من انتقاله من الوظيفة الأولى التي كان فيها في السابق إلى الوظيفة الجديدة التي التحق بها.

ويهدف نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية إلى إتاحة الفرصة للموظف الذي انتقل من العمل في القطاع الحكومي إلى العمل في القطاع الخاص أو العكس لضم مدة خدمته في القطاعين إلى بعضهما تحت مظلة النظام الأخير بحيث يتمكن في النهاية من الحصول على المعاش أو تحسين معاشه كما يمكن للموظف العدول عن ضم خدمته قبل تسلّمه معاش تقاعدي من النظام الأخير عن مجمل خدماته والمميزات التي سيجنيها العاملون الذين يخضعون لنظامي التقاعد المدني أو العسكري أو لنظام التأمينات الاجتماعية، في النهاية هي الحفاظ على مكتسباتهم لمدد خدماتهم على مدى سنواتهم العملية علاوة على فوائد ومميزات أخرى سيستفيد منها سوق العمل المحلي بشكل عام الأمر الذي سيسهم في رفع معدلات السعودة في القطاع الخاص والاستخدام الأمثل للعمالة الوطنية في القطاع الحكومي إضافة إلى تعزيز توجهات الدولة نحو خصخصة بعض المؤسسات والإسهام في إنجاح الخطط الوطنية في هذا المجال كون هذا النظام يعمل على تسهيل انسياب العمالة الوطنية من الأجهزة الحكومية إلى القطاع الخاص ويضمن استفادتهم من ضم مدد خدماتهم السابقة عند التقاعد.

يذكر أن نظام تبادل المنافع طبق عقب صدور مرسوم ملكي وذلك من منطلق اهتمام الدولة ورعايتها للمواطنين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص حفاظاً على حقوقهم التقاعدية عندما ينتقلون إلى العمل في أجهزة الدولة الخاضعة لنظام التقاعد المدني والعسكري أو العكس ، كما صدر قرار وزير المالية بالموافقة على اللائحة التنفيذية للنظام وبدأ تطبيق هذا النظام اعتباراً من تاريخ 1424/11/1هـ.

من الجدير ذكره، أن المؤسسة العامة للتقاعد أطلقت حزمة من الخدمات الإلكترونية وذلك ضمن خططها وبرامجها التطويرية، تتمثل في خدمات الرسائل التفاعلية المقدمة للمتقاعدين والمتقاعدات والجهات ذات العلاقة التي تهدف إلى تقديم خدمة تفاعلية من خلال رسائل الهاتف النقال للتواصل المباشر والسريع مع المتقاعدين والمستفيدين ليتم عبر هذه الخدمة استقبال رسائل المتقاعدين من خلال هواتفهم النقالة عبر نظام الخدمة والرد آليا برسائل تحتوي على البيانات والمعلومات المطلوبة.

الاقتصادية تفتح ملف مَن المسؤول.. أين الخلل.. وما الحلول؟ (1)

ملف الاقتصادية : تلاعب في سلامة المدارس

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 15 محرم 1433هـ -10 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/10/article_605693.html

علي المقبلي من مكة المكرّمة

فتحت "الاقتصادية" ملفا صحافيا عن وسائل السلامة في المدارس عقب حريق مدارس براعم الوطن الأهلية في جدة، والتي راح ضحيته ثلاث معلمات وإصابة 46 في هذه الحادثة التي فجع بها المجتمع، خاصة أن هناك ما يشير إلى أن عددا من المدارس يفتقد كثيرا وسائل السلامة، وتبادل الاتهامات بين جهات حكومية عدة حول مسؤولية آليات السلامة في المدارس.

وقد أكد مشرفون تربويون تحدثوا لـ "الاقتصادية" أن عديداً من المدارس لا يملك أنظمة إطفاء حرائق حديثة، والأخرى لا يوجد فيها حتى الآن كاشف للدخان أو مخارج طوارئ تعمل، حيث بعضها محكمة بالكامل وجرى إغلاقها أو استغلالها كغرف تضاف للفصول والمكاتب الإدارية غير الشقوق والهبوط التي تحدث في أرضيات المدارس من الداخل، إضافة إلى أن هناك عوائق من شأنها حجز باب مخارج الطوارئ، مثل الخردوات التي تضع أمام المخارج.

وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:

لماذا لا نتحرك إلا بعد الكوارث؟ ولماذا لم نستوعب الدرس ما بين "فاجعة" بنات براعم الوطن في جدة و"كارثة" مدرسة الهنداوية المتوسطة 31 في مكة المكرمة رغم أن بينهما مسافة عقد من الزمن تكررت فيها مآسٍ وأوجاع وآلام حوادث حرائق في مدارس متعددة.. لم نتعظ من الكارثة الأولى لتتكرر قبل عدة أيام في كارثة "براعم جدة" فسنوات مضت والجهات المعنية لم تقدم حلولا جذرية لهذا الملف رغم الحزم الكبير والتوجيهات التي صدرت في الكارثة الأولى قبل عشر سنوات وكانت الضحية وقتها 14 طالبة ذهبن دماء بريئة في لحظات قصور.

"الاقتصادية" تفتح ملف وسائل السلامة في المدارس وتطرح تساؤلا مهما هنا (لماذا لم نستوعب الدرس خلال عشر سنوات، فالحادثة هي الحادثة، والمسببات نفس المسببات، أين الخلل؟).. هكذا يجب أن نشخص الواقع ونفتح ملف حرائق مدارس البنات. هل كانت حلول حريق مدرسة مكة المكرمة كفيلة بعدم تكرار الكارثة، أم أنها لم تعدو كونها "مسكنات اجتماعية أنذلك؟ فالحادثة الأخيرة كشفت عن أخطاء فنية واضحة، وغياب تام لسبل السلامة، وهو ما أودى بحياة ثلاث معلمات وإصابة 46 في هذه الحادثة التي فجع بها المجتمع. الكارثة تفتح ملف مباني المدارس الحكومية والأهلية على السواء، نظرا لعدم أهلية هذه المدارس، من حيث توافر كل الأسباب التي تجعلها في وضعية سليمة، تحاشيا لحدوث كوارث من نوع هذه الحادثة الفاجعة، التي يذهب فيها المعلمات والطالبات نتيجة الإهمال، خاصة أن هناك ما يشير إلى أن المدارس الأهلية تفتقد كثيرا من وسائل السلامة، ولأنها فقط تبحث عن الكسب على حساب مسائل مهمة تتعلق بوضع معايير وأنظمة صارمة بشأن تصاريح المدارس الأهلية.

وما بين الكارثتين يتساءل السعوديون هل اعتبرنا من الكارثتين؟ وهل تم تلافي الأخطاء التي حصلت في مكة المكرمة وفي جدة كيلا تتكرر مجددا متسببة في كارثة أخرى في مدارس جديدة؟ وبماذا سنخرج من كارثة مدرسة براعم الوطن؟ في كل صباح يترقب السعوديون بقلق وخوف ذهاب وعودة أبنائهم إلى مدارسهم فالكل يبدي خشيته على حياة أبنائه وبناته داخل المدرسة، تخوفات وقلق وذعر نفسي من أن تكون المدرسة قنابل مؤقتة تشكل خطرا على حياة الأبناء والبنات.

من المسؤول

عن وسائل السلامة؟

ما إن أعلن خبر وفاة معلمتين وإصابة 46 طالبة في كارثة مجمع "براعم الوطن" حتى تبادلت عدة جهات حكومية الاتهامات حول مسؤولية آليات السلامة في المدارس. فعندما تقع الكارثة تحاول كل جهة أن تبرئ ساحتها ويبدأ مسلسل الاتهامات بين الجهات المعنية بالحدث وهذا الأمر دفع وزير التربية والتعليم لإصدار تعميم عاجل لمدير عام التعليم

الأهلي والأجنبي في الوزارة يقضي بسرعة تسيير فرق متخصصة تتولى مهمات تقييم آليات السلامة في المدارس الأهلية
فوزارة الشؤون البلدية ووزارة التربية والتعليم والمديرية العامة للدفاع المدني ثلاث جهات مسؤولة عن ملف المدارس
فوزارة الشؤون البلدية تصرح للمباني والتربية تمنح الترخيص والدفاع المدني يعطي شهادة السلامة، ولكن الواضح أن
هناك خللا وعدم تكامل بين تلك الجهات المعنية بملف المدارس الأهلية.
مدارس تفتقد
مخارج الطوارئ
أكد مشرفون تربويون تحدثوا لـ "الاقتصادية" أن الكثير من المدارس لا يملك أنظمة إطفاء حرائق حديثة، والأخرى لا
يوجد فيها حتى الآن كاشف للدخان أو مخارج طوارئ تعمل، حيث بعضها بل جلها محكمة بالكامل وجرى إغلاقها أو
استغلالها كغرف تضاف للفصول والمكاتب الإدارية غير الشقوق والهبوط التي تحدث في أرضيات المدارس من الداخل،
إضافة إلى أن هناك عوائق من شأنها حجز باب مخارج الطوارئ، مثل الخرداوات التي تضع أمام مخارج الطوارئ.
وبيّن المشرفون الذين فضلوا عدم ذكر أسمائهم أن غالبية المدارس الأهلية القائمة تعود إلى مسؤولين سابقين في سلك
التربية والتعليم ويكون هناك تساهل في عملية حصولهم على التصاريح الرسمية.
وأضافوا أن أسطح المدارس أصبحت مستودعات للمدارس وهي مخالفة صريحة لنظام الأمن والسلامة.
غياب التدريب
على عمليات الإخلاء
حوادث الحرائق الأخيرة التي وقعت في أكثر من منطقة كشفت عن غياب تام لعمليات الإخلاء وقصور في تدريب
العاملين من معلمين ومعلمات على وسائل السلامة، وهو ما دفع وزارة التربية والتعليم والمديرية العامة للدفاع المدني
لتشكيل لجنة تنفيذية للبدء في إجراءات احترازية وتثقيفية، منها ربط إلكتروني لتبادل المعلومات بينهما، تنفيذ تجارب
إخلاء في جميع المدارس وفق جدول زمني سنوي، تدريب أكبر عدد ممكن من منسوبي المدارس على أعمال الدفاع
المدني وتكليف مسؤول سلامة في كل مدرسة من منسوبيها للمتابعة والإشراف والتنسيق الوقائي، من خلال أساليب
إدارية وعملية مناسبة، وتنفيذ أنشطة توعوية وتثقيفية تنمي الوعي الأمني بين منسوبي المدرسة، ودراسة أوضاع بعض
المدارس غير النظامية التي لا تتبع لإشراف وزارة التربية والتعليم، كما بحثت التدابير التربوية والأمنية للحد من وقوع
الأخطار والكوارث التي قد تنتج بفعل أخطاء بشرية أو عوامل طبيعية مثل الأمطار والحرائق، والمسؤوليات التربوية
والأمنية لحماية الأرواح والممتلكات. هذا التحرك وفق مراقبين جاء بعد وقوع الكارثة وهنا يبرز السؤال "لماذا لا نتحرّك
إلا بعد الكوارث؟".
تكثيف أعمال
لجان المراقبة
أكد محمد الزهراني المتخصص في الأمن والسلامة، أن هناك قصورا في عمليات المتابعة والتقصي لوضع المدارس
حيث تكتفي مديريات الدفاع المدني بجولة واحدة سنوية بينما هناك تلاعب من قبل شركات السلامة خصوصا مع
المدارس الأهلية.
وبين الزهراني "لا بد أن يكون هناك تكثيف من قبل المديرية العامة للدفاع المدني من خلال تسيير فرق في جميع أنحاء
البلاد للكشف عن آليات السلامة في مدارس البنات والبنين. ويتضمن الاطلاع على تنفيذ خطط الإخلاء الطبي، رصد
تواجد طفايات وإنذارات الحريق في تلك المدارس، توجيه إدارات المدارس بتطبيق ما يطلب منها بشكل عاجل".
وأشار في وسائل السلامة إلى أن وسائل السلامة لا تفيد من دون توفير مؤهلات لأداء مهام الدفاع المدني، وطرق
التدريب على الإنقاذ واستخدام طفاية الحريق وأجراس الإنذار، إضافة لتنفيذ تجارب افتراضية في عدد من المدارس
للإخلاء.
وطالب الزهراني بإيجاد إدارة للتنسيق بين إدارات الدفاع المدني والأمانات والبلديات، للتأكد من سلامة أوضاع جميع
المباني المخصصة كمدارس، معالجة أوضاعها بما يكفل سلامة الطالبات والعاملات فيها، متابعة تدريب العاملات
والعاملين في المدارس عمليا على عمليات الإخلاء والتعامل الأولي مع حالات الطوارئ، التنسيق لتنفيذ تجارب فرضية
للتعامل مع مثل هذه الحالات الطارئة عند حدوثها، تزويد المدارس بالعدد الكافي من الحراس بحيث يكون هناك حارس
واحد على الأقل في كل بوابة، توفير مراسل لكل مدرسة بنات، وإنشاء مبان وفق المواصفات والاشتراطات اللازمة
للمدارس بحيث تعطى الأولوية للمدارس الواقعة في مبان مستأجرة حاليا، خصوصا الواقعة في الأحياء الشعبية، وتلك
التي عليها ملاحظات أمن وسلامة من قبل الدفاع المدني.

إيجاد منسق الأمن والسلامة
طالب المقدم أحمد المالكي متقاعد من المديرية العامة للدفاع المدني بضرورة إيجاد منسق للأمن والسلامة في المدارس بحيث يتم تدريبه بشكل مكثف في كيفية التعامل مع جميع أنواع الكوارث ومن مسؤولياته الإشراف على وسائل السلامة والتعاون مع الدفاع المدني والتأكد من عمل فرضيات متكررة خلال العام وتقييم نجاح هذه الفرضيات أيضا والتأكد من توفر مخارج الطوارئ من خلال القيام بجولات إشرافية، مشيرا إلى أن المنشآت التي تضم تكتلات بشرية كبيرة وتجري تدريبات افتراضية متكررة في مواعيد منتظمة، سجلت أعدادا أقل في الوفيات والإصابات من تلك المنشآت التي لا تحرص على تدريب منسوبيها افتراضيا.
وبيّن المالكي وهو خبير في الأمن والسلامة "إننا بحاجة إلى إيجاد حلول عاجلة ومهمة، والتفكير بجدية في تعيين منسق للسلامة في كل مدرسة والاستفادة من الدروس وإعادة النظر في وضع اشتراطات الأمن والسلامة في المدارس بشكل عام، فالكل يؤكد أن هناك تجاوزات في الوضع الحالي للمدارس وأن اشتراطات الأمن والسلامة ليست إلا حبرا على ورق.
التكدس في الأعداد
داخل الفصول
مما يضاعف المشكلة أثناء وقوع الحرائق في المدارس الأعداد الكبيرة التي يتم استيعابها فوق الطاقة الكلية للمبنى فالتكدس في المدارس قضية قائمة في العديد من المدارس الأهلية وهي تمثل هاجسا كبيرا في قطاع التعليم في مدارس البنات والبنين، حيث تقلصت المساحة المخصصة للطالب والطالبة داخل حجرة الدراسة إلى أقل من متر مربع، ففي مدرسة براعم الوطن في جدة تجاوز عدد الطالبات 900 طالبة، فكان هناك تجاوز للطاقة الاستيعابية التي لم تتوافق مع الكثافة البشرية.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

4 عناصر للتحليل المهني والشخصي .. وأفضلية لـ2000 شخص خلال الفترة الصباحية

وزارة العمل تجهز 370 غرفة لمقابلات "العاطلين" الشخصية

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 14 محرم 1433هـ -9 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/09/article_605339.html

علي آل جبريل من الرياض
جهزت وزارة العمل نحو 370 غرفة للمقابلات الشخصية المخصصة للباحثين عن العمل، وذلك عن طريق برنامج لقاءات، الذي يستهدف تجسير العلاقة بين طالبي العمل وأصحاب الأعمال والشركات لتوظيف الشباب من خلال لقاءات ستعقد في الرياض وجدة والدمام.
وبرنامج لقاءات سينطلق من الرياض خلال شهر من الآن، وفي هذا الإطار سيخصص للرياض 132 غرفة للمقابلات الشخصية، و122 غرفة للدمام، أما جدة فسيكون فيها 166 غرفة للمقابلات الشخصية. ومن المقرر أن يتم اختيار 2000 طالب عمل للفترات الصباحية (الفترة المميزة) بناء على التحليل المهني والشخصي من خلال سيرهم الذاتية التي ترسل إلى البرنامج مباشرة.
وكانت وزارة العمل قد قدرت حجم المنشآت السعودية الواقعة ضمن النطاقين الأصفر والأحمر بنحو 50 في المائة من عدد منشآت القطاع الخاص، في الوقت الذي تقدر فيه حجم خسارة القطاع جراء البطالة بما يعادل 5.5 مليار ريال سنويا.
وحصلت "الاقتصادية" على معلومات تفيد باعتماد أربع منهجيات للقاءات أولها البحث في السير الذاتية للحصول على

الكفاءات المتميزة وإجراء التحليل الوظيفي الكامل لهم، ثم يتم دعوة ألفي شخص من المرشحين إلى الفترة الصباحية بهدف وضع الأشخاص أصحاب الكفاءات المميزة المناسبين لشغر الوظائف المطروحة في لقاءات، على أن يقوم مستشار التوظيف في الشركة المنظمة بتحضير كتيب مقابلة للسيرة الذاتية والتقرير المعد حول المرشح مع ملاحظات المقابلة، وأعمال التأكد من المراجع وأية معلومات أخرى ذات علاقة بالمرشح، وأخيرا يحضر المستشار جلسات التوظيف (إن لزم) لمساعدة الجهة أثناء عملية الاختيار.

وقالت الوزارة ضمن البرنامج إن عدد العمالة الأجنبية في القطاع الخاص بلغ ستة ملايين وافد، في الوقت الذي بلغ فيه عدد الباحثين عن عمل من السعوديين ذكورا وإناثا مليون عاطل. ويستعد برنامج لقاءات حاليا لبحث وفحص 100 ألف من السير الذاتية للباحثين عن العمل من الرجال والنساء؛ لإيجاد المرشحين المناسبين لإتمام عملية التحليل المهني لهم واختيار 15 ألف مرشح مناسب لمقابلتهم شخصيا والبدء في عملية التحليل المهني والشخصي لهم لإتمام عملية المواءمة.

ولقاءات هو إحدى مبادرات وزارة العمل المشتركة مع صندوق تنمية الموارد البشرية والمنفذة له إحدى الشركات المتخصصة، وهو أول ملتقى من نوعه بين صاحب العمل وطالب العمل، ويقام تحت بادرة وطنية شاملة لحل متطور وفاعل لمشكلة توطين الوظائف في القطاع الخاص. وتوضح تفاصيل البرنامج الذي حصلت "الاقتصادية" على نسخة منها، أن البرنامج تمخض عن برنامجي نطاقات وحافز، حيث كانت الانطلاقة من خلال برنامج نطاقات الذي بدأ على شكل تقييم آلي بأربعة ألوان للتأكد من امتثال القطاع الخاص بمعدلات توطين الوظائف، والعمل ضمن آليات للمتابعة والإشراف الخاصة بالبرنامج الذي يعمل بطريقة آلية تتسم بدقة انضباطه وصرامته؛ ليسهم في تعديل وضع المنشآت ومن ثم يساعد على استمرارها وفق الآلية الجديدة للعمل، بحيث يتم التفريق في التعامل بين المنشآت ذات معدلات التوطين المرتفعة والأخرى غير الراغبة في التوطين.

ومن المقرر أن يعقد أول لقاء وهو عبارة عن معرض توظيف في هذا البرنامج نهاية الشهر المقبل، وتوقع منظمو المعرض في هذا الصدد مشاركة 185 شركة لاستقطاب طالبي العمل. ودعت الوزارة أيضا غير المسجلين في برنامج "حافز" للتسجيل الآن وتحديد المنطقة الأقرب إليه المقام فيها معارض التوظيف التي ستعقد في الرياض وجدة والدمام على التوالي. وأوضح البرنامج أنه من خلال معرض لقاءات سيكون هناك أكثر من 150 غرفة في كل مدينة مخصصة للقاءات الشخصية مع طالبي العمل، وقد تم جدولتها من قبل الفريق الخاص بعملية التنظيم مع المتابعة والتنسيق بين المستفيدين من الجهتين، بين الشركات الوطنية والكوادر الوطنية للجمع بينهما في حلول عاجلة، ليكون هذا الملتقى أكبر تجمع توظيفي تحت مظلة وزارة العمل، حيث يقوم الباحث عن العمل بتسجيل المسائل كافة المشار إليها وبحرفية دقيقة؛ ليضمن وصوله إلى مكانه الصحيح في التوظيف.

وستنطلق معارض التوظيف "لقاءات" في الرياض من تاريخ 28 إلى 30 كانون الثاني (يناير) 2012، أما في جدة فسيكون في تاريخ 3 إلى 5 آذار (مارس) 2012، وفي الدمام سيبدأ من 14 إلى 16 نيسان (أبريل) 2012. ويهدف برنامج لقاءات إلى إيجاد حلول سريعة وعملية بترقية المنشآت الواقعة في النطاقين الأحمر والأصفر إلى الأخضر؛ للتخلص من العقوبات المفروضة من وزارة العمل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مشاريع متعثرة.. "البلديات" تتصدر بـ116 مشروعا.. و103 "تعليمية"

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 14 محرم 1433هـ -9 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/09/article_605385.html

ماجد الحميدان من جدة

كشفت مصادر مطلعة لـ «الاقتصادية» أن مشاريع البلديات تصدرت قائمة المشاريع المتعثرة والمتأخرة بعد أن استحوذت على النصيب الأكبر بعدد 116 مشروعا، يليها قطاع التعليم العام بـ103 مشاريع، وقطاع الشؤون العامة بـ39 مشروعا، والقطاع الصحي بـ53 مشروعا، وقطاع التعليم العالي بـ11 مشروعا، وقطاع البنية التحتية بستة مشاريع، وقطاع النقل بمشروعين، والقطاع الاقتصادي بسبعة مشاريع، وذلك من خلال بحث ودراسة تمت على أكثر من 2262 مشروعا في منطقة مكة المكرمة. وتوصل فريق عمل عبر 48 ورشة عمل إلى عوامل تعثر المشاريع في المنطقة، في مقدمها: ضعف أداء المقاولين، إسناد بعض المشاريع لمقاولين من الباطن أقل كفاءة فنيا وماليا، عدم الإعداد الجيد للمواصفات والشروط الفنية لبعض المشاريع قبل طرحها للمنافسة، نقص الكوادر والكفاءات الفنية المشرفة على التنفيذ، تأخر توفير الأراضي المناسبة للمشاريع، وعزوف الكفاءات الفنية والإدارية عن العمل في القطاع الحكومي لتدني الرواتب والحوافز.

وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:

حازت مشاريع البلديات المرتبة الأولى في قائمة "التعثر" و"التأخر"، حيث كشفت مصادر مطلعة لـ«الاقتصادية» عن عدد المشاريع المتعثرة والمتأخرة، واستحوذت البلديات على النصيب الأكبر منها بـ 116 مشروعا، يليها قطاع التعليم العام بـ103 مشاريع، وقطاع الشؤون العامة بـ39 مشروعا، والقطاع الصحي بـ53 مشروعا، وقطاع التعليم العالي بـ 11 مشروعا، وقطاع البنية التحتية بستة مشاريع، وقطاع النقل بمشروعين، والقطاع الاقتصادي بسبعة مشاريع، وذلك من خلال بحث ودراسة تمت على أكثر من 2262 مشروعا في منطقة مكة المكرمة.

وتوصل فريق عمل عبر 48 ورشة عمل إلى عوامل تعثر المشاريع في المنطقة، في مقدمها: ضعف أداء المقاولين، إسناد بعض المشاريع لمقاولين من الباطن أقل كفاءة فنيا وماليا، عدم الإعداد الجيد للمواصفات والشروط الفنية لبعض المشاريع قبل طرحها للمنافسة، نقص الكوادر والكفاءات الفنية المشرفة على التنفيذ، تأخر توفير الأراضي المناسبة للمشاريع، وعزوف الكفاءات الفنية والإدارية عن العمل في القطاع الحكومي لتدني الرواتب والحوافز.

وأكد فريق العمل، أن التقرير يقدم صورة واقعية وواضحة لمعظم المشاريع المعتمدة في منطقة مكة المكرمة، حسب الجهات التي تعاونت في توفير المعلومات، معتبرا أنه خطوة أولى نحو الشفافية والتقييم، فضلا عن تحقيق روح العمل الجماعي وتصحيح المسار في التنفيذ.

وتأتي المشاريع كإحدى القضايا المهمة التي يجب تنفيذها بالشكل المطلوب من أجل ضمان جودة التنفيذ وسرعة الانجاز؛ فالإدارة الناجحة تنتج عملا ناجحا وهذا ما تم في محافظة جده، بإدارة الأمير خالد تحركت أكثر المشاريع وتم تنفيذها في الوقت المحدد ضمن ميزانية معروفة وعلى مستوى عالٍ من الجودة، وأصبحت محركا أساسيا في التنمية في مختلف محافظات منطقة مكة المكرمة.

وفي السياق ذاته وبتكليف من الأمير خالد الفيصل قام الدكتور عبد العزيز الخضيري، وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة بقيادة فريق عمل يتكون من 1700 شخص يمثلون الإدارات الحكومية، والمؤسسات الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني، وأساتذة الجامعات والاختصاصيين، ومجموعة من الشابات والشباب، لصياغة تقرير حيادي وموضوعي مستندا إلى الأرقام والحقائق عن حركة المشروعات التنموية في المنطقة وما تم إنجازه في الفترة الأولى لتوليه الإمارة.

وفي بيان سابق وصف الأمير نايف بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، التقرير المشتمل على رصد لمشروعات المنطقة خلال الفترة (1428-1431هـ) بأنه: "خطوة مهمة في إطار تحقيق المزيد من التفعيل لدور مجلس المنطقة والمجالس المحلية في المحافظات، وفقا لنظام المناطق ولائحته التنفيذية".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الدفاع المدني يقف على مشاريع متعثرة لتصريف السيول .. وأمانة الطائف تعقد اجتماعا طارئا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 13 محرم 1433هـ -8 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/08/article_605098.html

خالد الجعيد من الطائف

أعلنت إدارة الدفاع المدني في محافظة الطائف وقوفها على مشاريع متعثرة للسيول في الأماكن المُحددة لإقامة تلك المشاريع، خاصة الواقعة داخل نطاق الأحياء السكنية في شمال ووسط المحافظة. جاء ذلك في الوقت الذي احتوت فيه أمانة الطائف ذلك التعثر بخطة طوارئ لاحتواء مخاطر سيول من المحتمل أن تشهدها الطائف مع دخول موسم الأمطار خلال الأيام المقبلة، حيث تشير التوقعات التي وردت في الكثير من التقارير إلى احتمال هطول أمطار غزيرة على جميع مناطق المملكة، خاصة منطقة مكة المكرمة.

وأكد لـ"الاقتصادية" العميد محمد بن رافع الشهري، مدير إدارة الدفاع المدني في الطائف، أن إدارته لن تجامل، ولن تتهاون في أي أمر يعطل تنفيذ مشاريع تصريف مياه السيول، مشيرا إلى أن أي مشروع متعثر يشكل خطورة على الأهالي ستتم بموجبه مخاطبة المقاول، وأمانة الطائف.

ولفت العميد الشهري إلى أن الدفاع المدني يقف بشكل فوري على مشاريع تصريف مياه السيول المقامة داخل الأحياء السكنية، منوها إلى أن رصد المشاريع المتعثرة والوقوف عليها يتم وفق خطة، وكذلك وفق ما يرد من شكاوى المواطنين في هذا الشأن، مبينا أن إدارته قامت بمعالجة تعثر هذا النوع من المشاريع في مواقع أخرى، مضيفا أنه تم الوقوف على المستجدات الخطرة لتلك المشاريع لمعالجة خطورتها.

وفي السياق ذاته، عقدت أمانة محافظة الطائف اجتماعا أمس، ترأسه المهندس محمد المخرج، أمين محافظة الطائف، حيث كان الاجتماع خاصا بلجنة الطوارئ المشكلة من 24 عضوا لتلافي أخطار الأمطار والسيول في المحافظة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان سلامة الأرواح والممتلكات.

وأوضح إسماعيل إبراهيم، مدير العلاقات العامة والإعلام المتحدث الرسمي لأمانة محافظة الطائف، أن الاجتماع تناول الخطة التفصيلية التي تنفذها الأمانة، والمتماشية مع تدابير الدفاع المدني في أوقات الطوارئ، إضافة إلى الدراسة الهيدرولوجية المتخصصة التي أعدتها الأمانة لتصريف مياه السيول في الأودية في عموم المحافظة، وتحديث المخطط العام الذي يحدد الأودية داخل نطاق المدينة، حيث راعت الأمانة تحديد حرم الأودية وعروضها ونطاقها في مخطط عام، مبينا أن الاجتماع بحث حصر ما تتعرض له الأودية وروافدها من تعديات كالزراعة والبناء في مجاريها وإلقاء النفايات فيها وحفر بطونها وإقامة العقوم؛ بغية حجز الماء لسقيا المزارع المجاورة وغيرها، وتفعيل دور لجان التعديات، ومنع التعديات بإقامة العقوم الترابية على مداخل ومخارج الجسور وأمام العبارات بالطرق التي تعيق تصريف مياه السيول وتؤدي لتغيير مسارها عن مجاريها الطبيعية؛ ما يشكل خطرا على الطرق، لافتا إلى إعطاء الأولوية للمواقع التي لا تتوافر فيها شبكات تصرف السيول وتشمل الأحياء السكنية، الطرق والأنفاق، والمناطق الصناعية، والمناطق التجارية، مؤكدا أن هناك إجراءات لازمة تم وضعها لتلافي انقطاع الشوارع داخل المدن وخارجها نتيجة دهم مياه الأمطار والسيول لها؛ الأمر الذي يتسبب في إعاقة تنفيذ خطط وأعمال الجهات الحكومية المعنية بمواجهة كوارث الأمطار والسيول. من جهته، قال فهد بن عبد الله، أحد سكان حي الجامعة شمال الطائف: إن حي الجامعة أحد الأحياء المتضررة من تعثر تنفيذ مشاريع تصريف مياه السيول منذ أشهر عدة، مشيرا إلى أن ذلك التعثر يثبت تدنيا في الأداء، وضعف إمكانية المقاول الذي تسلم تنفيذ المشروع، لافتا إلى الخطوات المتعثرة في تنفيذ المشاريع يعيق إنجازها وفق الخطة الزمنية الموثقة والمعتمدة في عقد ترسية المشروع؛ مما يعرض المواطن للخطر، وإلحاق الضرر به. وبين أن حفريات

المشروع أصبحت مرتعا خصبا للبعوض، والمياه الملوثة، والنفايات، إضافة إلى ما تشكله من مخاطر سقوط الأطفال فيها.

جمعية حماية المستهلك تقدمت بطلب إلغائها.. مصادر "الجزيرة": "التجارة" تدرس إلغاء رسوم الخدمة على الفاتورة بالمطاعم

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 15 محرم 1433هـ -10 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111210/ec1d.htm

الجزيرة - مهند الغامدي

كشف مصدر مسؤول في جمعية حماية المستهلك لـ«الجزيرة» عن رفع دراسة حول مدى نظامية رسوم الخدمة في المطاعم «البقشيش» والتي تقدر بـ 15 - 20% إلى وزارة التجارة. وأضاف المصدر: أن الوزارة تدرس الملف بشكل دقيق، وفي حال اتخاذ أي قرار بإلغاء الرسوم سيتم التعميم على المطاعم بهذا الأمر، على أن يشمل اللوائح والعقوبات التي ستتخذ في حق المخالفين، وتوقع المصدر ردود فعل إيجابية من الشارع السعودي في حال إقرار هذا الأمر، الذي سيؤدي إلى زرع الثقة في جمعية حماية المستهلك، بعد أن واجهت عدة انتقادات في الفترة الأخيرة. من جانبه يقول الدكتور فهد العليان عميد إدارة الأعمال بجامعة اليمامة وأستاذ التسويق الدولي المساعد: من المتعارف عليه أن رسوم الخدمة « البقشيش» تكون بناء على رغبة العميل، تعبيرا منه عن رضاه عن مستوى الخدمة المقدمة، وجودتها، فإذا زاد من عطائه فهذا مؤشر قوي على أن الخدمة المقدمة نالت استحسانه، وإذا امتنع العميل عن دفع «البقشيش» فهي ترجمة لسوء الخدمة ورداءة المطعم. ووفقا لعادات المجتمع السعودي فإن رسوم الخدمة أو «البقشيش» من الأساليب غير المحببة، حيث يلجأ البعض لهذا التصرف رغبة منه في زيادة كميات الطعام أو الحصول على ما لا يستحق، ويقول المواطن أبو ناصر: للأسف ما يحدث في قطاع المطاعم فيه من الغبن والهضم لحق العميل، ففي بعض الأحيان وبعد الانتهاء من الوجبة، نفاجأ بوجود رسوم خدمة مضافة على الفاتورة، دون إدراجها في قائمة الطلبات «المينيو»، حتى يتسنى للعميل أن يطلع عليها قبل أن يطلب وجبته، ويضيف أبو ناصر: عندما نواجه مثل هذا الموقف نضطر إلى دفعها على استحياء. ويعقب الدكتور فايز تيم أكاديمي في جامعة الملك سعود: «رسوم الخدمة عالمياً تعرف باسم «بقشيش» يقدمها الزبون في حال رضاه عن الخدمة المقدمة من النادل نفسه، ولذلك يذهب البقشيش للنادل وليس للمطعم. فهي اختيارية وحق مكفول للزبون بأن يدفع أو لا، برأيي لا أرى أن خدمة العملاء بالمطاعم في المملكة عملية نظامية بل تتخذ صفة القسرية، وذلك لأن أسعار الوجبات توضع لتغطي تكاليف المواد الغذائية حتى لو كانت مستوردة، وتكاليف الإيجار إضافة إلى تحقيق أرباح، فلماذا يتم فرض رسوم خدمة العملاء في المطاعم؟

طرق قرى جنوب حائل تهدد المسافرين وتفتقر للصيانة ولافتات الإرشاد

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 15 محرم 1433هـ -10 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111210/ln29d.htm

حائل - بشير الرشيدي

أولت قيادتنا الرشيدة جلَّ الاهتمام والعناية لشبكات الطرق في مختلف مناطق مملكتنا الغالية، ممثلة في وزارة النقل والمواصلات وكل ما من شأنه تسهيل تنقلات المواطنين والمقيمين بيسر وسهولة، ومشاريع الطرق بمنطقة حائل خطت خطوات واسعة في استكمال شبكات الطرق بالمنطقة، وحققت نسب مقبولة في تغطية المدن والمراكز والقرى. وهناك طرق جار تنفيذها ببطء وفق نسب إنجاز يحددها العقد المبرم بين الوزارة والمقاولين، وهذا التوجه وللأسف حصد أرواح أناس أبرياء لافتقار الطرق التي تحت الإنشاء لوسائل الإرشاد والتحذير، كما هو في وصلة المرير - الحناكية فمنذ 4 سنوات وهذا الطريق لم يستكمل. وهناك طرق تفتقر إلى وسائل الإرشاد والسلامة مثل طريق الشق - فيضة أثقب المتفرّع من طريق الحائط - الشملي، والذي يفتقر لكل وسائل السلامة، ومنها العبارات التي لا يوجد عليها حاميات تحذيرية، بالإضافة إلى أن الطريق يتوسط البلدة ولا يوجد لوحة إرشاده لتهدئة السرعة لدخول المنطقة السكنية أمام مدارس البنين والبنات والمحلات التجارية، وعلى الرغم من الحركة المرورية الكبيرة ولاسيما أن الطريق يقع على مساره عدة قرى منها (الباحة - الشق - بدائع أثقب - عقلة أثقب - فيضة أثقب - بدائع الرويضات - بدائع مرحب - مرحب)، هذا إلى جانب مخلفات التنفيذ من الأكوام الترابية الواقعة على جانب الطريق دون تسوية وردم لتحديد حرم الطريق وتسوية مجاري الشعاب بما يتناسب مع مسارات جريان المياه أثنا هطول الأمطار. وتعثر تنفيذ المشاريع أطال كوبري وادي المخيط بالقرب من تقاطع روض بن هادي - الشملي، والذي يجري العمل بتنفيذه الآن بعد افتتاح الطريق قبل 7 سنوات، وشكلت تحويلة الطريق حجرة عثرة أمام المسافرين من خلال بطء تنفيذ الأعمال والتهاون في المتابعة وسرعة التنفيذ لطريق قائم ويخضع لتصحيح مسار، ولا يقل طريق مرحب روض بن هادي، سوءاً من حيث الانعطافات والارتدادات والمطبات والتشققات والعبارات العشوائية.

إتلاف 1634 كيلو من الأسماك غير الصالحة للاستهلاك البشري

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 14 محرم 1433هـ -9 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111209/lp5d.htm

جدة - واس
أتلفت الإدارة العامة للمسالخ وأسواق النفع العام في أمانة محافظة جدة «1634» كيلو جراماً من الأسماك غير الصالحة للاستهلاك وذلك بعد قيام الأمانة بجولات رقابية مكثفة على سوق السمك المركزي خلال شهر ذي الحجة الماضي.وأوضحت الأمانة أن الجولات تتم بشكل يومي على جميع الأنشطة الموجودة بالسوق إذ بلغت 164 نشاطاً تم مراقبتها واتخذت الإجراءات اللازمة حيال بعضها، مشيرة إلى أن الجولات الرقابية شملت حوالي 1494 من البرادات والشاحنات وسيارات النقل الخفيف.وبينت أمانة جدة أنه تم اتخاذ الإجراءات حيال الأنشطة المخالفة حيث تم تحرير 7 مخالفات منها عدد 4 إنذارات وتعهدين وغرامة مالية واحدة.

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

سكان ضاحية لبن يطالبون وزارة المياه بشبكة للصرف الصحي

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 14 محرم 1433هـ -9 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/09/article690163.html

الرياض - حمد بن مشخص
ناشد العديد من سكان حي ضاحية لبن بالرياض وزارة المياه والكهرباء بسرعة العمل في مشروع الصرف الصحي .
وابان الاهالي بأن مباني الحي مهددة بالانهيار بسبب تجمع مياه الصرف الصحي وبسبب نوعية الارض المرتفعة للحي والتي تتكون من تربة صلبة فقط ، وقال عدد من ساكني الحي ل"الرياض" : إن ارضية الحي تكون هشة وقابلة للانهيار في حال ازدياد ترسبات المياه الجوفية وخاصة مياه المجاري والامطار متخوفين من تعرض منازلهم لتشققات وتصدعات بسبب عدم وجود شبكة للصرف الصحي ولوجود الارض الصخرية في الحي والذي يتكون من مرتفع من التربة الصلبة فقط . واستغرب الاهالي عدم وجود شبكة للصرف الصحي في الحي رغم أنه من الاحياء الجديدة بالرياض وقد تم تنظيمه بشكل نموذجي.
من جانب اخر رصدت عدسة "الرياض" تجمعا كبيرا لمياه الامطار في بعض المواقع بالحي ، مع ظهور بقع سوداء على التربة وفي بعض الشوارع ، وكذلك عدم وجود شبكة لتصريف السيول في حي يقع بين عدة اودية كبيرة .

السمسرة ترفع راتب الخادمة والأسر تلجأ للإيجار بالساعة

الغامدي: التأجير ليس نظامياً على عكس العمالة الرجالية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 14محرم 1433هـ -9 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/343580

روبا عبدالعال - جدة

أثار تفاقم أزمة ارتفاع أسعار الخادمات، بعد ستة أشهر من قرار وزارة العمل بوقف إصدار تأشيرات استقدام العمالة المنزلية من إندونيسيا والفلبين في ظل شروط الاستقدام التي أعلنتها الدولتان مخاوف الكثير من الأسر والسيدات الموظفات خاصة اللاتي يعانين من مشكلة هروب الخادمات من المنازل.

وأكدت مواطنات تحدثن لـ»المدينة» وجود سوق سوداء تتاجر بالخادمات الهاربات وتسويقهن للأسر السعودية بأسعار مرتفعة، باتت ترهق ميزانيتهم مطالبين الجهات المختصة بالإسراع في فتح مصادر جديدة للاستقدام من دول أخرى والعمل على حماية حقوق المواطن المستخدم بمراقبة عصابات وسماسرة الخادمات، في حين أرجع أصحاب مكاتب الاستقدام ارتفاع أسعار الخادمات إلى نقص العرض في السوق السعودية للعمالة المنزلية الآسيوية والتي زاد عليها الطلب منذ تطبيق القرار مطالبين لجنة الاستقدام بالعمل على تنظيم سوق الاستقدام للعمالة المنزلية لتلبية حاجة السوق السعودي.

وتقول أم فهد»موظفة» : راتبي الشهري لا تعدى 3 آلاف ريال، ولدي طفلان ووجود خادمة في المنزل بالنسبة لي أمر في غاية الضرورة إلا أنني أعاني حاليًا من أزمة في إيجاد بديل للعمالة المنزلية بأسعار منخفضة خاصة بعد ارتفاع أجور الخادمات الأسيويات مؤخرًا والتي تصل من 1700 إلى 2000 ريال شهرًا، فيما يتجاوز في شهر رمضان والمناسبات ذلك المبلغ بكثير.

* وقف الاستقدام

فيما تقول خلود الصبحي: «العمالة المنزلية أصبحت نادرة وبات يصعب البحث عنها خاصة بعد وقف الاستقدام ونظرًا لعدم قدرة العائلات على الاستغناء عن الخادمات تلجأ بعض الأسر للاستئجار بنظام الساعة التي قد تصل 20 ريال/الساعة الأمر الذي يرهق موازنة الأسر خاصة محدودة الدخل والتي تعاني من ارتفاع أسعار من المواد الاستهلاكية وغلاء المعيشة».

أما شيماء مرسي فتقول نعاني من مشكلة هروب الخادمات الأمر الذي يتطلب من الجهات المختصة إيجاد قانون يحمي المواطن المستقدم من هرب الخادمة حتى لا يقع في مأزق البحث عن بديل، مشيرة إلى أن ارتفاع العمالة الحالية يرجع للتجارة والسمسرة بالخادمات الهاربات خاصة من الجنسية الآسيوية، معتبرة أن الأزمة ستتفاقم ما لم يتم الوقوف عليها.

* مكاتب الاستقدام

وعلى رغم من أن استئجار العمالة المنزلية ليس أمرًا نظاميًا إلا أن العديد من الأسر يضطرون إلى الاستئجار الأمر الذي يوقعهم في فخ تجار وسماسرة الخادمات الذين يقدمون خدماتهم بالساعة واليوم والشهر في مقابل أجور مرتفعة مستغلين بذلك حاجة الأسر الماسة للخادمات.

ومن جهته قال سعيد الغامدي «صاحب مكتب استقدام»: إن فكرة تحويل مكاتب استقدام الخادمات إلى مكاتب تأجير للخادمات كحل لأزمة العمالة المنزلية ليست بالأمر السهل حيث ستقع عليها عدة محاذير سواء من الناحية الشرعية أو النظامية أو السلوكية الأخلاقية، ورغم أنه مصرح لتأجير العمالة الرجالية إلا أن العمالة النسائية أمر يختلف، حيث ستطلب توفير مركز إيواء لهن مما سيؤدي احتمالية وقوع محاذير أو مخالفات بالمركز».

وأكد الغامدي على أن تفاقم الأزمة بات جليًا عقب إيقاف الاستقدام من إندونيسيا لأن العمالة المنزلية الإندونيسية قد تعودت عليها الأسر السعودية، بالإضافة إلى أنها عمالة مدربة ويسهل التعامل معها وتعليمها اللغة العربية فضلاً عن أنهم مسلمين.

وبسؤاله عن الحلول البديلة، أوضح الغامدي أن الدول الأفريقية ومنها الحبشة كانت من الدول البديلة المطروحة منذ فترة إلا أن لجنة الاستقدام تأخرت في فتح الاستقدام مما تسبب في استقدام عمالة غير مدربة أو مؤهلة هذا بجانب قلة العدد نظرًا لقلة حجم سكان هذه الدول مقارنة بإندونيسيا حيث إن العمالة الأندونسية يمكنها أن تغطي من 70%- 80% من حجم الطلب السعودي، أما العمالة الحبشية فلن تغطي سوى 20-30% فقط.

ومن جهة أخرى قال محمد أبو سرهد، عضو لجنة الاستقدام في الغرفة التجارية والصناعية بجدة لـ «المدينة» أن الحل للخروج من هذه الأزمة بيد وزارة العمل بحيث تقوم بالتفاوض مع الجانب الإندونيسي لأنه لا توجد دولة تستطيع أن تغطي حجم العمالة المنزلية مثل دولة إندونيسيا

أما عن رأيه في البدائل لحل الأزمة قال: على وزارة العمل الإسراع في إنشاء شركة مساهمة أو أكثر تتولى عملية توفير عمالة منزلية مدربة بأسعار منافسة للمواطن عن طريق إعطائها تأشيرات استقدام عمالة في المقابل تعطي الشركة عمالة رجالية لتعويض الخسارة من العمالة النسائية بحيث لا تزيد رواتب العاملة المنزلية عن 500- 600 ريال.

وأكد على أن المواطنين يعانون من ارتفاع الأسعار التي وصلت إلى 3500 في الشهر ولا شك أن العاملة المنزلية أصبحت ضرورة من ضروريات الحياة اليومية.

أما عن مشكلة هروب الخادمات فقال: على مصلحة الجوازات إيجاد حل جذري لهذه المشكلة بحيث تشترط ضمان من السفارات عدم هروب العالمة وفرض عقوبات صارمة في حال الهروب الأمر الذي سيحفظ حق المواطن ويوقف هروب العمالة المنزلية والتجارة بها بالسوق السوداء.

إداريات ·التربية" يلجأن للمظالم بحثا عن المساواة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 15محرم 1433هـ -10 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111210/Con20111210461962.htm

عبدالله عبيدالله الغامدي ــ الرياض

تمثل قضية الموظفات المجمدات وظيفيا التي ينظرها ديوان المظالم الثلاثاء المقبل أول قضية ترفعها موظفات التربية والتعليم ضد الوزارة، مطالبات فيها بتحسين أوضاع الموظفات المعينات على مراتب وظيفية أقل من استحقاقهن والمقدمة من مجموعة من الإداريات اللاتي يعانين من عدم حصولهن على حقوقهن الوظيفية.

وأوضحت الموظفة فايزة الأحمدي أن مطالبة الموظفات الإداريات تقوم على المطالبة بالعدل وتسوية أوضاعهن الوظيفية ــ راتبا ومرتبة ــ مع عدم تجاهل الدرجات الوظيفية والمراتب المستحقة منذ التعيين والترقيات التي تتضاعف عليها السنين دون إنصاف ــ على حد تعبيرها، مضيفة «قرار تثبيت الموظفين والموظفات الذي صدر في عام 1429هـ أعطى موظفي وموظفات البنود مراتب كنا نبحث عنها منذ سنوات، بينما كان يفترض أن يتم تحسين أوضاعنا أولا على المراتب التي نستحقها وظيفيا بناء على عدد سنوات الخدمة بحكم أقدميتنا إلا أن وزارة الخدمة المدنية تجاهلت مطالبتنا».

انطلقت فعالياته برعاية الأميرة صيتة..و"الخسوف"يؤجل الجلسة الأولى ملتقى المرأة: مظالم النساء العديدة في المحاكم والشرط والجهات الحقوقية دليل "خلل" و"فجوة" بين الأنظمة وتطبيقها

المصدر: جريدة الرياض 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/11/article690763.html

تغطية – محمدالغنيم تصوير- علي أبوسنجة

تحت رعاية صاحبة السموالملكي الاميرة صيتة بنت عبدالله بن عبدالعزيز انطلقت أمس فعاليات ملتقى (المرأة السعودية مالها وماعليها) بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال بالرياض وذلك بحضور الرئيس العام لشؤون المسجدالحرام والمسجد النبوي ورئيس مركزالملك عبدالعزيز للحوارالوطني الشيخ صالح الحصين ومشاركة حشدكبير من الشخصيات الفكرية من الجنسين من المهتمين بقضايا المرأة.

الحصين:لن نعالج قضاياالمرأة مالم نتحرّر من «الاستعباد‌الفكري» للغرب

و أكد المشرف العام على ملتقى باحثات لدراسات المرأة الدكتورفؤادالعبدالكريم في كلمته خلال حفل الافتتاح على وجود منظمات حقوقية عالمية ومؤتمرات دولية تنادي بحقوق للمرأة مخالفة للشريعة الإسلامية والفطرة البشرية كالحرية الجنسية والشذوذ والاجهاض وغيرها مشيرا الى ان هذه الجهات تسعى لفرض هذه المفاهيم الشاذة على نساء العالم وخصوصا العالم الاسلامي وذلك عبرعددمن الوسائل والضغوط المتنوعة.

وأضاف العبدالكريم إلى قائلاً : كذلك وجود مطالبات داخلية تقوم عليها فئة من الرجال والنساء تبنت الحقوق بشكلهاالغربي وقصرت المطالبة بحقوقها وفق النظرة الغربية العالمية وفئة اخرى من الرجال فهموا الحقوق الشرعية التي لهم على مولياتهم النساء بشكل خاطىء فمارسوا انواعا من التعدي والظلم لهن مستخدمين بعض العادات والتقاليد المخالفة للشريعة مشددا على ان المرأة هي الخاسر في كلتا الحالتين الداخلية والخارجية وبالتالي تأتي أهمية عقد هذاالملتقى.

وتناول العبدالكريم في كلمته عدل الاسلام في تعامله مع المرأة في جميع شؤونها مؤكدا ان الانظمة الحاكمة في قضاياالمرأة في المملكة متفقة مع احكام الشريعة الا ان المظالم العديدة المتعلقة بالمرأة التي تصل الى المحاكم واقسام الشرط والجهات الحقوقية تؤكد ان هنالك "خللاً"ما وواقعا سلبيا مخالفا لاحكام الشريعة والانظمة المرعية وهو مايوجب على المفكرين والعلماء التفاته جادة لمعالجة هذاالواقع وسدالفجوة بين الانظمة وتطبيقها موضحا ان ذلك ماسيسعى اليه الملتقى.

وشاهد الحضور خلال الجلسة الافتتاحية عرضا مرئيا عن مركزباحثات لدراسات المرأة وفيلما عن حقوق المرأة كما ألقى الدكتورعبدالرحمن العشماوي قصيدة بهذه المناسبة عن المرأة .

د.العبدالكريم يلقي كلمة الافتتاح

العبدالكريم:بعض الرجال يمارسون التعدي على النساء بالعادات والتقاليد..ومنظمات غربية تدعو للشذوذ والحرية الجنسية والاجهاض

وقطع المشاركون في الملتقى برنامج الملتقى المقرر مسبقا وذلك لأداء صلاة الخسوف حيث أدى الجميع صلاة الخسوف بعدمغرب امس داخل مقر الحفل بحضور الشيخ صالح الحصين واضطرت اللجنة المنظمة لتأجيل الجلسة الاولى للملتقى التي كان مقررا إقامتها بعدصلاة المغرب مباشرة لحين اداء صلاة الخسوف.

من جهتها كشفت الدكتورة نورة العمر مديرة الادارة النسائية بمركز باحثات وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود في دراسة عن مدى وعي المرأة بحقوقها خلال الجلسة الاولى للملتقى عن وجود ضعف وعي لدى المرأة بمالها من حق وماعليها من واجب مشيرة الى ان 32% لاتعرف حقها وفق الدراسة و18%فقط يعرفن حقوقهن.

وأظهرت الدراسة أهمية توعية المرأة بحقوقها وأوصت بالموازنة بين حقوق المرأة وواجباتها والاهتمام بواجباتهاالشرعية وايجاد حلول للنساء اللاتي يعانين من الظلم او الفقر او الحاجة.
كما دعت الدراسة الى ضبط الخطاب الموجه للمرأة وايجاد حلول لمشكلاتها وتفعيل دورالتعليم والاعلام في التوعية بحقوقهن المشروعة.
وتناول المشاركون في جلسات اليوم الاول وعي المرأة بحقوقها واصول وضوابط في حقوق المرأة كما تحدثوا عن فلسفة حقوق المرأة بين الشرق والغرب.
(محاضرة الحصين)
وفي محاضرته خلال فعاليات الملتقى أكد معالي الشيخ صالح الحصين الرئيس العام لشؤون مسجد الحرام والمسجد النبوي انه لا يمكن ان نعالج قضايانا بما فيها قضايا المرأة مالم نتحرر من الرق والأستعباد الفكري للغرب.
ودعا الى ضرورة وضع تصور صحيح للخروج من تبني القصور الغربي في النظر لقضايا المرأة، مضيفاً أن عدم وعي المرأة لحقوقها من الميراث يعد أحد أسباب تحول قرار التقسيم إلى الرجل والذي غالباً ما يكون فيه ظلم لها.
وقال الشيخ الحصين في المحاضرة التي ألقاها تحت عنوان انتقادات موجه للأسلام،أنني أسمع من مثقفينا من يتحرج من مطالبات الغربيين بفتح دور عبادة في بلادنا بحجة انهم يسمحون للمسلمين ببناء مساجد ومراكز إسلامية في بلادهم، مضيفاً أن من يتأمل يدرك أن الأسلام منذ العهد الأول أحترم دور عبادة الآخرين وحماها وأستثنوا مركز الإسلام في مكة المكرمة وما حولها والمدينة المنورة وما حولها من ذلك
واضاف أن المخرج من الرق والاستعباد الفكري للغرب يتمثل في إعمال الفكر والمنطق والعقل في تقييم واقعها، فهو يوضح الحقائق ويكشف التلبيسات.

• حماية المستهلك" تؤكد على الحقوق الصادرة من جمعية الأمم المتحدة

المصدر: جريدة الرياض 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/11/article690530.html

الرياض - الرياض
أكدت جمعية حماية المستهلك، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، على الحقوق الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة وتثني على الجهود الحكومية والأهلية التي تنتهجها حكومتنا الرشيدة للمحافظة على تلك الحقوق وتطبيقها والتأكد منها.
واضافت أن حقوق الإنسان هي حقوق المستهلك، فالمستهلك إنسان ومن حقه أن يتمتع بكافة حقوقه المرعية التي تضمن له كرامته وسلامته في غذائه وصحته واقتصاده.
مشيرة الى ان حقوق المستهلك تتمثل الأمان والمعرفة والاختيار والاستماع إلى آرائه وإشباع احتياجاته الأساسية والتعويض والتثقيف والحياة في بيئة سليمة.

أكدت لـ "سبق" رصد حالات كسور وارتجاج في أدمغة أطفال رُضع

رئيسة برنامج "الأمان الأسري": الأمهات السعوديات الأكثر عنفاً مع أطفالهن

المصدر: جريدة سبق 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=34591

شقران الرشيدي – سبق - الرياض:
كشفت رئيسة برنامج الأمان الأسري الدكتورة مها المنيف عن ارتفاع نسبة العنف من قبل الأمهات السعوديات تجاه أطفالهن، خاصة الرضع الذين تتراوح أعمارهم بين عام وعامين، وفق تقارير رسمية صادرة من المستشفيات المحلية التي تردها مثل هذه الإصابات البليغة.
وأكدت الدكتورة المنيف لـ "سبق" أن الإصابات تنوعت بين كسور في العظام، ونزيف أو ارتجاج وتمزق في الدماغ، وذلك نتيجة "رج الطفل" أو "هزه" بقوة في حالات الغضب من الأمهات الحديثات لإسكاته عندما يبكي كثيراً بسبب انعدام خبراتهن في العناية بالطفل.
وعن حالات اعتداءات الآباء على أبنائهم، أشارت الدكتورة المنيف إلى أن هناك حالات اعتداء عنيفة من بعض الآباء على أبنائهم، ما يسبب كسوراً متعددة وإصابات بالرأس ونزيفاً داخلياً في الجمجمة وبعض العاهات المستديمة بحكم قوة الرجل، لكن النسب توضح أن الأمهات أكثر عنفاً وإهمالاً لأطفالهن.
وقالت الدكتورة المنيف حول الآثار الصحية السلبية التي قد تصيب الأبناء نتيجة العنف: "عواقب رج الطفل وتعنيفه قد تحدث على المدى الطويل كصعوبات في التعلم، ما يؤدي إلى التخلف، وإعاقات جسدية، وإعاقات بصرية أو عمى، وضعف السمع، وإعاقة الكلام، والشلل الدماغي، واضطرابات في السلوك، والضعف المعرفي..الخ".
وبسؤالها عما يتردد من أن المجتمع السعودي مجتمع عنيف مع الأطفال ولا يراعي حقوقهم، أوضحت الدكتورة المنيف: "مجتمعنا ليس مجتمعاً عنيفاً مع الأطفال بشكل عام، لكنه كبقية المجتمعات الأخرى لديه نسبة معينة من الآباء والأمهات الذين يلجأون للعنف والضرب مع أولادهم وبناتهم بسبب الجهل".
وحول ارتفاع نسبة العنف في المملكة عن الأجيال السابقة، نوهت: "نسبة العنف لم تزد في المملكة، ولكن نسبة الاعتراف والتبليغ والبوح هي التي زادت. وبالتالي، فقد ظهر على السطح وصار أكثر وضوحاً، ولعبت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع نسبة البطالة دوراً كبيراً في زيادة حالات العنف".
ورأت الدكتورة المنيف أن من أسباب ارتفاع العنف تجاه الأطفال افتقاد كثير من السعوديين والسعوديات للمهارات "الأبوية" والثقافة التربوية اللازمة لتربية الأطفال، ولم يتعلموا دروساً في كيفية تربية الطفل وفهم نفسيته.
وقالت الدكتور المنيف: "أغلب الآباء والأمهات السعوديين يقولون أهلنا أميون لا يقرءون ولا يكتبون، ربونا وكبرونا وأصبحنا أطباء ومدرسين ومسؤولين.. هذا صحيح لكنهم لا يعون مقدار التأثير النفسي المترسب في شخصية الطفل على المدى الطويل".
ودعت الدكتورة المنيف إلى معاقبة الطفل وفق أساليب حديثة، كحرمانه من مشاهدة برامجه المفضلة، أو منعه من لعب ألعابه الإلكترونية، حرمانه من أكلاته المحببة.. الخ، ووضعه في مكان منعزل طوال فترة العقوبة التي يجب أن تتناسب مع ما ارتكبه من أخطاء، وليس حرمانه لمدة أسبوع مثلاً لأن ذلك أكبر بكثير مما يحتمل الطفل، ويجب عدم التراجع الفوري عن العقوبة لأن ذلك يعلمه عدم الجدية في العقاب ويكسرها في ذهنه.

وشددت الدكتورة المنيف على أهمية تطبيق التعميم الصادر من وزارة التربية والتعليم حول التبليغ عن حالات العنف الأسري، مشيرة إلى أن التبليغ في مدارس البنات والأولاد يكون لمدير أو مديرة المدرسة شخصياً، وبدورهما يرفعانه إلى الجهة ذات الاختصاص، وينتهي دور المعلم أو المرشد عند التبليغ فقط.

المشاركات طالبن بهيئة عليا ترعى شؤونهن .. ورش عمل الملتقى تؤكد على حقوق المرأة في استخراج "الفيز" للعمالة المنزلية

المصدر: جريدة الرياض 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/11/article690764.html

الرياض- محمدالغنيم،عذراء الحسيني
أكدت المشاركات في ورش عمل اليوم الاول لملتقى" المرأة السعودية ما لها وما عليها " أمس على عدد من حقوق المرأة منها حقها في استخراج الفيز للعمالة المنزلية كما دعت المشاركات الى إيجاد هيئة عليا تعنى بشؤون المرأة، وإقامة شراكة فاعلة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية.
وتطرقت ورقة العمل الأولى بعنوان " دور الجهات النسائية في رفع الوعي بالحقوق والواجبات للمرأة السعودية" لعضو هيئة تدريس في جامعة الملك سعود الدكتورة هدى الدليجان إلى الجهل الحقوقي في القضايا الأسرية ورفع درجة الوعي لدى المجتمع بحقوقه في تلك القضايا،
وخرجت ورقة الدليجان بعدة توصيات منها زيادة درجة الإبداع والابتكار لدى القيادات والعاملات في الجهات النسائية ودراسة ومناقشة بعض القضايا التي يمكن أن تحدث داخل المجتمع ووضع الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها وإعداد الموارد البشرية القادرة على التوعية بالنظام القضائي وكسر حاجز الخوف بين المرأة والجهات القضائية .
وتضمنت ورقة العمل الثانية عنوان "قضايا المرأة السعودية بين طرح الإعلام والواقع (الصحافة أنموذجاً)" لعضو هيئة تدريس في جامعة الأميرة نورة بالرياض الدكتورة نجلاء المبارك وتم التطرق في الورقة لتعاملات المرأة الإجرائية مع البنك العقاري والتسليف وحقها في استخراج الفيز للعمالة المنزلية ، مرجعة أسباب ضياع بعض الحقوق النسائية في مثل تلك الإجراءات إلى جهل المرأة بحقوقها .
وخرجت ورقة الدكتورة المبارك بتوصيات منها ضرورة تبني الإعلام القيام بتوعية قوية للمرأة وتعريفها بحقوقها سواءً الشرعية أو الحقوق التي تمنح لها من الدولة، وتأهيل الإعلاميات تأهيلاً شرعياً، والتركيز على دور الإعلاميات في التعاطي مع قضايا المرأة، وإيجاد هيئة عليا تعنى بشؤون المرأة، وإقامة شراكة فاعلة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية.
وركزت المبارك في ورقتها على خمس قضايا تمس شريحة كبيرة من النساء وحددتها في حق المرأة السعودية في الضمان الاجتماعي واستشهدت بنموذج الشروط التي تفرض على الأسر التي تغيب عنها عائلها ومنها البطاقة الشخصية كدفتر العائلة واثبات شرعي يؤكد تغيب العائل ودراسة الحالة من خلال الدراسات الميدانية ، وحق المرأة في استخراج نسخة من بطاقة العائلة واتخاذ قرارات بخصوص نفسها وأطفالها ومن خلال استطلاع أجري رصدت فيه ما نسبته 39 % يؤيدون وبشدة استخراج سجل عائلة خاص بالمرأة المتزوجة تضيف فيه أبناءها مطابق لسجل الأب كوقاية في حالات منع الأب الزوجة من السجل أو حرمان الأبناء من الإضافة ، وقضايا التجارة والذمة المالية وأخذت نموذج البنك العقاري والشروط الخاصة بالمرأة ، وأخيرا حق المرأة في دخول المحاكم والمطالبة بحقوقها بطريقة سرية واستنتجت من خلال استطلاع للرأي بأن نسبة 32 % ترى حرجا في الحضور للمحكمة للمطالبة بحقوقها الخاصة فيما ترى 41 % من الشريحة بأنهن يتحرجن على حسب نوع الحق وحساسيته.

كما نظم المركز ضمن الفعاليات دورة بعنوان " كيف تحمي المرأة حقوقها المالية والتجارية" تطرقت لخطوات حماية الحقوق من مصادرها العامة والخاصة والوعي بأساليب الوقاية والحماية لهذه الحقوق ، كما تطرقت الدورة آلية التعامل مع العقود والتعاملات البنكية والسياحة والاستثمارات التجارية والتعامل مع جهة العمل وضبط الوكالات والتفاويض والتعامل مع الوكلاء والتعامل مع إبرام العقود والعقود الصورية والشيكات.

جمعية تتبنى توجهاً للحد من العنف الأسري في جدة

المصدر: جريدة الإقتصادية 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/11/article_605934.html

«الاقتصادية» من جدة

تبنت جمعية حماية الأسرة الخيرية في محافظة جدة توجهاً للحد من العنف الأسري والعمل على رعاية وتأهيل وعلاج ضحايا العنف الأسري وأسرهم وتنفيذ برامج توعوية تثقيفية وتدريب العاملين والمتخصصين في المجال، إلى جانب التعاون مع الجهات الرسمية ذات الصلة بقضية العنف الأسري واللجان الرسمية والأهلية فضلاً عن التنسيق مع لجنة الحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية لمباشرة الحالات المعنفة في منطقة مكة المكرمة.

وأوضحت سميرة بنت خالد الغامدي رئيس مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة الخيرية، أن التقرير السنوي الذي أصدرته الجمعية للعام الماضي 1432هـ حوى نماذج مشرقة من الإنجازات والبرامج والمشروعات المشتركة مع جهات معنية بحماية الأسرة وتوعيتها من مؤسسات القطاع الخاص ممثلة في أقسام المسؤولية الاجتماعية فيها التي تدعم أنشطة الجمعية في كل المجالات مما مكنها من تحقيق هدفها الاجتماعي والخيري.

واستعرضت الغامدي نماذج من تنظيم الدورات التأهيلية للطالبات من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية ومحاضرات تثقيفية للأمهات بالتعاون مع عدد من الأكاديميين المؤهلين تربوياً من خلال اتفاقية أبرمتها مع مدارس الحمراء الأهلية والتعاون مع المستودع الخيري لتحويل حالات العنف والحالات التي تحتاج إلى مساعدة اجتماعية بعد إجراء بحث مكتبي وميداني لها ومن ثم تقديم المساعدة المستحقة لهن.

وأشارت إلى عقد الجمعية لتعاون مشترك مع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم " تراحم " لمساعدة وتأهيل وتدريب توظيف أبناء السجناء وتقديم المساعدات الممكنة لتحسين أوضاعهم وتأهيل وإرشاد أمهات طالبات مدارس براعم الوطن تحت عنوان "معالجة اضطراب ما بعد الصدمة " وورش عمل لمعلمات مدارس البيت السعيد تتضمن كيفية التعامل مع الطالبات المتضررات من الحريق وتحويل الطالبات اللاتي يعانين من اضطرابات نفسية لمستشفى الصحة النفسية لمتابعة العلاج.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تفاعلا مع تقرير الاقتصادية حول المشروع الأسبوع الماضي

• مكافحة الفساد" تتقصّى أسباب تعثر مشروع إسكان حكومي

المصدر: جريدة الإقتصادية 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/11/article_605951.html

وجدي القرشي من مكة المكرّمة

تفاعلت هيئة مكافحة الفساد مع تقرير نشرته "الاقتصادية"، الثلاثاء الماضي، حول تعثر مشروع إسكان الرصيفة الواقع على مدخل مكة المكرّمة، حيث سترسل فريقاً لزيارة المشروع وتقصي الأسباب الفعلية خلف تعثره. وأبلغت "الاقتصادية" مصادر أن هيئة مكافحة الفساد تتوجّه في الوقت الحالي للبدء بتقصي الحقائق والأسباب الفعلية خلف تعثر المشروع ومن المتوقع قيام فريق من الهيئة، بزيارة المشروع على أرض الواقع، إثر توقفه أكثر من ربع قرن، وذلك بعد أن كان تابعاً لوزارة الأشغال العامة والإسكان، قبل أن تتم إحالته إلى صندوق التنمية العقارية، وبدوره قام بتوزيعه على المواطنين الذين كانوا يخيرون ما بين القروض العقارية أو الحصول على المسكن. وأجرى مسؤول في الهيئة أمس، اتصالاً بـ "الاقتصادية" تحرّى فيه عن المشروع الذي تم نشره الثلاثاء الفائت 2011/12/6، مستطلعاً عن معلومات إضافية قد تفيد الهيئة في مسألة تقصيهم الحقائق والمسبّبات التي أثرت في سيره طوال تلك السنين الطويلة في ظل مطالبات من سكان العاصمة المقدسة بوضع حلول لفك أزمة السكن التي تسببت في رفع أسعار الإيجارات خلال السنوات الثلاث إلى أرقام خيالية. وكان مراقبون قد انتقدوا توقف المشروع لأكثر من 25 عاما، مما تسبب في تلفيات أصابت عديدا من المساكن في المشروع.

وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:

أبلغت «الاقتصادية» مصادر أن هيئة مكافحة الفساد تتوجه في الوقت الحالي للبدء في تقصي الحقائق والأسباب الفعلية خلف تعثر مشروع إسكان الرصيفة الواقع على مدخل مكة المكرمة الرئيس عبر الطريق السريع القادم من جدة. وأفادت المصادر، أن من المتوقع قيام فريق من الهيئة، بزيارة المشروع على أرض الواقع، للتحقق من أسباب تعثره، وخاصة أن المشروع قد مضى على توقفه أكثر من ربع قرن، وذلك بعد أن كان تابعا لوزارة الأشغال العامة والإسكان، قبل أن تتم إحالته إلى صندوق التنمية العقارية، والتي بدورها قامت بتوزيعه على المواطنين الذين كانوا يخيرون ما بين القروض العقارية أو الحصول على المسكن.

وأجرى مسؤول في الهيئة أمس، اتصالا بـ" الاقتصادية" تحرى فيه عن المشروع الذي تم نشره الثلاثاء الفائت " 2011/12/6"، مستطلعا عن معلومات إضافية قد تفيد الهيئة في مسألة تقصيهم للحقائق والمسببات التي أثرت في سيره طوال تلك السنين الطويلة في ظل مطالبات من سكان العاصمة المقدسة بوضح حلول لفك أزمة السكن التي تسببت في رفع أسعار الإيجارات خلال السنوات الثلاث إلى أرقام خيالية.

«الاقتصادية» 2011/12/6

وكان مراقبون قد انتقدوا توقف المشروع لأكثر من 25 عاما، مما تسبب في تلفيات أصابت العديد من المساكن في المشروع، الأمر الذي عدوه هدرا للمال العام، وخصوصا أن الكثير من عمليات السرقة قد طالت هذا المشروع تمثلت في سرقة الكيابل الكهربائية، وأدوات مشروع تمديدات المياه، وغيرها من المرافق الخدمية. من جهته، توقع سالم المطرفي - رجل أعمال وخبير عقاري في العاصمة المقدسة - أن يسهم مشروع الإسكان في حال الانتهاء من ترميمه وصيانته، في خفض حالات المغالاة الكبيرة في الإيجارات التي تنمو يوما بعد يوم، وخصوصا أن مكة المكرمة مقبلة على مشاريع تنموية، ستزيل الكثير من المباني والدور السكنية، الأمر الذي سيجعل البحث عن مسكن صعبا جدا.

وأضاف المطرفي، أن مشروع الإسكان في الرصيفة من أهم المشاريع الإنشائية وذلك لامتيازه بالقرب الشديد من منطقة (السنتر) في مكة المكرمة، والمسجد الحرام، إضافة إلى أنه لو تم تفعيله منذ سنوات ماضية لكان هناك تخفيف في الازدحامات السكانية في مكة المكرمة، وخصوصا أنه في السنوات الماضية شهدت العاصمة المقدسة، عمليات هدم مبان كثيرة قدرت بآلاف المساكن في المنطقة المركزية القريبة من المسجد الحرام. وأبان الخبير العقاري، أن ما تشهده مكة المكرمة من نمو سكاني كبير، وفق المعطيات التي ذكرت سابقا، فإنه لا بد من ضرورة إنهاء تجهيزات الصيانة في مشروع

إسكان الرصيفة في أسرع وقت لكي لا يكون هناك طلب أكثر من العرض وبالتالي ترتفع الأسعار إلى مستويات كبيرة تضر بعمليات الإسكان في مكة المكرمة.

بعد انتهاء موال الشعير مطالب بمقاطعة البرسيم

ارتفاع سريع لأسعار الأعلاف والحشائش يربك مربي الماشية

المصدر: جريدة الجزيرة 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111211/ln16d.htm

عقلة الصقور - سالم الوهبي

أربك الارتفاع السريع لأسعار الأعلاف والحشائش المربين بشكل غير طبيعي، حيث قاد البرسيم هذا الارتفاع بشكل ملحوظ حتى إنه في أحيان كثيرة وصل سعره إلى ما يقارب 37 ريال للبلكة الواحدة، ومن ثم أخذت بقية الحشائش في الارتفاع، حيث وصل سعر الذرة والتبن إلى 20 ريالاً بينما ظل الشعير محافظًا على المستوى الذي أقرته الدولة في خطتها وهو 40 ريال.

(الجزيرة) رصدت هذا الارتفاع المفاجئ والتقت بعدد من المربين الذين أكّدوا ارتفاع الحشائش في هذا العام يعدُّ خطيرًا على الثروة الحيوانية، ويعدُّ سريعًا، ولم يسبق أن شهدته السوق في الأعوام السابقة، وطالبوا وزارة الزراعة بالتدخل لوضع حد للارتفاعات وتحديد سعر البرسيم والتبن والذرة بطريقة تحفظ للمربي وللمزارع حقوقه. ويقول بدر الخضراني، لم نعد نشاهد إلا الارتفاع في أسعار الحشائش التي أربكتنا ولن يتم حل هذه المشكلة التي يواجهها المربي إلا بتدخل الدولة لوقف جماح هوامير الاعلاف، وذلك من خلال تدخل الوزارات المعنية وأملنا بالله ثم بقيادتنا كبير في أن يتم وضع حلول عاجلة لهذه الارتفاعات المتزايدة.ويقول سعود الحربي، قد يكون هناك حل آخر يجبر هؤلاء التجار على العودة إلى السعر الصحيح إلا وهو انزال سعر الشعير لاجبار الأعلاف الباقية على النزول.

من جهة أخرى لمح الكثير من المربين إلى المطالبة بمقاطعة البرسيم لاجباره على النزول، وهذا أمر وارد في ظل النداءات الكثيرة التي تطالب بذلك، وهذا يتضح من خلال نظرة شاملة لكافة المنتديات التي تهتم بالماشية ومنها منتدى أغنام الشهير، حيث طالب الكثير بمقاطعة البرسيم.

غرامات بآلاف الريالات وشروط تعجيزية تحول دون استمرار عملها

محطات الصرف الصحي تغلق أبوابها في وجوه ملاك الصهاريج

المصدر: جريدة الجزيرة 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111211/ec2d.htm

الجزيرة - خالد العيادة

تفاجأ عدد من المواطنين برفض ملاك الصهاريج سحب مياه الصرف من منازلهم بحجة عدم وجود مكب للتفريغ، الأمر الذي قد يفرز مشكلة بيئية في بعض المناطق التي لم تدخلها خدمات الصرف الصحي، «الجزيرة» التقت بعض ملاك الصهاريج الذين يفوق عددهم 25مواطنا للوقوف على حقيقة الأمر، حيث قال أحد ملاك هذه الصهاريج ويدعى عبد العزيز المحمد: نحن نعاني من تجاهل الشركة الوطنية للمياه لمطالبنا بإيجاد مكب لهذه المياه، في الوقت الذي تم فيه إغلاق محطة النظيم والتضييق علينا في استخدام محطة منفوحة الواقعة بعد مخرج 22 على الدائري الجنوبي وتخضع في ملكيتها وإشرافها للشركة، ومحطة منفوحة تستقبل حوالي 400 صهريج يوميا ومعظم الأوقات يتم منعنا من التفريغ بحجة اختلاط مياه الصرف بالصابون، بل ويتم تغريمنا بآلاف الريالات في حين أن سعر التفريغ للصهريج 5 ريالات فقط، وقال: لقد تم تغريمي في أحد المرات بمبلغ 2000 ريال. موضحا: سحبت من أحد المساجد في حي خنشليلة وهي مياه غير مختلطة بالصابون، غير أن مشرفي المحطة أعادوها ورفضوا تفريغها لنفس الحجة وهي وجود الصابون، وطالب المحمد الشركة الوطنية للمياه بسرعة حل هذه الإشكالية لأنهم مرتبطون بعقود شهرية وسنوية مع مواطنين من أجل سحب بياراتهم، شارحا معاناته قائلا: عملنا شاق ومتعب ويكلفنا كثيرا من ناحية الصيانة اليومية وأجور السائقين، إضافة إلى كثرة المخالفات والزحام اليومي في الرياض، فاليوم الواحد يشهد فقط من 3 إلى 4 ردود، وتساءل المحمد: ماذا يحدث لو لم يتم سحب مياه الصرف من الأحياء؟

المواطن فصيل الهليل أحد مالكي الصهاريج يقول: محطة تنقية المجاري بمنفوحة تفرض علينا شروطا تعجيزية، منها عدم سحب مياه الصرف الصحي للمطاعم بحجة أنها مخلوطة بالزيوت، فهم يأخذون عينة من المياه وهو ما يعني إصدار مخالفة بحقنا دون الرجوع إلى المختبر لفحصها، مضيفا: الطريق إلى المحطة سيئ جدا وبه حفريات وغير مسفلت، وهو ما يؤدي إلى حدوث أضرار في المركبة وبالتالي مزيد من الأموال لإصلاحها، ففي إحدى المرات كسر دفرنس سيارتي وكلفني إصلاحه 7 آلاف ريال، ويقول : أعمل بهذه المهنة منذ 25 عاما وأمتلك 12 صهريجا ، في السابق كان التفريغ مجانا وحاليا ندفع خمسة ريالات عن كل رد غير أن الشركة حولتنا الآن إلى الصناعية الثانية، والتي كانت تعمل من الساعة 12 ليلا إلى الساعة 12 ظهرا، أما الآن فتعمل فقط لمدة ثلاث ساعات من الساعة 12 إلى الثالثة صباحا.

ويقول سعيد العلي: أمتلك 45 صهريجا للصرف الصناعي، وهي حاليا متوقفة منذ خمسة أشهر، بسبب عدم وجود مكانا للتفريغ، وفي المدينة الصناعية يوجد مكان لا يقبل سوى ما ينطبق عليه مواصفات الصرف الصحي المنزلي، وتساءل العلي : ماهو الحل للتخلص من الزيوت والشحوم ومخلفات مصانع البوية والجلود؟، نحن نعاني من الخسارة وكذلك أصحاب المصانع لأنهم لا يجدون متعهدا يتولى عملية سحب الصرف الصناعي من مصانعهم .

من جانبه يقول مدير وحدة أعمال مدينة الرياض المهندس نمر الشبل في رده على «الجزيرة» عبر خطاب: منع تفريغ الصهاريج بسبب اختلاط مياه الصرف بالصابون معلومة غير صحيحة، فالعينات التي تتعدى المعايير المنصوص عليها في لائحة حماية المرافق العامة، تؤدي إلى خلل في كفاءة المعالجة والعمليات التشغيلية الخاصة بها، أما بخصوص الطريق المؤدي إلى نقاط التفريغ فحاليا تجرى له عملية صيانة دورية ومتابعة مستمرة، وأضاف: لم يتم منع تفريغ الصهاريج المختلطة مياهها بالصابون - «الجزيرة» تمتلك صورة من مخالفة حررتها الشركة الوطنية للمياه لصهريج معللة السبب باختلاط مياه الصرف بالصابون - .

وفيما يخص شكوى أصحاب صهاريج الصرف الصناعي اتصلت « الجزيرة» بمسؤولي محطة التفريغ بالمدينة الصناعية الثانية بالرياض دون رد رغم المحاولات المتكررة .

مؤسسة التقاعد ترد على مقال "إلى متى ومصلحة التقاعد محنطة"

المصدر: جريدة الرياض 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/11/article690605.html

مصطفى بن عبدالقارد جودة *
سعادة رئيس تحرير صحيفة «الرياض»

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفة «الرياض» بالعدد رقم 15873 الصادر يوم الجمعة الموافق 1433/1/14ه بعنوان (إلى متى ومصلحة التقاعد محنطة) للكاتب عبدالله البكر .

نود أن نوضح لسعادتكم وللقراء الكرام أن الكاتب تجاوز معايير النقد البناء في المقال واستخدم عبارات تحمل اتهامات و إساءة للمؤسسة العامة للتقاعد وهي في الواقع منافية للحقيقة فقد أورد ضمن المقال عبارة (وما حرمان أسر المتقاعدين بعد وفاتهم إلا دليل تأكيدي على مدى الظلم والحيف والجور الذي تمارسه هذه المصلحة) وهذا الكلام خلافاً للحقيقة والواقع جملةً و تفصيلاً ، فالمعاش التقاعدي ينتقل للمستفيدين بعد وفاة الموظف أو المتقاعد بناءً على الشروط والضوابط التي أقرها نظام التقاعد ويتم صرف المعاش التقاعدي لشرائح عديدة من الورثة المستحقين ، حيث يتميز نظام التقاعد بالمملكة باتساع هذه الشريحة لتشمل إضافة إلى الزوجة والأبناء والبنات الأب والأم والأخ والأخت والجد والجدة وابن الابن الذي توفي في حياة صاحب المعاش إذا كان المتقاعد يعولهم في حياته.

كما أورد الكاتب أن المؤسسة (لا ترعى مصالح أسر المتقاعدين وتستخدم شروطاً تعجيزية أو التواء على النظام بحجج واهية وتبريرات ساذجة) وهذا اتهام غير مقبول ويتنافى مع الحقيقة والواقع جملة وتفصيلاً ، فأموال المؤسسة هي ملك للمشتركين والمتقاعدين جيلاً بعد جيل والمؤسسة مسؤولة عن إدارتها والمحافظة عليها وصرفها على المتقاعدين والمستفيدين من أسرهم بموجب ما يقضي به النظام بعيداً عن الآراء التي لا تتفق مع القواعد والأسس التي يقوم عليها نظام التقاعد لما في ذلك من إخلال بالعدالة بين المشتركين وإضافة أعباء مالية على النظام بدون اشتراكات .

أما إشارة الكاتب إلى أن المؤسسة العامة للتقاعد (محنطة) وأنها وضعت في أذن (مكابرة) وفي أذن (عناد) فهو اتهام غير صحيح ويتنافى مع الحقيقة حيث إن المؤسسة العامة للتقاعد قامت عبر صحيفة «الرياض» تحديداً وجميع الوسائل الإعلامية الأخرى بالتوضيح مراراً وتكراراً بأنها ترحب بجميع الآراء والمقترحات البناءة وأنها قامت بالرفع عن مشروع نظام التقاعد الجديد للجهات المختصة تضمن معالجة لجملة من الموضوعات والملاحظات التي رصدتها المؤسسة سواء من خلال ما يتم طرحه في وسائل الإعلام أو ما أستجد من متغيرات في مجالات استفادة المتقاعدين أو أسرهم من بعدهم أو ما تمت ملاحظته من قبل المؤسسة العامة للقاعد أو المستفيدين من الأنظمة وهذا دليل على أن جميع الآراء هي محل اهتمام وتقدير من قبل المؤسسة.

ولتوضيح الحقيقة للقراء نود التأكيد بأن أنظمة التقاعد تعتمد عند تحديد المنافع التي يحصل عليها المتقاعد على عنصر اساسي يقوم على التوازن بين الاشتراكات والمنافع وبنظرة لنظام التقاعد في المملكة نجد أن النظام يعد سخياً جداً مقارنة بأنظمة التقاعد العالمية ونظاماً متوازناً مع أنظمة دول مجلس التعاون الخليجي ومن أهم المميزات التي يتصف بها النظام عن غيره:

* يتم دفع كامل الراتب الأساسي عند بلوغ الخدمة 40 سنة بالنسبة للمدني و 35 سنة للعسكري كمعاش تقاعدي وأغلب دول العالم تدفع فقط ما بين 70-90% من الراتب كمعاش تقاعدي بحد أقصى.

* يتم دفع المعاش التقاعدي لشرائح عديدة من الورثة المستحقين للمعاش من غير الورثة المستفيدين في حصر الإرث إذا كان المتقاعد المتوفى يعولهم في حياته (الأب والأم والأخ والأخت والجد والجدة وابنة الابن المتوفى في حياة صاحب المعاش) فيما أغلب أنظمة التقاعد لا يصرف إلا للزوجة أو الزوج والأبناء وأحياناً لاثنين فقط من الأبناء.
* إعادة الصرف للبنات والزوجة في حال الطلاق وفي أغلب الأنظمة لا يتم ذلك.

* يتم احتساب المعاش التقاعدي وفقاً لآخر راتب كان يتقاضاه المتقاعد أثناء حياته ومعظم الأنظمة العالمية يكون الاحتساب وفقاً لمتوسط آخر سنتين أو ثلاث سنوات وأحيانا خمس سنوات.
* ليس هناك ضوابط مشددة للتقاعد المبكر فعند اكتمال 20 سنة خدمة في النظام المدني أو 15 سنة في النظام العسكري وبموافقة المرجع تتم الإحالة للتقاعد وفي كثير من دول العالم يرتبط التقاعد المبكر بسن محددة أو نسبة محددة من الراتب لا يمكن تجاوزها.
* هناك خدمات إضافية تحتسب لأغراض التقاعد ولا يتم دفع اشتراكات عنها لبعض الفئات.
وقد اثبتت الدراسات المتخصصة أن متوسط مدة الاستنفاد للاشتراكات مع عوائدها الاستثمارية للفرد هي مابين (8 و 10 سنوات) أي أنه في المتوسط كل شخص أحيل للتقاعد فسوف يستنفد جميع ما دفعه من اشتراكات خلال فترة عمله مع عوائدها الاستثمارية خلال مدة تتروح مابين (8 و 10 سنوات).
ولقد أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين جل اهتمامها بالمتقاعدين والمستفيدين من بعدهم بحيث إن أي قرار يصدر بزيادة رواتب الموظفين على رأس العمل يشمل المتقاعدين والمستفيدين من بعدهم. ولقد شهد المعاش التقاعدي منذ صدور أول نظام للتقاعد إلى اليوم عدة زيادات وصلت بعضها إلى 100% ولو عدنا لهذه الزيادات لوجدنا ان المعاش التقاعدي تمت زيادته بنسبة وصلت إلى أكثر من 4% سنوياً.
في الختام فإن المؤسسة العامة للتقاعد تحتفظ لنفسها بحقها القانوني تجاه الكاتب وما أورده في مقاله من تجاوزات تعدت حدود النقد البناء إلى الإساءة والتجريح بناءً على تعميم المقام السامي رقم 42283 الصادر بتاريخ 1432/9/27ه والذي تضمن :
أولاً : أن على كل جهة حكومية كتب عنها أمر ينافي الحقيقة المبادرة بالرد فوراً وفق ما لديها من معلومات .
ثانياً : إذا تجاوزت الوسيلة الإعلامية في إنتقاداتها معايير النقد البناء فعلى الجهة الحكومية اللجوء للجهة المعنية في الفصل في مثل هذه القضايا ورفع دعوى ضدها وفقاً للأنظمة والتعليمات المرعية .
نأمل نشر هذا التعقيب تصحيحاً للمفاهيم وتعميماً للفائدة
وتقبلوا تحياتي
* مدير إدارة علاقات المتقاعدين المكلف

"الأسياح": إصابة طالبتين أثناء إخلاء مدرسة تعرضت لـ "تماس"

المصدر: جريدة الحياة 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/338275

بريدة – منصور الفريدي
أصيبت طالبات بإغماء وهلع أثناء إخلاء مدرسة بنات في محافظة الأسياح أمس، نتيجة تماس كهربائي اندلع داخل المبنى. ولم تتأخر إدارة متوسطة وثانوية الخصيبة للبنات في محافظة الأسياح في إخلاء المدرسة من الطالبات كإجراء احتياطي ووقائي، ما تسبب في حالة من الهلع والخوف لدى بعض الطالبات بسبب التدافع، ونقلت على إثرها طالبة تعرضت للإغماء

إلى مستشفى الأسياح عبر فرق إسعافية من الهلال الأحمر، وأخرى نقلها ذووها لمركز الرعاية الصحية الأولية في خصيبة.
وباشرت الحادثة فرق من الدفاع المدني في محافظة الأسياح بقيادة مدير إدارة الدفاع المدني في المحافظة العقيد شباب الحربي، وفرق إسعافية من هيئة الهلال الأحمر، وفرقة من طوارئ كهرباء المحافظة، فيما توافد أولياء أمور الطالبات إلى المدرسة لنقلهن والاطمئنان عليهن.
وكانت الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة القصيم ومديرية للدفاع المدني عقدتا اجتماعاً لمناقشة توافر وإيجابية اشتراطات الأمن والسلامة في المنشآت والمرافق التعليمية، وتحديد أعضاء اللجنة التنسيقية الدائمة بين الإدارتين اللتين تطرقتا إلى الوصول إلى أقصى درجات الأمان، وأكد في حينها مدير إدارة السلامة في الإدارة العامة للدفاع المدني في منطقة القصيم العقيد خالد العودة خلو المنطقة من أي مدرسة أو منشأة تعليمية تستدعي الإخلاء أو الاستبدال لعدم صلاحيتها وفقاً لآخر التقارير الصادرة من إدارة الدفاع المدني في المنطقة حول منشآت التعليم ومرافقه ومدى التزامها بشروط وضوابط الأمن والسلامة.

سعوديون يطلقون "قراري بيدي" لكبح الأسعار

المصدر: جريدة الوطن 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=78926&CategoryID=2

طريف: حمود الأشجعي
أطلقت مجموعة من الشباب حملة لكبح ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية عبر مواقع "يوتيوب وفيس بوك وتويتر والبرودكاست" وذلك تحت مسمى "قراري بيدي". ودخلت الحملة أمس حيز التنفيذ، بالتركيز على منتج واحد لفترة أسبوعين عن طريق مقاطعة أحد منتجات التاجر ذات الصلاحية المحدودة.
وتهدف الحملة- كما يصفها متبنوها- إلى الحد من الغلاء المستشري وغرس ثقافة المقاطعة لدى المستهلك، وتعويده على المقاطعة ليتحقق له ما يصبو إليه، فيما برروا محدودية فترة المقاطعة بحرصهم على أن تكون يسيرة التطبيق ولضمان مشاركة أكبر من المنظمين للحملة. وقال عضو الحملة سامي الشهري، إن من لديهم القدرة على شراء جميع احتياجاتهم، عليهم أن يفكروا قبل ذلك في إخوانهم أصحاب الدخل المحدود، مؤكدا أن المقاطعة نوع من التلاحم الاجتماعي فيما بينهم.
ويضيف عضو الحملة أسامة الحربي: نحن متفائلون بعودة الأسعار إلى وضعها الطبيعي مؤكدا أن الحملة ستؤتي ثمارها في الحد من الغلاء عن طريق تطبيق أفكار جديدة وإبداعية في مقاطعة التجار الجشعين.
وكانت جمعية حماية المستهلك أطلقت مؤخرا حملة بعنوان "أنتم أرخصوه"، وأهابت من خلالها بشبكات التواصل الاجتماعي إلى التواصل معها تمهيدا لتشكيل "مجلس مقاطعة" من كافة قطاعات المجتمع بحيث يكون العمل منظما وبعيدا عن العشوائية والكيدية.

تأخر الدفاع المدني فأخمد مواطنون حريقا بمستودع أعلاف

المصدر: جريدة الوطن 16 محرم 1433 هـ - 11ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=78872&CategoryID=5

نجران: خالد آل فاضل
تطوع عدد من المواطنين لإخماد حريق اندلع أمس في مستودع للأعلاف بقرية الجفة في محافظة حبونا بطرق بدائية، نتيجة تأخر فرق الدفاع المدني في الوصول إلى الموقع.
وقال الناطق الإعلامي لمديرية الدفاع المدني المقدم علي آل جرمان، إن عمليات الدفاع المدني تلقت الساعة 3:20 عصر أمس بلاغاً عن وقوع حريق في قرية الجفة عبارة عن اشتعال النار في 300 حبة من البرسيم. وعلى الفور انتقلت وحدة وسط حبونا إلى الموقع، وتم إخماد الحريق، ولم تحدث أي إصابات. وأضاف آل عمير ردا على سؤال "الوطن" حول إمكانية إنشاء مركز للدفاع المدني بمركز الجفة: قامت جهة التخطيط والتطوير بمسح جميع المحافظات والمراكز بمنطقة نجران ورفعت بذلك لمقام المرجع، لإصدار التوجيه اللازم من خلال الأولوية؛ حيث أدرج هذا المركز ضمن هذه الأولويات، وننتظر التوجيه من الجهة صاحبة الصلاحية لإقامة هذه المراكز، وذلك لوجود ارتباطات مالية وبشرية وآلية.

"الشورى": مكافآت شهرية لطلاب "المجتمع"

المصدر: جريدة اليوم الإثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37914.html

اليوم ـ الرياض
وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والستين التي عقدها الاحد برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على إجراء دراسة تقويمية شاملة للسنة التحضيرية من جهة محايدة ورفع نتائجها للمجلس.
وقال الأمين العام المساعد لمجلس الشورى أحمد بن عبد العزيز اليحيى ان المجلس استكمل الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات للعام المالي 1430 / 1431هـ .
وقد وافق المجلس بالأغلبية على أهمية الإسراع في اصدار نظام المجلس الأعلى للتعليم الصادر من مجلس الشورى ، كما وافق المجلس على التوسع في البرامج النوعية للدراسات العليا وزيادة أعداد المقبولين فيها، وعلى أن تراعي الجامعات التوازن في أعداد خريجيها من التخصصات المختلفة بما يتفق مع خطط التنمية وحاجات سوق العمل، ورفع كفاءة العمل في الملحقيات الثقافية في الخارج بما يحقق مصلحة الطلاب المبتعثين وأهداف الابتعاث .
« كما وافق المجلس على التوسع في البرامج النوعية للدراسات العليا وزيادة أعداد المقبولين فيها، وعلى أن تراعي الجامعات التوازن في أعداد خريجيها من التخصصات المختلفة بما يتفق مع خطط التنمية»
ووافق المجلس على التأكيد على قراره ذي الرقم (5 / 6) وتاريخ 6 / 4 / 1428هـ البند تاسعاً ونصّه :» صرف مكافآت مالية شهرية لطلاب كليات المجتمع أسوة بطلاب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى «.

وأكّد الأمين العام المساعد أن المجلس يهدف إلى مواكبة ما يلقاه قطاع التعليم العالي من رعاية واهتمام من ولاة الأمر - حفظهم الله - وذلك من خلال اقتناء كل جديد في عالم العلم والمعرفة وأحدث التجهيزات والتقنيات الحديثة والتعليم المتخصص الذي يضمن حصول الطلبة الدارسين في الجامعات السعودية على الخبرة العلمية، مشيراً إلى سعي المجلس المستمر إلى الوصول بالجامعات السعودية لأعلى مستويات التعليم في مختلف أقسامها العلمية وذلك من خلال إيجاد بيئة أكاديمية توظف جميع الوسائل التقنية والمهارات المهنية في تحقيقها.

ثم شرع مجلس الشورى في مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مشروع تنظيم المركز السعودي لزراعة الأعضاء ويقع المشروع في عشر مواد من أبرزها تمتع المركز بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري ويرتبط تنظيمياً بمجلس الخدمات الصحية .

وحددت المادة الثالثة من النظام مهمات المركز ومن أبرزها تسجيل ومتابعة مرضى الفشل العضوي والمرضى المزروع لهم ، وزارعي الأعضاء ، ووضع الإجراءات اللازمة لذلك، واستقبال بلاغات حالات الوفاة الدماغية للأشخاص في وحدات العناية المركزة ومتابعتها، وتنسيق استئصال الأعضاء بعد الحصول على الموافقات اللازمة وإيصالها إلى مراكز الزراعة في مختلف المنشآت الصحية بالمملكة، واقتراح وتطوير الإجراءات اللازمة لزراعة الأعضاء من المتبرعين الأحياء وفقاً للضوابط الشرعية لإقرارها من مجلس الخدمات الصحية .

ورأت لجنة الشؤون الصحية والبيئة في تقريرها أنه قد تبين لها من خلال إجابات عدد من المختصين والاستشاريين الذين استضافتهم خلال مناقشة التنظيم تزايداً في الطلب على زراعة الأعضاء ما يجبر المرضى على تحمل مشقة السفر للخارج مما قد يعرضهم لكثير من المخاطر الصحية أو الاحتيال والتكاليف الباهظة في الدول المتقدمة .

وأكّدت اللجنة أن هناك فرصة لزيادة توفر الأعضاء داخل المملكة ولكن ذلك يتطلب مزيداً من الاستقلالية الإدارية والمالية للمركز مما يمكنه من زيادة نشاطاته التنسيقية والعملية لتوفير الأعضاء وزراعتها .

لا عوائق أمام ترؤس المرأة لجان المجلس

المصدر: جريدة الحياة الإثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/338462

الرياض - «الحياة»

لا يوجد ما يمنع المرأة عضو مجلس الشورى من الدخول في اللجان أو ترؤسها كما في أنظمة ولوائح مجلس الشورى، هذا ما تحدث به عدد من أعضاء مجلس الشورى لـ«الحياة»، مؤكدين ان للمرأة الحق في التمتع بعضوية المجلس وصلاحياته كاملة كما هو الحال للرجل.

وقال عضو المجلس عبد الوهاب آل مجثّل: «بموجب المادة الـ 21 من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى فإن جميع الأعضاء يشاركون ومن دون استثناء في اللجان المتخصصة في المجلس، فقرار خادم الحرمين الشريفين عين المرأة عضواً في مجلس الشورى كامل العضوية». اعتباراً من الدورة المقبلة (السادسة)

وأضاف: «بناء عليه فإن المرأة التي يقع عليها اختيار الملك ويتم تعيينها عضو مجلس شورى، وبعد أن تختار اللجنة المتخصصة التي ترغب في الانضمام إليها فإن من حقها ترشيح نفسها كرئيس للجنة أو نائب للرئيس ويتم التصويت على الترشيح في عملية سرية في اجتماع يحضره جميع أعضاء اللجنة».

وأوضح أن مستشارة الشورى سواء كانت متفرغة أو غير متفرغة فإنها تقوم بعملها كمستشارة في المجلس، وتتم استشارتها إذا دعت الحاجة كمستشارة في مجلس الشورى وليس كعضو في المجلس، «بمعنى أنه لا يحق لها أن تكون عضواً أو رئيساً لأية لجنة من لجان مجلس الشورى المتخصصة».

من جهته، اعتبر العضو الدكتور فهاد الحمد عمل المرأة مستشارة في مجلس الشورى «مرحلة تمهيدية وتحضيرية» للعضوية الكاملة للمرأة في المجلس.

وأضاف: «أما وقد اتخذ خادم الحرمين الشريفين قراره بدخول المرأة عضوية المجلس اعتباراً من الدورة المقبلة، فإننا نكون طوينا صفحة المستشارات وفتحنا صفحة العضوية الكاملة والفاعلة للمرأة السعودية في المجلس».
وأشار الحمد إلى أن هذا القرار يجعل المرأة عضواً يطبق عليها نظام ولوائح مجلس الشورى، الأمر الذي يعني أنه سيكون لها ما لشقيقها الرجل من حقوق وعليها ما عليه من واجبات.
وتابع: «هذا يعني ضمناً أن المرأة العضو ستكون بالضرورة عضواً في لجان المجلس المتخصصة، وأن الفرصة ستكون متاحة لها لرئاسة أي من هذه اللجان وفق آلية الترشح والتصويت المعمول بها في المجلس».
وزاد: «لأن المرأة نصف المجتمع والنساء هن شقائق الرجال فإنه من المتوقع أن تضيف عضوية المرأة للمجلس الكثير من الحيوية والفاعلية، وأن يكون المجلس أكثر قدرة على تناول مختلف أبعاد وقضايا المجتمع والوطن، وأكثر قدرة على تمثيل وتلبية حاجات ومتطلبات المواطنين على اختلاف شرائحهم».

• ملتقى المرأة" يدعو إلى صياغة وثيقة وطنية تحدّد حقوق المرأة وواجباتها

المصدر: جريدة الحياة الإثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/338541

الرياض - سحر البندر
طالب مجموعة من المشاركين والمشاركات في «ملتقى المرأة السعودية ما لها وما عليها»، الذي افتتح في الرياض أمس، بصياغة وثيقة وطنية تحدد حقوق المرأة وواجباتها، ودعوا الجهات العدلية إلى تعزيز حقوق المرأة عبر تلافي بعض السلبيات المتعلقة بتطبيق النظام القضائي، محذرين من إثارة قضايا تهم النخبة فقط، وتضخيم وتعميم قضايا فردية.
وشدّدت عضو هيئة التدريس في جامعة الأميرة نورة الدكتورة أفراح الحميضي على أهمية إصدار وثيقة خاصة بحقوق المرأة وقالت: «ما فائدة الدراسات وأوراق العمل ما لم تترجم نتائجها إلى واقع في حياة المرأة، خصوصاً أن المتابع لغالبية الحراكات الاجتماعية والثقافية يلحظ أن عدداً من القضايا المثارة تهم فقط النخبة، وهناك تضخيم وتعميم لقضايا فردية، كما يوجد استيراد قضايا من خارج السعودية وإبرازها والاهتمام بها».
وأكدت ضعف التقدير وسطحية التناول لكثير من قضايا المرأة، والدفع بحلول مستعجلة وغير مدروسة تخدم فئة أو تركز على جزء من المشكلة من دون التأكيد على الحلول ما قد يسهم في تفاقم المشكلة، لأن أنصاف الحلول لا تحل إلا أنصاف القضايا، معتبرة أن كثيراً من الأقلام والأصوات التي تنادي بتفعيل قضايا المرأة تستغل حاجاتها ويمررون من خلالها أطروحاتهم بشكل يجعل الصورة مشوهة. وعلّقت عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام قمراء السبيعي على أوراق عمل قدمت خلال الملتقى، فأكدت أن الفراغ التشريعي الرسمي في مجال حقوق المرأة وواجباتها في المملكة مدخل للمنظمات والهيئات الدولية للتدخل تحت مظلة الإصلاح وحقوق الإنسان، ولذلك فإن العمل على سد هذا الفراغ يعد أمراً ملحاً، داعية الجهات المعنية إلى صياغة وثيقة وطنية تحدد حقوق المرأة وواجباتها في المملكة وفقاً للشريعة الإسلامية. وتابعت: «المملكة انضمت إلى اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع التحفظ العام على جميع ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية من مواد وردت في الاتفاق، ولا شك في أن مطالبة المنظمات الدولية المملكة برفع التحفظات على مواد الاتفاق، تمثل تعدياً على حق المملكة في وضع تحفظاتها، ولذلك نؤكد الأهمية البالغة لصياغة مذكرة تفسيرية مفصلة حول التحفظات العامة التي وضعتها المملكة على هذا الاتفاق».
وتطرقت عضو هيئة التدريس في جامعة الأميرة نورة أستاذة علم النفس الدكتورة أسما الحسيني إلى أن السعودية تحتل المرتبة الثالثة عربياً والأولى خليجياً في مجال الطلاق، مشيرة إلى أن عدد النساء اللاتي بلغن سن 35 عاماً ولم يتزوجن وصل إلى 1.5 مليون فتاة في السعودية.

وتحدثت عن دراسة توصلت إلى أن أكثر من 55.5 في المئة من المطلقات المستفيدات من الضمان الاجتماعي لا تكفيهن مساعدات «الضمان» لسد الحاجات الأساسية للمطلقات وأبنائهن. وذكرت المديرة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي في وزارة الشؤون الاجتماعية لطيفة أبو نيان، أن الإيذاء الأسري في المملكة لا يشكل ظاهرة، ولكن هذا لا يقلل من الاهتمام بمعالجة قضايا المرأة أو الأسرة بشكل عام، مشيرة إلى أن عدد مراكز التنمية الاجتماعية التي أعدتها الوزارة بلغ 36 مركزاً، إضافة إلى 37 لجنة تنمية اجتماعية وأهلية موزعة في مختلف المناطق.

القبض على ثلاثيني يغتصب الأطفال ببريدة

المصدر: جريدة اليوم الإثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37949.html

ثابت الاحمد - جدة

القت شرطة جدة القبض على شاب ثلاثيني قام بالاعتداء على عدد من الأطفال في مواقع متفرقة . وكان احد أولياء الأمور قد تقدم ببلاغ يفيد بتعرض ابنه (عشرة أعوام) للاعتداء من قبل احد الأشخاص تمكن من خداع طفله من أمام احد مراكز بيع المواد الغذائية وصعد به الى سطح عمارة سكنية ثم قام بالاعتداء عليه.

وتكررت حالات الاعتداء بعد ابلاغ احد اولياء الأمور عن تعرض ابنه للاعتداء من قبل شخص مجهول بنفس الطريقة حيث يقوم بفعلته فوق اسطح العمارات ويغرر بالاطفال ليعتدي عليهم . تم توزيع الفرق الامنية ونشر الأفراد السريين بجوار محلات بيع المواد الغذائية في اوقات مختلفة بحثا عن الجاني حتى نجحوا في تتبع أحد الأطفال تبدو عليه حالة من الخوف عقب خروجه مسرعاً من احدى العمائر السكنية وهو يلتفت خلفه ، وما هي الا لحظات حتى ظهر شخص ثلاثيني يهم بالخروج من العمارة ، وقامت الشرطة السرية بإيقاف الطفل وسؤاله فيما حاول الجاني الهرب من الموقع ليتم ضبطه . وكشف الطفل في التحقيقات أن الجاني كان يحاول الاعتداء عليه جنسياً . وأشارت ملفات الحوادث السابقة الى تطابق الأوصاف مع الجاني الذي انهار امام كل الدلائل المرصودة ضده ليسقط في يد العدالة معترفا بالجرم المشهود ، فيما قام رجال الامن في مركز الشرطة بتقييد المعلومات والاستماع لأقوال الطفل وكافة التفاصيل وتوقيع الكشف الطبي عليه ورفع عينات من ملابسه وجسده تم توثيقها في محاضر التحقيق .

من جانبه أوضح الناطق الاعلامي في شرطة جدة الملازم اول نواف البوق ان القضية كاد يكتنفها الغموض حيث لا توجد معلومات كافية تؤدي للكشف عن هوية الجاني وذلك بسبب صغر المعتدي عليهم الذين لا تتجاوز اعمارهم السنوات العشر . مشيرا الى أن ضعف رقابة الاسرة سمحت للجاني بارتكاب أفعاله ، داعيا أولياء الأمور الى ضرورة مراقبة أطفالهم والعناية بهم وتوعيتهم ، كذلك مراقبة تصرفات العمالة المنزلية من خدم وسائقين وعدم منحهم الامان الكامل مع الابناء والبنات مما قد يعرضهم للخطر.

يذكر أنه تم القبض منذ فترة وجيزة على أحد مغتصبي الأطفال بمحافظة جدة أيضاً فيما عرف إعلاميا بـ "قضية مغتصب القاصرات"

الشؤون الاجتماعية تتخلى عن حماية معنفة بحجة أن قضيتها عضل

المصدر: جريدة الوطن الإثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=78997&CategoryID=3

الرياض: عبدالله فلاح
تخلت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالتها للرعاية والتنمية الاجتماعية عن حماية مواطنة تعرضت للعنف من والدها وأخيها بحجة أن قضيتها "عضل" ولا تدخل ضمن اختصاصاتها.
جاء ذلك في خطاب سري جوابي تلقته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - حصلت "الوطن" على نسخة منه - باسم وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف بعد أن لجأت المواطنة "ف.ع. م" للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان متظلمة من والدها وأخيها وذلك بحرمانها من الزواج وتهديدها بالضرب مما دفعها إلى الهروب من المنزل.
وأشار اليوسف في خطابه إلى أنه تمت مقابلة المواطنة مطلع شعبان الماضي من قبل الإدارة النسائية المتخصصة بالوزارة، وسماع شكواها ضد والدها، حيث ذكرت بأنها هربت من منزل والدها ولجأت إلى إحدى صديقاتها.
وأكد اليوسف أنه عند إفادة الفتاة بالإجراءات التي سوف تتخذ معها في مثل حالتها، طلبت الذهاب إلى السيارة التي كانت بانتظارها لإحضار أغراضها الشخصية ولم تعد للمكتب بعدها، وتابع اليوسف في خطابه "وحيث إن قضية المواطنة عضل في المقام الأول، ولا تدخل ضمن اختصاص الحماية الاجتماعية، فإننا نرى إحالتها للجهات الشرعية بحكم الاختصاص".

توقعات حكومية بصرف 36 مليار ريال إعانة "حافز" لـ 1.5 مليون مستحق

المصدر: جريدة الإقتصادية الاثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/12/article_606237.html

علي آل جبريل من الرياض
توقع إبراهيم آل معيقل مدير عام صندوق الموارد البشرية "هدف"، أن يصل عدد المستحقين لإعانة حافز إلى 1.5 مليون خلال السنة الحالية، بإجمالي صرف يصل إلى 36 مليار ريال سنويا.
كما توقع مدير عام الصندوق أن ينخفض عدد المسجلين في حافز ليصل من 300 إلى 350 ألف باحث عن عمل في العام المقبل وبشكل سنوي.
وكشف آل معيقل عن 70 ألف حساب بنكي لا تتطابق مع هوية المسجل في حافز، بعد أن أجرى الصندوق اختبارات في الأسبوعين الماضية.

وأوضح آل معيقل في تصريحات إذاعية أمس مع الزميل داود الشريان على إذاعة "إم بي سي"، أن الصندوق يعمل حاليا على إعادة هيكلة جميع أعمال الدعم المقدمة من الصندوق بما فيها دعم الموظفين في الشركات، بعد تحققهم بأن السياسة القديمة لا تعمل على توطين الوظائف.
وقال: "نعمل على آلية تضمن أن الدعم المقدم من الصندوق المقدر بنصف الراتب يذهب للمستفيد الذي هو الموظف وليس للشركة".
من جهة أخرى، انتهت أمس استقبال الدفعة الأولى من إعانة حافز والمقرر صرفها لهم في 6 صفر، ويبدأ من اليوم التسجيل في الدفعة الثانية واستكمال بيانات ممن سبق لهم التسجيل سابقا، التي من المقرر الصرف لها بعد دراسة للطلب يمتد ثلاثة أشهر.
ويسعى الصندوق عبر برنامج لقاءات الذي يشرف عليه وزارة العمل إلى تجهيز نحو 370 غرفة للمقابلات الشخصية المخصصة للباحثين عن العمل، الذي يستهدف تجسير العلاقة بين طالبي العمل وأصحاب الأعمال والشركات لتوظيف الشباب من خلال لقاءات ستعقد في الرياض وجدة والدمام.
وبرنامج لقاءات سينطلق من الرياض خلال شهر من الآن، وفي هذا الإطار سيخصص للرياض 132 غرفة للمقابلات الشخصية، و122 غرفة للدمام، أما جدة فسيكون فيها 166 غرفة للمقابلات الشخصية. ومن المقرر أن يتم اختيار 2000 طالب عمل للفترات الصباحية (الفترة المميزة) بناء على التحليل المهني والشخصي من خلال سيرهم الذاتية التي ترسل إلى البرنامج مباشرة.
وكانت وزارة العمل قد قدرت حجم المنشآت السعودية الواقعة ضمن النطاقين الأصفر والأحمر بنحو 50 في المائة من عدد منشآت القطاع الخاص، في الوقت الذي تقدر فيه حجم خسارة القطاع جراء البطالة بما يعادل 5.5 مليار ريال سنويا.
وحصلت "الاقتصادية" على معلومات تفيد باعتماد أربع منهجيات للقاءات أولها البحث في السير الذاتية للحصول على الكفاءات المتميزة وإجراء التحليل الوظيفي الكامل لهم، ثم تتم دعوة ألفي شخص من المرشحين إلى الفترة الصباحية بهدف وضع الأشخاص أصحاب الكفاءات المميزة المناسبين لشغر الوظائف المطروحة في لقاءات، على أن يقوم مستشار التوظيف في الشركة المنظمة بتحضير كتيب مقابلة للسيرة الذاتية والتقرير المعد حول المرشح مع ملاحظات المقابلة، وأعمال التأكد من المراجع وأي معلومات أخرى ذات علاقة بالمرشح، وأخيرا يحضر المستشار جلسات التوظيف (إن لزم) لمساعدة الجهة في أثناء عملية الاختيار.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

الحقباني يدعو إلى إلزامهم بإكمال عقودهم حتى نهاية العام

تسرب 9 آلاف معلم ومعلمة من "الأهلية" وخلل تعليمي متوقع

المصدر: جريدة الإقتصادية الاثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/12/article_606240.html

مويضي المطيري من الدمام
أوضح لـ "الاقتصادية" الدكتور عبد الرحمن الحقباني رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي والتدريب في مجلس الغرف السعودية، أن المدارس الأهلية فقدت أكثر من تسعة آلاف معلم ومعلمة، الشهر الماضي، رغم ارتباطهم بعقود رسمية إثر

تعيينات وزارة التربية والتعليم الأخيرة. وأبدى تخوفه من إفراغ المدارس الأهلية من معلميها ومعلماتها بعد القرار الذي أعلنته الوزارة قبل أسابيع بتعيين 40 ألف معلمة على وظائف حكومية.
وأشار الحقباني إلى أن عدد العاملين في قطاع التعليم الأهلي من السعوديين يصل إلى 29 ألف موظف، مطالبا بضرورة أن يكون هناك إلزام لهؤلاء المعلمين والمعلمات الذين صدرت قرارات تعيينهم في القطاع الحكومي بالبقاء في مدارسهم الأهلية حتى نهاية العام الدراسي وانتهاء عقودهم السنوية، لتتمكن المدارس الأهلية من إعداد بدلاء لهم استعداداً للعام الدراسي المقبل. وأكد أن عملية توظيف الـ 40 ألف معلمة، الشهر المقبل، ستؤثر في سير عملية التعليم الأهلي وتنتج عنها فجوة كبيرة وخلل في عمل المدارس هذا العام والتي تخدم 600 ألف طالب وطالبة.
وشدّد الحقباني على أنه لا بد أن تلتزم الجهات التي أقرّت هذه العقود بحماية القطاع الأهلي الذي التزم ببنود توظيف السعوديين في قطاعه حتى نهاية مدة عقودهم.
وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:
فقدت المدارس الأهلية خلال الشهر الماضي أكثر من تسعة آلاف موظف من طاقمها التعليمي، مما أربك سير عمليتها التعليمية إثر توجه عدد كبير من موظفيها السعوديين قبل نهاية عقودهم، وتوقعات بتسرب أعداد جديدة قبل نهاية العام الدراسي الحالي إثر تتابع الإعلان عن تشغيل عدد كبير من المعلمين والمعلمات في قطاع التعليم الحكومي.
وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور عبد الرحمن الحقباني رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي والتدريب في مجلس الغرف السعودية، إن قرار وزارة التربية والتعليم تسبب في سحب تسعة آلاف معلم وإداري سعودي كانوا من العاملين في المدارس الأهلية الشهر الماضي الأمر الذي جعل المدارس الأهلية تعيش أزمة حقيقية خلال الفترة الحالية أثرت في مسيرتها التعليمية هذا العام رغم ارتباط هؤلاء المعلمين بعقود عمل رسمية.
وأبدى مخاوفه من تداعيات التعيينات الجديدة التي أعلنتها الوزارة قبل أسابيع بتعيين 40 ألف معلمة الشهر المقبل مما قد يخلي المدارس الأهلية من معلماتها الأمر الذي سيدخل المدارس الأهلية أزمة كبيرة تؤثر في الطالبات الدارسات في هذه المدارس. وأشار إلى أن عدد العاملين في قطاع التعليم الأهلي من السعوديين يصل إلى 29 ألف موظف.
وطالب الحقباني بضرورة أن يكون هناك إلزام لهؤلاء المعلمين والمعلمات الذين صدرت قرارات تعيينهم في القطاع الحكومي بالبقاء في مدارسهم الأهلية حتى نهاية العام الدراسي وانتهاء عقودهم السنوية، لتتمكن المدارس الأهلية من إعداد بدلاء لهم استعدادا للعام الدراسي المقبل.
وأكد أن عملية توظيف الـ 40 ألف معلمة الشهر المقبل ستؤثر في سير عملية التعليم الأهلي وتنتج عنها فجوة كبيرة وخلل في عمل المدارس هذا العام والتي تخدم 600 ألف طالب وطالبة.
وشدد الحقباني على أنه لابد أن تلتزم الجهات التي أقرت هذه العقود بحماية القطاع الأهلي الذي التزم ببنود توظيف السعوديين في قطاعها حتى نهاية مدة عقودهم حفاظا على استقرار قطاع التعليم الأهلي الذي يؤثر في المستثمرين ومنشآتهم التعليمية التي تخدم عددا كبيرا من الطلاب.
وكانت وزارة الخدمة المدنية قد أعلنت قبل شهرين أسماء 9980 مشمولا بالأمر الملكي لشغل وظائف وزارة التربية والتعليم منهم 7411 مرشحاً لوظائف تعليمية و 2569 على الوظائف الإدارية عقب استحداث 52 ألف وظيفة تماشيا مع الأمر السامي القاضي باستحداثها لوزارة التربية والتعليم، وسرعة شغلها بالسعوديين من الجنسين في قطاع التعليم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

جدد المطالبة بمكافآت لطلبة كليات المجتمع وأقر إجراء دراسة محايدة للسنة التحضيرية

«الشورى» يصوت على توصيات تقرير «التعليم العالي» على وقع «ساينس»

المصدر: جريدة الإقتصادية الاثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/12/article_606220.html

محمد السلامة من الرياض

جدد مجلس الشورى أمس مطالبته لوزارة التعليم العالي بتطبيق قرار سابق له حول صرف مكافآت مالية شهرية لطلبة كليات المجتمع، أسوة بنظرائهم في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى في خطوة لتشجيع الطلبة على الالتحاق ببرامج هذه الكليات التي صممت لتلبية الاحتياجات الوظيفية النوعية لسوق العمل الحكومي والأهلي، وذلك عقب استماع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات للعام المالي 1431/1430هـ، الذي تزامن مع قضية تقرير المجلة العلمية الأمريكية "ساينس". ولوحظ عدم تطرق المجلس لهذا الأمر من بعيد أو من قريب خلال جلسة أمس.

ووافق المجلس على إجراء دراسة تقويمية شاملة للسنة التحضيرية في الجامعات السعودية من جهة محايدة على أن ترفع نتائجها للمجلس لاتخاذ القرار المناسب، مبررا ذلك لما لوحظ من تباين بين الجامعات من حيث أسلوب إدارة وتشغيل السنة التحضيرية من حيث العقود واستحداث الوظائف ومدى احتسابها ضمن الخطة الدراسية الأساسية للطالب أو كسنة إضافية، وأيضا لوجود تحديات عملية تواجه عملية التشغيل من أبرزها صعوبة تعاقد الجامعات مع أساتذة مؤهلين أكفاء لتدريس مقررات السنة التحضيرية. وأوصى المجلس وزارة التعليم العالي بافتتاح جامعات في المحافظات، وفق جدول زمني محدد، مبررا ذلك أن هذه الخطوة من شأنها تنمية المحافظات وتوطين أبنائها فيها وتوفير مقاعد دراسية لأبناء المحافظات في محافظاتهم، إضافة إلى تخفيف الضغط الحالي على الجامعات في جميع المناطق، والمحافظة على أعداد طلابها من التضخم، وذلك للقيام بمهامها الأكاديمية والبحثية على الوجه الأكمل وضمان الجودة فيها. كما جدد المجلس بالأغلبية أهمية الإسراع في إصدار نظام المجلس الأعلى للتعليم الصادر من "الشورى" بتاريخ 1429/1/19هـ، نظام الجامعات الصادر بتاريخ 1429/1/19هـ، ونظام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي الصادر من المجلس بتاريخ 1430/7/6هـ.

ووافق المجلس على توصية تدعو إلى التوسع في البرامج النوعية للدراسات العليا وزيادة أعداد المقبولين فيها، وذلك بعد أن لوحظ أن هناك طلباً كبيراً من الطلاب والطالبات للالتحاق ببرامج الدراسات العليا التي تقدمها الجامعات في مقابل قلة أعداد المقبولين فيها، الأمر الذي يحرم بعضهم فرصة الالتحاق بتلك البرامج، ويدفع البعض للالتحاق ببرامج الدراسات العليا في جامعات غير معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي، وفي تخصصات لا تتواءم مع خطط التنمية واحتياجات سوق العمل، لذلك رأى المجلس أهمية توسع الجامعات في البرامج النوعية للدراسات العليا.

وشدد المجلس على الجامعات بضرورة أن تراعي التوازن في أعداد خريجيها من التخصصات المختلفة بما يتفق مع خطط التنمية وحاجات سوق العمل. وكذلك رفع كفاءة العمل في الملحقيات الثقافية في الخارج بما يحقق مصلحة الطلاب المبتعثين وأهداف الابتعاث، خاصة مع الأعداد المتزايدة للمبتعثين الذين بلغ حسب آخر تقرير عددهم 106.95 ألف

دارس ودارسة، وهو ما يتطلب من الملحقيات الثقافية رفع كفاءة العمل فيها من خلال زيادة أعداد المشرفين الأكاديميين والمسؤولين الإداريين وتحسين خدمة الرد السريع على أسئلة واستفسارات الطلاب والطالبات، والالتقاء بهم في أماكن دراستهم وتجمعاتهم للاستماع إليهم ومعالجة مشكلاتهم.
وذكر المجلس أنه يهدف من هذه التوصيات إلى مواكبة ما يلقاه قطاع التعليم العالي من رعاية واهتمام من لدن ولاة الأمر، وذلك من خلال اقتناء كل جديد في عالم العلم والمعرفة وأحدث التجهيزات والتقنيات الحديثة والتعليم المتخصص، الذي يضمن حصول الطلبة الدارسين في الجامعات السعودية على الخبرة العلمية، مشيراً إلى سعيه المستمر إلى الوصول بالجامعات السعودية لأعلى مستويات التعليم في مختلف أقسامها العلمية، وذلك من خلال إيجاد بيئة أكاديمية توظف الوسائل التقنية والمهارات المهنية كافة في تحقيقها.

الحماد افتتح أمس برنامجين تدريبيين

ديوان المظالم: 54 برنامجاً لتدريب 365 قاضياً بالمملكة

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111212/ln2d.htm

الجزيرة - وهيب الوهيبي
افتتح نائب رئيس ديوان المظالم الشيخ علي بن عبدالرحمن الحماد صباح السبت الماضي برنامجين تدريبيين لقضاة الديوان الأول بعنوان «صياغة الأحكام وتسبيبها» والبرنامج الثاني بعنوان «إدارة الإقناع والتأثير».
وبين نائب الرئيس خلال الافتتاح حرص قيادة الديوان على برامج التدريب والتأهيل لكافة منسوبي الديوان وذلك في ظل التطورات والتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم وأهمية مواكبة مرفق القضاء في المملكة لهذه التطورات وذلك من خلال تكثيف هذه الدورات التدريبية المتخصصة.
من جهة أخرى أقيم برنامجاً تدريباً آخر بعنوان «تصفية الشركات» قام بافتتاحه معالي رئيس محكمة الاستئناف الإدارية بجدة عضو مجلس القضاء الإداري الشيخ سلطان بن سراج الحارثي علماً بأنه سيقام البرنامج ذاته لمجموعة أخرى من القضاة في محافظة الخبر الأسبوع القادم وسيفتتحه معالي رئيس المحكمة الإدارية بالدمام عضو مجلس القضاء الإداري الشيخ إبراهيم بن سليمان الرشيد.
وتشمل خطة ديوان المظالم المعتمدة لهذا العام التي سبق وأن وقع عقديه رئيس الديوان الشيخ عبد العزيز بن محمد النصار قضاة الديوان وموظفيه حيث سيعقد الديوان عدداً من البرامج العامة والمتخصصة لجميع قضاته وبكافة اختصاصاته الإدارية والتجارية والجزائية في كل من الرياض وجدة والخبر، وبلغ عدد إجمالي القضاة الملتحقين بخطة التدريب 356 قاضياً في 54 برنامجاً تدريبياً أما الموظفين فسيكون هناك عدد من البرامج الإشرافية وعددها 18 برنامجاً إشرافياً وعدد 28 برنامجاً آخر لعدد 574 موظفاً تعقد في كل من الرياض وجدة والخبر والمدينة المنورة.

عضو "شورى" ينتقد "مبالغة" كاتبات وناشطات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/338463

«الكرة الآن في ملعب المرأة» باختصار يلخص عضو مجلس الشورى الدكتور طلال بكري الذي عرف بمداخلاته «الساخنة» تحت قبة المجلس لـ«الحياة» رأيه في الدور المستقبلي للمرأة في المجلس.

لكنه لا يخفي فرحته الشديدة بالقرار الملكي، عندما يقول: «صفقت كما لم أصفق من قبل عندما سمعت قرار خادم الحرمين الشريفين، وهو يفتتح أعمال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لأعمال المجلس القاضي بدخول المرأة بصفتها عضواً كامل العضوية في مجلس الشورى، بدءاً من الدورة المقبلة».

في مقابل الفرحة، وجه عضو الشورى انتقاده لتصريحات وكتابات عدد من النساء في وسائل الإعلام حول دخول المرأة لعضوية مجلس الشورى، وقال: «لاحظت من الكتابات الصحافية النسائية والمقابلات في وسائل الإعلام كافة أن بعضهن يبالغن كثيراً فيما سيحققنه من إنجازات ويرفعن سقف التوقعات عالياً، وكأنهن سيحصلن على كل شيء بالمشعاب؛ لا بالنظام». وأضاف: «مثل هذه الفئة تؤثر سلباً على مستقبل دخول المرأة المجلس، وغيرها من مفاصل صنع القرار».

واعتبر دخول المرأة في عضوية لجان المجلس وترؤسها لبعض اللجان «أمراً سابقاً لأوانه»، مستطرداً: «جرت العادة ألا يتسلم عضو المجلس الرئاسة إلا بعد مرور عام على العضوية، واعتقد أن ذلك سيكون شأن العضوات».

ويضيف: «كنت ولا أزال من أنصار دخول المرأة في مفاصل صنع القرار، فهي شقيقة الرجل، ونالت حظاً وافراً من التعليم، وحازت على أعلى الشهادات والمراتب العلمية ما يؤهلها إلى دخول معترك الحياة العملية».

ويفضل بكري عدم الخوض في تفاصيل وآليات دخول المرأة إلى المجلس «في هذه الأيام فرحة كبرى بالقرار الحكيم، ولا نريد أن ندخل في بحث الجزئيات التي تركز على كيفية الدخول إلى المجلس أو الخروج منه، وأين ستجلس؟ بل ما أريد التأكيد عليه أن المرأة بهذا القرار الشجاع مطلوب منها أن تكون عند حسن الظن بها، وأن يكون عطاؤها موازياً لطموح من وضع ثقته فيها، وأن تكون عوناً لشقيقها الرجل في المجلس».

وطالب بأن تكون المرأة عضواً شاملاً في مناقشة المواضيع المعروضة، «وألا تتقوقع خلف قضايا الطفل والمرأة والأسرة دون غيرها من القضايا ذات الطابع الشمولي»، مؤكداً أن على المرأة في ما تبقى من زمن يسبق دخولها المجلس أن تكون على اطلاع على القضايا العامة التي يدرسها المجلس وآليات عمله».

وتابع: «أعتقد أن المرأة في المجلس ستجد كل الدعم والتأييد من أخيها الرجل عضو المجلس الذي سبقها في هذا المجال، والمرأة السعودية مبدعة بطبيعتها وستنال الخبرة، وأجزم أن بعضهن سيتفوقن مع مرور الوقت على بعض أشقائهن من الرجال، وحتى ذلك الحين تبقى الكرة في ملعب المرأة».

مطالبات بإحضار الزوج بالقوة الجبرية في القضايا الأسرية عند عدم تجاوبه

ملتقى المرأة : 30٪ من حالات الطلاق مردها جهل الزوجين بحقوقهم وواجباتهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/12/article691078.html

الرياض – عذراء الحسيني

تواصلت أعمال ملتقى المرأة السعودية مالها وما عليها الذي ينظمه مركز باحثات لدراسات المرأة حاملة في صفحات محاضريها الجديد من المواضيع الهامة، حيث طالب القاضي عبدالمجيد الدهيشي في ورقته حقوق المرأة في ديوان المظالم إلى إلزام الزوج بالحضور بالقوة الجبرية في القضايا الأسرية عند عدم تجاوبه لما في ذلك من الظلم وإطالة أمد الخصومة، وتفاهم المطلق مع مطلقته حول حضانة الأبناء ونفقتهم والزيارة ووسيلة تسليم النفقة، ويرى الدهيشي بأن تقتطع من الراتب الشهري للأب تلافيا للمماطلة.

ودعت الأستاذة لطيفة أبو نيان المديرة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي بوزارة الشؤون الاجتماعية في ورقتها حقوق المرأة في القطاع الحكومي إلى تكوين لجنة من وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل لدراسة قواعد وأنظمة تنظيم عمل المرأة والجمع بين متطلبات العمل والمسؤوليات الأسرية وسن قوانين وأنظمة تراعي الأم من خلال نظام العمل المرن وبنظام جزئي أو عن بعد، وإنشاء مراكز لأبحاث المرأة والطفولة.

وطالب الدكتور عبدالله الشيخ عضو مؤسسة وفاء لحقوق المرأة في ورقته حقوق المرأة الاجتماعية في القطاع الخاص والخيري بسن أنظمة رادعة للاعتداء على المرأة أو التحرش بها في مقر عملها ويأتي هذا الإجراء متزامنا مع اشتراطات توفر الأمن.

وشددت الدكتورة أسماء الحسين عضو هيئة التدريس بجامعة الأميرة نورة في ورقتها الحقوق في القطاع المجتمعي والأسري على ضرورة توعية وتأهيل الزوجين بحقوقهم وواجباتهم موضحة بأن دراسة سعودية عن الطلاق كشفت أن الجهل بحقوق الزوجين مسؤولية 30 % من حالات الطلاق المتزايدة في المجتمع السعودي، وطرحت الحسين قضية لم تنصف المرأة من خلالها بعد في النظام السعودي وهي قضية معاشات التقاعد حيث تتوقف معاشات ومزايا المرأة بموت المرأة بغض النظر عن عدد الأطفال أو عدد أفراد العائلة الذين تعولهم، ورصدت الحسين أهم المشكلات التي تعترض المرأة في المحاكم في عدم وجود أقسام استقبال نسائية في المحاكم تضم متخصصات شرعيات وأخصائيات اجتماعيات ونفسيات وإداريات وضعف تفعيل القرارات الصادرة من المحكمة وعدم وجود آليات تنفيذية صارمة وحاسمة لصالح شكوى المرأة ضد من ترفع عليه شكوى.

وحملت الدكتورة أفراح الحميضي عضو هيئة التدريس بجامعة الأميرة نورة في مداخلتها هموم ومعاناة عدد لا يستهان به من طالبات الدراسات العليا معيدات ومحاضرات وطلب حقهن في إكمال الدراسات العليا في جامعات المملكة وإجبار بعضهن للابتعاث للدراسة في دراسات نظرية كعلم الاجتماع والبلاغة والتاريخ، وتتساءل الحميضي عن جدوى وجود أكثر من 20 جامعة في المملكة تحوي آلاف الأكاديميين والأكاديميات وأكدت على حق كل طالبة بحرية اختيار مكان الدراسة المناسب لتخصصها.

فيما أكدت الأستاذة سهام المعمر المستشارة والمشرفة على إدارة هيئة حقوق الإنسان على أن جميع القوانين الشرعية شاملة كل احتياجات المرأة وتكمن المعضلة في آلية التطبيق وتتطلع المعمر إلى تنفيذ التوصيات خاصة فيما يتعلق بالجانب القضائي وتفعيل دور المؤسسات المدنية المساندة وإيجاد جهات رسمية تمكن وتتابع تنفيذ الأحكام ويكون لها حق الإلزام والإجبار على التنفيذ.

الدكتورة أميرة الصاعدي عضو هيئة تدريس بجامعة أم القرى طالبت بالرفع من درجة الوعي لدى النساء والذي يقضي بدوره على كثير من الإشكالات التي تتعرض لها المرأة مع توضيح ما يعتبر حقاً ثابتاً في الشرع لا ما تدعيه المنظمات الأجنبية من حقوق مفتعلة التي تعد أحيانا عبئا وثقلا على كاهل المرأة.
وأبدت الأستاذة منال السيف محاضر تقنيات التعليم بجامعة الملك سعود امتعاضها الشديد من تكرار الكلام في جانب حقوق المرأة وقالت "إن ما نطالب به من حقوق هو فعلا ما أقرته شريعتنا من الكتاب والسنة وليس ما تطالب به الدول الغربية وضغطها على حكوماتنا، وأرجعت الخلل في عدم وجود آلية واضحة ومتابعة مستمرة لتنفيذ الأحكام والأنظمة في المجتمع.
ورأت الدكتورة ابتسام الجابري وكيلة الدراسات العليا بجامعة أم القرى أن عدم الالتزام بتطبيق الأنظمة ما هو إلا لظلم الإنسان لنفسه قبل ظلمه للمرأة وقالت لو نظرنا لآيات النكاح والطلاق والرضاع وغيرها مما يتعلق بالأسرة نراها دائما مختومة بتقوى الله، وتساءلت الجابري حول ما وصلت إليه المرأة الغربية من حال هل كان سبيلا لسعادتها.

على الرف

الفصل التعسفي.. • حقوق الموظف ضايعة"!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/12/article690827.html

إعداد: عبير البراهيم
يتعرض الموظف للكثير من الضغوطات في قطاع العمل والتي من خلالها يجد نفسه أمام خيارين إما الخضوع لضغوطات وتسلط بعض مديري قطاع العمل، والذين قد يلجؤون إلى "الفصل التعسفي"، أو ربما مورست ضغوطات كبيرة لدفع الموظف إلى تقديم استقالته، وفي كلتا الحالتين قد لا تلتزم المؤسسة أو الشركة بحقوق الموظف كاملة من منحه لمستحقاته، أو عدم إعطائه ل"إخلاء الطرف" الذي تشترط قطاعات العمل الأخرى إثباته، ليجد نفسه أمام خيار اللجوء إلى مكتب العمل، وربما رفع قضية على تلك الشركة، فتطول ويطول البت فيها سنوات طويلة، والحقوق مازالت معلقة، خاصةً أن الموظف المفصول يبقى يحاول أن يثبت أنه غير ملتحق بوظيفة، حتى يحصل على حقوقه كاملة، وربما بقي دون وظيفة، وربما التحق بأخرى في الخفاء.
ويرى "د.أحمد الصقية" -المستشار القانوني والقاضي والمتحدث الرسمي بديوان المظالم سابقاً- أن نظام العمل والعمّال حدد بوضوح كل ما يرتبط بإنهاء العلاقة العقدية بين الموظف في القطاع الخاص وصاحب العمل، مضيفاً أنه جاء بيان أوجه انتهاء عقد العمل في المادة (74) في النظام، وهي توضح: "اتفاق الطرفين على إنهاء العقد، بشرط أن تكون موافقة العامل كتابية، وكذلك عند انتهاء المدة المحددة في العقد، ما لم يكن قد تجدد صراحة وفق أحكام النظام، فيستمر إلى أجله، وبناءً على إرادة أحد الطرفين في العقود غير المحددة المدة، وكذلك بلوغ العامل سن التقاعد"، مشيراً إلى أنه إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لأي من طرفيه إنهاؤه بناءً على سبب مشروع يجب بيانه بموجب إشعار يوجه إلى الطرف الآخر كتابةً، كما ورد في المادة (75)، وكذلك ورد النص في الفصل (13) الخاص بانتهاء الخدمة على تفصيل للحالات التي تُنهى بها الخدمة، مشدداً على أن المنظم اشترط وجود السبب المشروع لإنهاء الخدمة وفصل في هذه الحالات بدقة، مبيناً أن ما يُشهد ويلاحظ من تجاوزات في هذا السياق هو بسبب تقصير التزام أرباب العمل من الشركات والمؤسسات بنظام العمل، ويتزامن هذا مع عدم وعي العامل بحقوقه المقررة نظاماً، ما يتسبب في ضياعها، وترك المطالبة بها.
وأوضح أن نظام العمل والعمال لم يتضمن أي منع للمفصول من الالتحاق بوظيفة أخرى، وأوجب منحه شهادة الخبرة كما في المادة (64): "يلزم صاحب العمل عند انتهاء عقد العمل بما يأتي: أن يعطي العامل بناءً على طلبه شهادة خدمة دون مقابل، يوضح فيها تاريخ التحاقه بالعمل وتاريخ انتهاء علاقته بالعمل الذي كان يؤديه ومهنته ومقدار أجره الأخير"،

مبيناً أن وعي الموظف في القطاع الخاص بحقوقه ومطالبته بها عبر لجنة تسوية الخلافات العمالية بمكتب العمل يسهم في حماية الموظف من الفصل التعسفي، أو من إجباره على تقديم استقالته، مشدداً على أن النظام يُعد رواتب العامل من الدين الممتاز التي يستحقها قبل أي تصفية أو إفلاس تتعرض له المنشأة أو الشركة، بل قبل سداد أي مصروف آخر بما في ذلك المصروفات القضائية، وكل ذلك طبقاً لنص المادة (19) من نظام العمل والعمال.
وأكد على أن كل ما سبق يتعلق بالموظف في القطاع الخاص، أما الموظف العام فإن له الاعتراض عما يصدر بحقه من قرارات، أو المطالبة بما يكون له من حقوق مالية مقررة في أنظمة الخدمة المدنية والتقاعد خلال المدد المحددة في النظام أمام القضاء الإداري في ديوان المظالم.

هل تؤيد منح أولوية التوظيف لذوي "الظروف المعيشية الصعبة"؟

"الأرامل" و"المطلقات" و"الأيتام" يحتاجون إلى "فُرص عمل" أسرع من غيرهم

المصدر: جريدة الرياض 17 الاثنين محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/12/article690824.html

إعداد: عبير البراهيم
يحتاج ذوو الظروف الصعبة من الأرامل والمطلقات والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والمتأخرات في الزواج إلى فرص وظيفية تقوي من ضعفهم المعيشي، إلاّ أن الملاحظ غياب النظام الذي يهتم بأولوية التوظيف لمثل هؤلاء، سواء في القطاع الخاص أو الحكومي. ويصحب طرح الوظائف اشتراطات مكفولة بضوابط عامة تنطبق على الغني والفقير، وكذلك على من يتمتع بصحة جيدة، مع إغفال أولوية التوظيف لذوي الظروف الصعبة وغير القادرين على إيجاد فرص عمل، فلماذا غاب عنصر الأولوية عن قانون التوظيف؟، وما هي الأضرار التي قد تلحق بصاحب العمل في حالة أخذ بعين الاعتبار توظيف ذوي الظروف الصعبة في الحياة في قطاع العمل؟، ولماذا غاب دور الجهات المعنية بالتوظيف كوزارة العمل بفرض ضوابط صارمة لمن يرفض توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، حتى إن كان بقدرات تعليمية متخصصة في مجال العمل؟.

سعود الشمري
صعب جداً
الشمري: تحكمنا متطلبات سوق وليس «معاناة خاصة»
وأوضح "سعود الشمري" -عضو مجلس الشورى - لجنة الإدارة والموارد البشرية- أنه من الصعب ما لم يكن من المستحيل صدور نظام يعطي الأولوية في التوظيف لذوي الظروف الحياتية الصعبة، سواء كانوا أرامل أو مطلقات أو معوقين؛ لأن عقد العمل بالأساس عقد تراض بين الطرفين، ولا يمكن إلزام الناس في أموالهم الخاصة على توظيف الآخرين بناء على ظروفهم الخاصة، مضيفاً أن صاحب العمل يتعاقد مع العامل لتحقيق أهدافه الخاصة هو وبما يرى ملاءمته لعمله ولمتطلباته، فإذا توافقت هذه المتطلبات مع ظروف ذوي الظروف الخاصة قد يوافق على التعاقد معهم، أما إذا اختلفت فليس ملزما بذلك، مشيراً إلى أنه فيما يتعلق بالتخصصات الجامعية ووجوب تناسبها مع سوق العمل ومع احتياجات فئات المجتمع وعلى رأسهم المعوقون والأيتام والمطلقات، فإن ذلك يعد طرحاً مملاً ومكرراً، بل واسطوانة مشروخة يرددها الكثير من النخب والناس دون التفكير بمقاصدها وأبعادها، موضحاً أن الجامعات ملزمة بتلبية احتياجات المجتمع من التعليم العالي المتخصص في جميع المجالات وليس احتياجات سوق العمل التي هي جزء من احتياجات المجتمع وليست جميعها، ذاكراً أن الجامعات يجب أن تظل مناهل للعلم توفره لمن يحتاجه من المواطنين، وعلى سوق العمل نفسه تكوين احتياجاته من القوى العاملة وتطويرها حسب متطلبات العمل لديه من خريجي الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية والتدريبية.

أرملة تدعو الله أن يخفف معاناتها المادية
برامج السعودة
وأكد "الشمري" على أنه بالنسبة لذوي الظروف الحياتية الصعبة فيجب على الدولة بجميع مكوناتها الرسمية وغير الرسمية تحفيز انخراطهم بالعمل عن طريق تبني سياسات دعم وتشجيع وتهيئة لهم ولأصحاب الأعمال، مبيناً أن الدولة ألزمت القطاع الخاص بموجب نظام العمل بتوظيف نسبة لا تقل عن (5%) من عدد الموظفين لديه من ذوي الاحتياجات الخاصة، بل وجعلت المعوق عن خمسة موظفين مواطنين في برامج السعودة، ورخصت لعدد كبير من المؤسسات والجمعيات الخيرية التي تعنى بهذه الفئة ودعمتها، علماً أن أغلبها يُعنى على وجه الخصوص بتعليمهم وتدريبهم وتوظيفهم وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم، ذاكراً أنه بالنسبة للخدمة المدنية فإنه لا يوجد أي نوع من التفريق ضدهم، بل ويحق لهم الالتحاق بالوظائف العامة متى انطبقت شروطها عليهم، مبيناً أن رعاية الدولة لمواطنيها جميعاً، وتوفير الحياة الكريمة لهم، من أوجب واجباتها التي ألزمت نفسها بها بموجب أحكام الشريعة الإسلامية وبموجب أحكام النظام الأساسي للحكم، ومن ضمن هؤلاء المواطنون ذوو الظروف الحياتية الصعبة كالأرامل والمطلقات والمعوقين والأيتام.
دعم مباشر
وأشار "الشمري" إلى أن الدولة دعمت هذه الفئات من خلال عدة طرق ووسائل، ففضلاً عن الدعم المباشر من خلال برامج الضمان الاجتماعي وبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية الأخرى، عملت على استيعابهم في برامج التعليم العام والعالي والتدريب المهني، إلى جانب تشجيعها جميع الأعمال الخيرية الخاصة الموجهة لهذه الفئات، وركزت في جميع برامجها التي تقدمها مباشرة أو تلك التي تقدمها جمعيات النفع العام على إخراج هذه الفئة من دائرة الحاجة إلى دائرة الاستقلال المادي والمعنوي، مؤكداً على أن أي برامج موجهة لهذه الفئات لا تركز على منح هذه الفئات القدرة على الاكتفاء، هي برامج فاشلة تزيد الفقر والحاجة ولا تقضي عليها.

40 مواطناً من سكان شرق مكة يتجمعون أمام أمانة العاصمة المقدسة

لرفض بلدية الشرائع إدخال التيار لمنازلهم

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/344349

حاتم العميري - مكة
رفضت بلدية الشرائع الفرعية مطالب أكثر من 40 مواطنًا من سكان شرق مكة بإدخال التيار الكهربائي بمنازلهم.
وأوضح عوض المطرفي وحسن النمري وصالح الصواط أنهم توجهوا صباح أمس لمبنى بلدية الشرائع الفرعية لتقديم مطالبهم إلا أنهم فوجئوا باعتذار الوكيل لهم بأن رئيس البلدية غير موجود وأنه لا يملك الصلاحيات التي تخوله للبت في موضوعهم من عدمه.
وأضافوا ان طلبهم ادخال التيار الكهربائي لمنازلهم شرق مكة بمختلف قراها والمراكز التابعة لها وان شركة الكهرباء احالتهم للبلدية الفرعية مبينين أن هناك أمرًا صريحًا صادرًا من وزارة الشؤون البلدية والقروية بحصر المساكن العشوائية التي تحتاج الى التيار الكهربائي ومن ثم ادخاله لهذه المساكن.
وقالوا: إن بلدية الشرائع رفضت استقبال مطالبهم أو النظر في مطلبهم.. وافادوا أن وكيل البلدية أجرى اتصالا برئيس البلدية لمعرفة مدى إمكانية استقبال مطالبهم ورفعها للجهات المختصة إلا أنه رفض ذلك مطالبا الوكيل بتوجيههم لأمانة العاصمة المقدسة بعد أن لم يجدوا قبولا في بلدية الشرائع.

وحين وصولهم قام أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة فضل البار الذي استقبلهم بصدر رحب «بحسب قولهم»، واستجاب لمطلبهم وقام بتعميد بلدية الشرائع بالاهتمام بامور المواطنين ومقابلة المراجعين والرفع بمطالبهم.
من جهته وعد أمين العاصمة المقدسة المواطنين بالنظر في أمرهم واتخاذ الاجراءات النظامية.

18 ألف قطعة أرض في 70 مخططا تنتظر الإفراج عنها

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 17 محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111212/Con20111212462350.htm

صالح الزهراني-جدة
ينتظر أصحاب أكثر من 18 ألف قطعة أرض موقوفة في جدة، لوقوعها في مجارى سيول جدة منذ عامين صدور قرار الافراج عن تلك الأرض أو تعويضهم عنها . وتتوزع هذه الأراضي على أكثر من 70 مخططا في شمال وجنوب وشرق جدة، وذلك بعد أن تم رفع الإيقاف عن 2500 قطعة في مارس الماضي، على أثر تحديد حرم الأودية الرئيسية إلى 200مترا ، بدلا من 500م ، 100 للأودية الثانوية، 50م فقط للأودية الأولوية .
ويقول المواطنون عبدالرحمن الغامدي، فهد السلمي أن توصيات ورشة العمل التى عقدت أخيرا يجب أن تمثل برنامجا استرشاديا في حل المشكلة بشفافية تامة وفي وقت سريع، مشيرين إلى أن تحديد حرم الأودية على مسافات 200 و100و50 مترا، يعد مناسبا لضمان سلامة الجميع.
ودعوا إلى تشكيل لجان سريعة من هيئة المساحة، والدفاع المدني، والأمانة للوقوف على الأراضي ووضع تقارير عاجلة عن القطع التى تقع في أماكن آمنة والأخرى لتعويض أصحابها بأراض بديلة بذات القيمة وبسعر اليوم .
وأشار عبدالله الغامدي إلى أن الكثير من أصحاب الأراضي الموقوفة يتعرضون لحرب خفية من "السماسرة"، ليشتروا منهم هذه الأراضى بأسعار أقل من أسعار السوق الحالية بدعوى وقف البناء بها.
وطالب بضرورة العمل على انتهاء هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن، خاصة وأن حلول مشكلة السيول بدأت في الظهور، سواء من خلال المشاريع الأربعة عشر المؤقتة أو السدود الخرسانية، التى أنشئت شرق جدة لحمايتها من السيول، على أودية وادى قوس ووادى مثوب ووادى غليل .
وأبدى مخاوفه أيضا من الدخول في تقدير التعويضات إذا تم نزع ملكية أرضه، مشيرا إلى أن التجارب السابقة تكشف عن تغلغل الروتين، ما يؤدى إلى التاخير في صرف التعويضات .
وتقف أمانة جدة حائرة وسط الضغوط التى تتعرض لها من جانب المواطنين والمسؤولية الواقعة عليها باعتبارها الجهة المانحة لتراخيص البناء.
وقال مصدر في الأمانة أن قرار أمين جدة المهندس هاني أبو راس بالتريث في تقديم الخدمات للمخططات والمناطق العشوائية التى تعاني من أضرار السيول، جاء بهدف حماية المواطنين لوقوعها في مناطق جريان بعض الأودية حسب توصيات هيئة المساحة الجيولوجية .
وقلل المصدر من شأن الانتقادات الموجهة للأمانة، وقال لم يتم إيقاف البيع والشراء في هذه المخططات، وإنما تم منع البناء فقط، حتى لايخسر المواطن في البناء ثم يزال ما تم بناؤه .

• ملتقى المرأة" يتجاهل 750 سعودية متزوجة من أجنبي

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37998.html

نجلاء البراهيم ـ الرياض

انتهى "ملتقى المرأة ما لها وما عليها" والذي استضافته العاصمة خلال اليومين الماضيين الى عدد من النتائج أهمها: إنشاء هيئة عليا لحقوق المرأة والطفل أسوة بالدول المجاورة، والاستفادة من تجارب الدول الأجنبية وتوظيفها بما يتناسب مع الأوضاع والنظم المحلية والشرعية وأهمية العناية بالمطلقة خصوصا التي تعول أطفال طليقها بتوفير سكن لهم واستقطاع نفقتهم من راتب الأب وتدوين الجهات الشرعية للأحكام القضائية المتعلقة بحقوق المرأة والأسرة.

وإقرارها من قبل السلطة التنظيمية بالدولة والعمل على إنجاز وثيقة تتضمن حقوق المرأة الشرعية والنظامية وتضمين المناهج الدراسية لحقوق المرأة الشرعية والنظامية بالمملكة ومراجعة وتحديث الأنظمة السابقة التي تخل بحقوق المرأة ومسؤولياتها وإلزام الجهات الحكومية والأهلية بالتوعية بالقضايا الحقوقية للمرأة وما يتعلق بها واعتبار المرأة ربة المنزل وعقد ملتقى دوري يناقش بقية حقوق وواجبات المرأة النظامية والشرعية وضرورة تخليص المجتمع وتثقيفهم بالعادات والتقاليد التي تحرم المرأة حقوقها.

"اليوم" أجرت استطلاعا حول الملتقى الذي نظمه مركز باحثات، بحضور فاعل من المجتمع.

أرض الواقع

بداية تقول رئيسة المركز الإعلامي بالملتقى قمراء السبيعي: الحمد لله حمداً كثيراً على نجاح الملتقى، وشكراً ثم شكراً لنساء وطني اللاتي أثبتن تميّز المرأة السعودية بفكرها وعلمها وتضيف: "المؤتمر نتج عنه عدة توصيات، وأنه لا قيمة للأبحاث والدراسات في حقوق المرأة، إذا لم يتم فعلياً ترجمة التوصيات وتفعيل القرارات على أرض الواقع، وقالت نادية الشيخ إن الإقبال الضخم على مثل هذا الملتقى والمعني أساساً بحقوق المرأة والبحث عن ما لها وما عليها وتفقيهها فيها وتبصير ذوي الاختصاص للبت والعمل وفق مراعاة حقوقها ما هو إلا رسالة صادقة إلى صنّاع القرار في بلادنا ملخصها أن جذور نسائنا هو العالم الإسلامي والعقيدة الإسلامية ولا مجال للدخلاء والتغريبيين في تحديد نمط حياتها.

«بعض الآراء ترى أن الملتقى يركز على نبذ التغريب، ومثل هذا ليس مكانه ملتقى بهذه الضخامة لأنها فكرة سائدة ومعروفة في المجتمع، مطالبة بالنزول إلى أرض الواقع والبعد عن التنظير»

لم يضف جديدا

فيمَ قالت إحدى الحاضرات أن المتلقى لم يضف شيئاً جديداً، وأن التوصيات التي خرج بها المؤتمر هي حقوق طبيعية ومطبقة في الأصل ولا أعلم لماذا نكرر الكلام ذاته في ملتقياتنا ونفخّم العبارات المتكررة والتي تنم عن مضمون واحد، وأن أكثر التوصيات تدعو إلى تعليم المرأة حقوقها وتبصيرها بحقوقها وتعريفها بحقوقها، تلك الحقوق التي لم يقف الملتقى عليها ويشرحها ويوضحها بالتحديد.

وتتساءل منال العامر قائلة: "الملتقى المخصص لحقوق المرأة السعودية يستهدف فئة معينة من المجتمع، وليس كل المجتمع هذه الفئة المعينة، فأين الآراء الأخرى؟

رفض التدخلات

وتقول بدور المحمد إن الملتقى يركز أولاً وأخيراً على فكرة واحدة وهي رفض التدخلات الخارجية في قضايا المرأة السعودية باعتبار ذلك انتهاكاً للسيادة وهو أيضاً انتهاك حضاري للهوية الإسلامية، وتقول: "استفدت جداً من هذا الملتقى حيث إنه ضم الكثير من الشخصيات النسائية الهامة والتي نعوّل عليها كثيراً في مجال تطوير المرأة وحفظ حقوقها"

وزادت: "ما زال الكلام في حقوق المرأة كلاماً معسولاً لا يتطرق لكثير من القضايا الدقيقة، فأين حق المرأة المتزوجة برجل أجنبي وأين حقوق أبنائها، هناك 750 مواطنة متزوجة من رجل غير سعودي ويمر اليوم الأول والثاني ولم تناقش هذه القضية، الملتقى يركز على نبذ التغريب، ومثل هذا ليس مكانه ملتقى بهذه الضخامة لأنها فكرة سائدة ومعروفة في المجتمع".

إتقان وجودة
تقول نورة صالح: بغض النظر عن المسميّات أرى أن المؤتمر كان على درجة عالية من الإتقان في الإعداد والتنوع في الطرح والشمول، وتضيف أكثر ما أعجبني في الملتقى هو اجتماع الجهود لأول مرة بدلاً من الاجتهادات الفردية في مجال حقوق المرأة وأتمنى أن تمتد الجهود لمعالجة قضايا أخرى.
في حين تقول سمية القحطاني: نستطيع أن نجعل احترام حقوق المرأة أسلوب حياة مطبقا وذلك عن طريق وسائل الإعلام حيث انه متحكم رئيسي ومؤثر أول في المجتمع، وذلك عن طريق الحث على معاملتها أحسن معاملة، وسن القوانين التي تنصفها وتقف في صفها، والتركيز على نبذ كل العادات والتقاليد التي تتخالف مع الشريعة الإسلامية وتهضمها حقاً من حقوقها، وأن الأمر لم يكن محتاجاً لمؤتمرات كبيرة وبذخا كبيرا في الأموال ووجبات بكميات خيالية، فمثل تلك الأموال المهدورة الجهات الخيرية النسائية أولى بها، وإذا أبرز المسؤولون والمهتمون المرأة على أنها عنصر كريم في المجتمع لم نحتج إلى مثل هذا الملتقى.
مداخلات قصيرة
وتقترح ليان الموسى أن يكون الملتقى نقاشيا في الدرجة الأولى لا محاضراتي، حيث إنه بالمقارنة بين الوقت المخصص لاستماع الجمهور والوقت المخصص للمداخلات نجد أن وقت المداخلات والنقاشات قصير جداً، وأن هناك تركيزا في الإلقاء من الجانب الرجالي، والأصل أن يكون هناك اجتماع مسبق لأفراد من نساء المملكة على كافة الأصعدة والمستويات وكافة التوجهات لتحديد القضايا الهامة التي يجب أن تطرح وتناقش في ملتقى الحقوق لوضع اليد على مكان الجرح فعلياً ومعالجته فيما بعد.
مستقبل مشرق
وتقول نجلاء العبد الله: أنا فخورة جداً بنساء وطني ومتأملة الخير الكثير من هذه الملتقيات، حيث اننا ننتمي لوطن يحكمه رجل يعتنى ويهتم بحقوق المرأة فلا أنسى مقولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله حين يقول: "المرأة هي أمي، المرأة هي أختي، المرأة هي ابنتي، المرأة هي زوجتي، أنا مخلوق من المرأة" وأرى والحمد لله التوجهات لمناقشة قضايا المرأة واقتراح الحلول وإقرارها بإذن الله قائمة على قدم وساق، وبما أن المرأة هي نصف المجتمع والمؤثر إلى حد كبير بتربية النصف الثاني، فنحن أمام مستقبل مشرق إن شاء الله.
وتقول أشواق المري: "مؤتمر المرأة ما لها وما عليها خطوة رائعة نحو النهوض بالمجتمع والارتقاء بفكرنا، والأفكار التي تم طرحها كانت جميلة جداً، وكان ختام الملتقى جلسة ناجحة أدارتها الدكتورة نورة المبارك وتوصيات ستؤثر بلا شك في وضع المرأة السعودية، في حال تم تطبيقها، ولم يكن الملتقى عرضاً من الملتقيات التي يزداد فيها الحديث دون تطبيق.

ورم وآلام في كتف طفل بسبب حقنة الدرن

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=79129&CategoryID=3

جازان: مهدي السروري
شكلت الشؤون الصحية في منطقة جازان فريقا طبيا للوقوف على حالة طفل يعاني من تورم في كتفه الأيسر بسبب حقنة أعطيت له في مركز الرعاية الصحية الأولية بحي الملك فهد بمحافظة صبيا الشهر الماضي. وقال الناطق الإعلامي بصحة جازان سراج دخن إنه تم تشكيل الفريق لزيارة المريض والوقوف على حالته في مقر سكنه والرفع بتقرير طبي مفصل عما حدث له. وقال عيسى الحسن مناع والد الطفل تركي لـ"الوطن" إنه تم تطعيم ابنه البالغ 3 سنوات ضد مرض الدرن وأعطيت له حقنة تسبب في مضاعفات لابنه. وأضاف "خرجت بابني من قرية الجمالة إلى مركز الرعاية الصحية الأولية بحي الملك فهد بمحافظة صبيا بتاريخ 27 ذي الحجة الماضي بعد معرفتي بحملة التطعيم ضد الحصبة، لكن إحدى الممرضات قالت لي إن ابني لم يحصل على تطعيم ضد الدرن من قبل وينبغي أن يطعم ضد الدرن قبل الحصبة فحقنته في كتفه الأيسر". وأكد مناع أنه بعد أيام قليلة لم يستطع ابنه أن يحرك يده اليسرى وتورمت المنطقة التي حقن فيها الطفل. وأضاف "مع ازدياد آلام الطفل ذهبت به إلى العيادات الخارجية بمستشفى صبيا العام إلا أن موظفي الاستقبال بالعيادات لم يستقبلوا حالة ابني وطلبوا مني أن أحضر تحويلا من أي مركز للرعاية الصحية".
وتابع "ذهبت بابني بعد ذلك لقسم الطوارئ حيث وصف الطبيب المناوب لابني أقراصا مسكنة للألم ومضادا حيويا".

تجنيس الأبناء و القروض العقارية أبرز مطالبات المرأة السعودية

دعوة للاهتمام بالمطلقات.. وإنشاء محاكم الأسرة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=79160&CategoryID=5

الرياض: وفاء أحمد
أوصى ملتقى "المرأة السعودية ما لها وما عليها" الذي اختتم أعماله البارحة الأولى بالرياض، بإنشاء هيئة عليا لحقوق المرأة والطفل، أسوة بالدول المجاورة، والاستفادة من تجارب الدول الأجنبية، وتوظيفها بما يتناسب مع الأوضاع والنظم المحلية، وإدراج المرأة ضمن المستفيدين من البنك العقاري شريطة دراسة أحوال المتقدمات. كما دعت التوصيات إلى سرعة تفعيل شركات العمالة وتدارك قصر الاستفادة منها على الرجال، وعلاج القضايا التي يتخلف فيها الأب عن الإبلاغ عن الولادة بقبول تبليغ الأم بشهادة أحد الأقارب مع دراسة الحالة، وتفعيل حق الأم في الموافقة على دخول ابنها المدرسة، والنظر في أحقية التجنيس لمن آباؤهم لا يحملون الجنسية السعودية.
وجاء ضمن توصيات الملتقى ضرورة الاهتمام والعناية بالمطلقات خصوصاً، ومنهن من تعول أطفالاً، وإلزام طليقها بتوفير سكن لها ولأطفالها، واستقطاع نفقتهم من راتب الزوج، إضافة إلى إنشاء محاكم تختص بقضايا الأسرة، والإسراع

بالبتّ في القضايا الخاصة بالمرأة، وتحديد مدة زمنية لها، ومتابعة تنفيذ القضايا ومعاقبة المتسبب في تأخيرها، واستخراج بطاقات خاصة لكل فرد من حين ميلاده لتوفير الحرية له، أسوةً بالدول المجاورة.
وأكدت التوصيات على ضرورة توعية المرأة بحقوقها المالية، وما لها وعليها، ومساواتها بالرجل في المعاملات المالية، إلا فيما فرّق الشرع بينهما، وتفعيل مجالس الأحياء، وتوسيع مناشطها لمتابعة الأسر، على أن تدرس الحالات جميعها لتكون حلقة وصل بين كل حالة والجهة المعنية بها، ومن ثم متابعة الحالة، وإقامة شراكة فاعلة بين المراكز والكراسي البحثية في الجامعات وبين المؤسسات الحكومية، بهدف الدقة في الوصول إلى مستحقي الإعانة، وتوسيع خدمة التواصل الشبكي في المواقع التابعة للجهات الرسمية، بحيث تستقبل الحالات بطرق يسيرة تملك كلا الزوجين لنسخة من عقد النكاح والطلاق وبطاقة العائلة، وتسليم الضمان الاجتماعي الخاص بالأطفال للأصلح من الأبوين، بعد إجراء دراسة حالة لكل أسرة، ومحاولة ودعم السرية في دخول المرأة للمحاكم والاهتمام بشؤون النساء الريفيات.
ونبهت التوصيات الإعلام إلى دوره في التعريف بحقوق المرأة التي أثبتها لها الشارع، ومن ثمّ القوانين المدنية، وتوسيع مدارك العاملات في قطاع الإعلام شرعيّا وقانونيا واجتماعيا، وتوسعة نشاط الإعلاميات في الوسائل الإعلامية التي تتحدث عن قضايا المرأة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

انتقادات في "الشورى" لغياب التجريم في نظام الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الإقتصادية الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/13/article_606612.html

محمد السلامة من الرياض
أبدى أعضاء في مجلس الشورى أمس انتقادات حيال مشروع نظام الحماية من الإيذاء لعدم تضمينه أي مواد تتحدث عن العقوبات بحق المعتدي، مشددين في هذا الصدد على ضرورة تجريم الإيذاء الجسدي والجنسي والنفسي بمختلف أنواعه.
وعلق الأعضاء في مداخلاتهم، خلال مناقشة تقرير للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن النظام الجديد، أنه قصر حمايته للمرأة من الإيذاء الجنسي في المنزل والعمل، وترك الحالات التي قد تتعرض لها في الأماكن العامة والأسواق والمتنزهات دون علاج، كما لوحظ أن النظام قد يتسبب في خلق مشكلات للضحية المعتدى عليها من خلال نقلها من كنف الأسرة إلى دور إيواء حيث إن ذلك قد يزيد الوضع سوءا، في الوقت نفسه يترك المعتدي في منزله حتى إثبات إدانته، إلى جانب إغفاله كلمة "الاستغلال" التي تعد أيضا نوعا من أنواع الإيذاء. فيما ذهب أحد الأعضاء بالقول: إن النظام في صيغته الحالية غير واضح ويعتريه كثير من الغموض إلى جانب تداخله مع عديد من الأنظمة المعمول بها، واصفا إياه بأنه فقد هويته المنشودة ويحتاج إلى بوصلة لتحديد معالمه.
في المقابل، أكدت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب أن مشروع النظام الذي يتألف من 16 مادة، تناول جوانب مهمة تكفل حق الحماية لمن وقع عليه الإيذاء كواجبات من يطلع على حالات العنف، وإجراءات الإبلاغ عنها، وآلية استقبال البلاغات والتعامل معها، وحماية المبلغ ومساءلة المخالف لأحكام النظام ما يكفل الحماية لمن يتعرض للإيذاء. وشددت كذلك على أهمية هذا النظام في حماية الفئات التي يقع عليها الإيذاء خاصة بعد ظهور مؤشرات العنف الأسري في المملكة وتأثيرها السلبي في الفرد والمجتمع، مؤكدة أن من يقع عليهم العنف بحاجة إلى وسيلة فعالة للدفاع عنهم باتخاذ الإجراءات الوقائية والنظامية لضمان توفير الحماية والحد من الإيذاء والتصدي له.
وعرفت اللجنة الإيذاء بأنواعه وهو ما يتناول حالات الإيذاء الجسدي والإيذاء الجنسي والإيذاء النفسي كالسب والاستهزاء أو التحقير واللعن، كما أدخلت الامتناع عن توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر يترتب عليه شرعاً أو نظاماً إعطاء تلك الحقوق له من قبيل الإيذاء الذي يعاقب عليه مشروع النظام، وأيضا بعض الفئات التي يقع عليها الإيذاء كإيذاء أحد أفراد الأسرة من قبل العامل أو العاملة أو إيذاء المعلم من قبل الطالب أو المسؤول من قبل الموظف.

وحددت اللجنة الجهة المختصة بتنفيذ النظام بوزارة الشؤون الاجتماعية باعتبار أن لديها الإمكانيات البشرية من باحثين وباحثات والمؤسسات الإيوائية والخبرة التراكمية. وأوضحت أن مشروع النظام يهدف إلى ضمان الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، وإلى تقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية اللازمة للمساعدة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته، كما يهدف إلى نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه، ومعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

13 مليارا .. و555 تعثـُّرا!

المصدر: جريدة الإقتصادية الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/13/article_606561.html

عبدالله صايل

أن يخفق قطاع المقاولات في تسليم 555 مشروعاً، بقيمة 13 مليارا، فمن الواجب أن يتحرك "المراقبون" .. ولو بالتعليق، والتصريح عن رأيهم فيما يجري!! وعندما قررت "الرقابة" أن تكتفي بأضعف التبيان، فقد تكلمت.. معتبرة أن ما جرى مجرد (تعثر).. وصادقت على هذا، حذراً، وسائل إعلام! وما أظنه أصدق في وصف المشهد هو أن تكون العبارة كالتالي: "سقوط 13 مليار ريال بسبب التخاذل في تسليم 555 مشروعا تنمويا".

يا لطول حكايتك معنا يا تنمية! ولاستعادة القصة من بدايتها عليك أن تتخيل ما يلي:

في الحكاية أن هناك فاتنة اسمها "تنمية"، يحلم بها كثيرون من بني (نامٍ).. ولا يخطب ودها إلا اليقظ! غير أن أعتاب بابها ماثلة لراءٍ.. كجريء ونافذ وصاحب مال! ولكن الجميلة "تنمية" ما انفكت تشترط الصدق على كل متقدم للظفر بها. ولمّا منحوا فرصتهم.. وخاضوا الاختبار تلو الاختبار.. كثر اكتشاف العاجزين والساقطين. وتعذر الوفاء، واستحال الخذلان داء! هذا باختصار.

ويأبى 2011 أن يودعنا دون أن يكشف عن سقوط مبلغ بهذه "الجلافة"، وانتقال عبئه لعام ميلادي جديد. وهنا عليك أن تتخيل شيئاً آخر، وتحدث نفسك متسائلاً: ترى! كم عدد المتضررين من تعطل هذه المشاريع التنموية؟ كم قرية ستنتظر حتى يمهد لها طريق، وكم مدينة سيتزاحم ساكنوها عند مدخل "دائري" لم يكتمل تعبيده؟ وكم طفلا لن يجد حديقة؟.. واتركوا لخيالكم مطلق حريته في تخيل تبعات التأجيل من إحباط، وفقدان للثقة، وتبدية لأن يكون 2012 مثل المرحوم 2011! طالما أن المقاول سيكون في الغالب، نسخة فوتوغرافية عن سابقه!

من جهة أخرى، كيف يمكن أن نسمي فقدان أكثر من 23 مليون ريال في كل مشروع.. مجرد عثرة؟!؟ وعلى كذا.. متى تكون سقطة، ومشكلة.. وجريمة؟ وكيف ستتم معاقبة "صنف" المقاولين هذا؟ هل سيتم وضعهم في قوائم سوداء لكي يتأدب ولا يعود للتقديم على مشروع هو ليس ندا له؟ أم هل سيتم تعليق لافتات عملاقة تحمل عبارة "فاسد" أو حتى "مش كويس" على أسوار مؤسساتهم التي تعرف جهة الترسية مكانها جيدا!!

أنا مندهش جداً! كيف يمكن لـ 13 مليار ريال ألا تثبت وجودها ولا تجد بسببها دليلاً على إنجاز عمل تنموي في أرض الواقع! أتمنى ألا تكون الآلة الحاسبة التي رصدت هذه الأرقام صينية الصنع! ولهذه الأمنية سبب.. فالمقاولون يشتكون من عدم وفاء الاعتمادات! وأن التكلفة الحقيقية لبعض المشاريع تجاوزت المرصود في الوقت الراهن!

هل يعقل! 13 مليارا لا تقيم 555 مشروعا تنمويا.. بعضها متناهية النحافة (رصف، تشجير... إلخ)!! من هنا، أخشى أن يأتي يوم ــ تتعثر ــ فيه 26 مليارا عن إنجاز 333 مشروعا تنمويا، ونضطر لتسميتها "هفوة"! لتخرج العناوين الرئيسة بنهاية العام الميلادي قائلة: "(هفوة) 26 مليارا (تعكرف) 333 مشروعا تنمويا"!!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إيقاف التعاملات المالية والتجارية والإلكترونية والتشهير بالمخالفين

"التجارة" للاقتصادية: سياسة تموينية تردع المتلاعبين بالسلع وتوقف تعاملاتهم

المصدر: جريدة الإقتصادية الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/13/article_606575.html

عبد الله البصيلي من الرياض

أكدت لـ "الاقتصادية" وزارة التجارة والصناعة أن التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء أمس في عدد من الأحكام الواردة في قواعد السياسة التموينية ستكون رادعة للمتلاعبين في السلع المحلية سواء من حيث الأسعار، أو التخزين، أو تكوين تحالفات مضرة بالسوق، بالنظر إلى أنه على ضوء ضبط المخالفات سيتم وقف جميع التعاملات المؤثرة في عمل التاجر، والتشهير بالمخالف في الصحف على نفقته، وذلك بعد أن يتم ضبطه وإقرار العقوبة عليه من قبل الجهات المختصة، وبالتالي امتثاله للإجراءات والممارسات النظامية.

وقال عبد الرحمن العبد الرزاق وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون المستهلك إنه إلى جانب أن التعديلات الجديدة تحد من تلاعب التجار في أسعار السلع وتضبط السوق، فإنها منحت صلاحيات أكثر لوزير التجارة من حيث تشكيل لجان الضبط، وتطبيق العقوبات الرادعة من قبل "الداخلية" و"التجارة" وإمارات المناطق.

وأكد العبد الرزاق أن القرار ينم عن حرص خادم الحرمين وولي عهده على المواطن، وسعيهما إلى خلق سوق تجارية عادلة للمستهلك والتاجر من خلال ضبط الممارسات المخلة بكفاءة السوق وتطبيق النظام بحقها.

وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:

أقرت السعودية أمس إجراء عشرة تعديلات في عدد من الأحكام الواردة في قواعد السياسة التموينية، حيث تضمنت إيقاف التعاملات الإلكترونية والتجارية والمالية على المخالف الذي يتم إيقاع العقوبة عليه ولا ينفذها خلال مدة 15 يوماً من تاريخ صدورها، على أن يراعى في الفترة المحددة الأعياد، والمناسبات الوطنية.

وجاء في التعديلات التي أصدرها مجلس الوزراء أمس تولي لجان من وزارة الداخلية إثبات المخالفات (إمارات المناطق، والمحافظات)، وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، يصدر بتشكيلها وتحديد عددها قرار من وزير التجارة والصناعة.

وأوضح لـ "الاقتصادية" عبد الرحمن العبد الرزاق وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون المستهلك، أن السياسة التموينية الجديدة ستكون رادعة للمتلاعبين في السلع المحلية سواء من حيث الأسعار، أو التخزين، أو تكوين تحالفات مضرة بالسوق، بالنظر إلى أنه في ضوء ضبط المخالفات سيتم وقف جميع التعاملات المؤثرة في عمل التاجر، والتشهير بالمخالف في الصحف على نفقته، وذلك بعد أن يتم ضبطه وإقرار العقوبة عليه من قبل الجهات المختصة، وبالتالي امتثاله للإجراءات والممارسات النظامية.

وأكد العبد الرزاق أن القرار ينم عن حرص خادم الحرمين وولي عهده الأمين على المواطن، وسعيهما إلى خلق سوق تجارية عادلة للمستهلك والتاجر من خلال ضبط الممارسات المخلة بكفاءة السوق وتطبيق النظام بحقها.

وقال وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون المستهلك إنه إلى جانب أن التعديلات الجديدة تحد من تلاعب التجار في أسعار السلع وتضبط السوق، فإنها منحت صلاحيات أكثر لوزير التجارة من حيث تشكيل لجان الضبط، وتطبيق العقوبات الرادعة من قبل "الداخلية" و"التجارة" وإمارات المناطق.

وأضاف: "في حال لاحظت الوزارة أي ممارسات غير نظامية في السلع فإنها قد تخضعها لأحكام التنظيم التمويني في الأحوال غير العادية، إلى جانب تطبيق الإجراءات التي نصت عليها قواعد السياسة التموينية".

وتابع: "من خلال التعديلات الجديدة في السياسة التموينية سيتم تطبيق العقوبات بعد أن يتم تحرير محاضر ضبط نظامية، أي أن القرارات لن تكون ارتجالية، والهدف النهائي منها استقرار الأسعار، والتكامل، والتنافس بين التجار بالطرق النظامية التي تبتعد عن التلاعب المتمثل في المغالاة في الأسعار، والفاتورة، وتصب في نهاية الأمر في مصلحة المستهلك".
وفي شأن تقديم البيانات الصحيحة للوزارة من قبل التاجر اعتبر العبد الرزاق أنه من خلال تشديد السياسة التموينية على التزام التاجر بتزويد الوزارة بالمعلومات الصحيحة، ومعاقبة من يقدم عكس ذلك أو يمتنع في الأساس، فستتمكن الوزارة من استقصاء المعلومات التي تحتاج إليها بكل دقة، وبالتالي تصدر قراراتها بناء على ذلك.
وكان قرار مجلس الوزراء قد تضمن رفع محاضر ضبط المخالفات والعقوبات المقترحة لكل مخالفة إلى وزير الداخلية، لإصدار القرار اللازم لتطبيق العقوبة، ويصدر وزير الداخلية قرار العقوبة، ويبعث القرار إلى إمارة المنطقة التي وقعت فيها المخالفة، إلى جانب تولي إمارة المنطقة التي وقعت فيها المخالفة تنفيذ القرار.
كما نصت التعديلات على أن تنفذ وزارة الشؤون البلدية والقروية في المدينة التي وقعت فيها المخالفة عقوبة الإغلاق إذا تضمن القرار ذلك، فيما يتحمل المخالف جميع تكاليف الإغلاق، مع قيام وزارة التجارة والصناعة بإصدار بيان صحافي يتضمن أسماء المخالفين والعقوبات الموقعة عليهم وأسبابها، إضافة إلى مخاطبة الصحف المحلية لنشر القرار الصادر بالعقوبة على نفقة المخالف.
وأقر مجلس الوزراء تعديل الفقرة (هـ) من البند (ثانياً) من القرار، لتكون: "كل مصنع محلي باع منتجاته أو عرضها للبيع بأكثر من السعر الذي تحدده وزارة التجارة والصناعة"، وتعديل الفقرة (ج) من البند (ثالثاً) من القرار، لتكون: "كل تاجر أصدر فاتورة سلعة بأكثر من سعرها الذي حددته وزارة التجارة والصناعة"، مع تعديل الفقرة (د) من البند (ثالثاً) من القرار لتكون بالنص الآتي: "كل تاجر زود وزارة التجارة والصناعة بمعلومات وبيانات غير صحيحة، أو امتنع عن تزويدها بالبيانات المطلوبة".
وأوضح المجلس أن التعديلات جاءت بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التجارة والصناعة في شأن الإجراءات والخطوات المقترحة لضمان توفير مواد السلع التموينية في السوق المحلية وبأقل الأسعار الممكنة بما في ذلك مادة حديد التسليح، وما رفعه رئيس هيئة الرقابة والتحقيق في شأن الموضوع، وتوصيتي اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (31/13) وتاريخ 1431/4/26هـ ورقم (32/30) وتاريخ 1432/6/26هـ، حيال مناسبة تعديل عدد من الأحكام الواردة في قواعد السياسة التموينية، وأنه بناء على ذلك وافق مجلس الوزراء على إجراء تعديلات في عدد من الأحكام الواردة في قواعد السياسة التموينية، الصادر بشأنها قرار مجلس الوزراء رقم (855) وتاريخ 1396/5/26هـ.

بعد أشهر من الانتظار وعلى الرغم من تضرر أصحاب الأراضي
قضية إيقاف فسوحات البناء لأراضي جلاجل تعاد للمجلس البلدي للدراسة وإبداء الرأي

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111213/ln58d.htm

جلاجل - وليد المجلي
بعد ما يزيد على السبعة أشهر من قرار بلدية جلاجل ، بوقف منح رخص البناء في المخطط (204 أ) أعادت أمانة منطقة الرياض ، أوراق الشكوى المقدمة لها منذ ستة أشهر من قبل بعض الأهالي المتضررين من ذلك القرار الذي اعتبروه جائراً من وجهة نظرهم لاعتبارات عدة تضمنتها شكواهم معللين ذلك بأن تملكهم لأراضيهم كان إما عن طريق منحهم إياها بصكوك شرعية أو عن طريق شرائها بمبالغ ماليه عالية . هذا وقد كانت تحويل المعاملة كاملة بما فيها الشكوى واستفسار البلدية عن الوضع وكيفية علاجه ليس بقرار يلزم تنفيذه ، وإنما من أجل عرضه على المجلس البلدي للدراسة وإبداء الرأي

حول هذه القضية التي قد تمتد عدة سنوات قادمة . هذا وتعود تفاصيل إشكالية المخطط بعد أن قام المسئولون بالقسم الفني بالبلدية بوقف منح تصاريح البناء في ذلك الجزء من المخطط ، وطلبهم من أصحاب تلك الأراضي باستخراج الفسح من الأمانة العامة بمنطقة الرياض حيث اعتبرت بلدية جلاجل وبناءً على محضر مشترك بين الإمارة والبلدية والدفاع المدني بأن تلك المنطقة من المخطط تعتبر كمجرى للسيل ، وهو ما أعتبره أصحاب تلك الأراضي أمراً كان معروفاً لدى الجميع ولم يكن حدث قد نتج مؤخراً ليصبح موضوعاً يستوجب التدخل وإيقاف منح التصاريح للبناء في تلك المنطقة بالتحديد مع تحفظهم على اعتبار تلك المنطقة بالفعل مجرى للسيل ، كما أن البعض نسب هذا القرار لكون المجرى أحد أهم مصادر المياه التي تستفيد منها منطقة مزارع القري الواقعة جنوب المخطط بعد هطول الأمطار . هذا وسيقوم المجلس البلدي بإجراء دراسة للموقع وبالتأكيد ستقوم بأخذ رأي هندسي لإيجاد حل يساهم في سرعة الخروج من هذه الإشكالية .

الاتفاقية تمكن النزلاء من إكمال تعليمهم الجامعي أثناء محكوميتهم

جامعة شقراء توقع مذكرة تفاهم مع المديرية العامة للسجون

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111213/ln56d.htm

شقراء- عبدالله المقحم ومحمد الحميضي

وقعت جامعة شقراء ، والمديرية العامة للسجون ، مذكرة تفاهم لتنفيذ وإنجاح مشروع تعليم النزلاء في سجون محيط اختصاص جامعة شقراء المكاني ، وذلك في مقر المدينة الجامعية بمحافظة شقراء . وتشتمل المذكرة على اتفاقية تعاون مشتركة في إقامة برنامج التعليم الجامعي للسجناء الذي يهدف إلى استغلال وقت محكوميتهم بالتعليم والتأهيل الذي سيساهم بإذن الله عز وجل وتوفيقه في إبعادهم عن مواطن الجريمة وأسبابها . إضافة إلى تنفيذ الدراسات والبحوث والاستشارات والدورات التدريبية والبرامج من خلال وحدة الاستشارات النفسية للسجناء وذويهم ، وذلك انطلاقاً من دور الجامعة فيما يختص بمجالات الوقاية من الجريمة . ويأتي ذلك تنفيذاً للأمر السامي الذي يقضي بإعفاء السجناء من رسوم الدراسة الجامعية ، وإتمام دراستهم وتعليمهم في الجامعات الحكومية .

وقد تم توقيع مذكرة التفاهم عن جامعة شقراء معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور سعيد الملة ، وعن المديرية العامة للسجون مدير عام المديرية اللواء الدكتور علي الحارثي .

وأكد الدكتور الملة أن توقيع هذه الاتفاقية يأتي امتداداً للتعاون مع القطاعات الحكومية في كل ما يخدم مصلحة هذا الوطن المعطاء .

وتقدم الجامعة بموجب هذه الاتفاقية خبراتها العلمية في مجال اقتراح المناهج الدراسية والكتب والمراجع المرتبطة بالبرنامج وأعضاء هيئة التدريس والبت في جميع أمور النزلاء المتعلقة بطلباتهم وبتسجيلهم ، وإدارة شؤونهم الدراسية .

وتتمثل آليات التنفيذ في تشكيل فريق عمل من كلا الطرفين لمتابعة آليات التنفيذ على أن تتوفر المرونة والصلاحيات للعمل بشكل مشترك لتحقيق الأهداف المتفق عليها ، وللفريق حق اقتراح البدائل المناسبة لآلية التعاون على أن يتم الموافقة عليها من الطرفين .

حريق مفتعل يخلي 425 طالبة ومعلمة بمكة المكرمة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=79157&CategoryID=5

مكة المكرمة: ابتسام شقدار، نجوى عواش
فتحت الجهات الأمنية بالعاصمة المقدسة تحقيقا موسعا مع عدد من الطالبات بالمدرسة السابعة عشرة المتوسطة بحي المنصور، للوصول إلى الطالبات المتسببات في حريق بسيط نشب بدورة المياه. وكانت 5 فرق دفاع مدني متنوعة الاختصاص بقيادة مدير إدارة الدفاع المدني بالعاصمة المقدسة العميد جميل أربعين، تمكنت من إخماد حريق نشب ظهر أمس في دورة مياه تقع بالدور الأرضي من المدرسة، وإخلاء الطالبات والمعلمات البالغ عددهن 425 طالبة ومعلمة عن طريق فرق الإنقاذ، وتطبيق خطة الإخلاء تحت إشراف مديرة المدرسة والمعلمات.
وأوضح الناطق الإعلامي للدفاع المدني بالعاصمة المقدسة العقيد علي المنتشري، أن الحريق كان محدودا داخل دورة مياه وأُخمد ولله الحمد، مؤكدا أن التحقيقات الأولية التي أجراها ضباط التحقيق بالدفاع المدني أثبتت وجود شبهة جنائية، فأحيل ملف القضية إلى مركز الشرطة لاستكمال التحقيق.
من جانبه، أكد الناطق الإعلامي لشرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان أن التحقيقات ما زالت جارية للوصول إلى الطالبات المتسببات في الحريق ومن ثم إحالتهن إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.
إلى ذلك، قال المحامي والمستشار القانوني محمد بن نهار إن العقوبة التعزيرية التي تشمل السجن والجلد ستطبق بحق الطالبات التي تثبت تحقيقات الجهات الأمنية تورطهن في الحريق، بعد إحالتهن إلى المحكمة الجزئية.

عضو بالشورى يصف نظام الحماية من الإيذاء بـ"فك بلا أسنان"

انتقادات لطريقة معالجته للمشكلة.. ومطالب بتوضيح المقصود بـ"الإيذاء الجنسي"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=79142&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح
اعتادت قبة مجلس الشورى على الانتقادات اللاذعة والملاحظات المختلفة والواسعة التي يطلقها أعضاء المجلس تحتها وتطال أنظمة المؤسسات والأجهزة الحكومية، غير أن الذي بدا مختلفا خلال جلسة أمس هو أن يمتد الانتقاد لنظام متكامل والتأكيد بأن نتائجه ستنعكس على أهدافه.
هذا ما ذكره الدكتور سعود السبيعي خلال مناقشة مشروع نظام الحماية من الإيذاء وأكد أن النظام يحمي الضحية ويخلق مشاكل أخرى، من خلال نقل الضحية من كنف أسرتها إلى دور إيواء، مؤكدا أن ذلك يزيد من الوضع سوءا وفي الوقت

نفسه يترك المعتدي في منزله حتى إثبات إدانته، ولفت السبيعي إلى أن النظام يحمي المرأة من الإيذاء الجنسي في المنزل والعمل، فماذا عن الأماكن العامة والأسواق.
وامتد انتقاد الأعضاء للنظام إلى تشبيهه بـ"الفك بلا أسنان" بحسب ما جاء على لسان الدكتور عبدالله الدوسري الذي أكد أن النظام لا يوجد فيه أي مواد تتحدث عن العقوبات في حق المعتدي، واقترح أن يكون عنوان النظام الحماية من الإيذاء والتحرش الجنسي.

نظام الحماية

وكان مجلس الشورى شرع أمس في مناقشة مشروع نظام الحماية من الإيذاء الذي جاء بطلب وزارة الشؤون الاجتماعية ودمج مشروع نظام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بمشروع نظام الإيذاء، ليكونا تحت مسمى "نظام الحماية من الإيذاء".
ووجه عدد من أعضاء المجلس انتقادات مختلفة للنظام، وطالب الدكتور فهد العنزي أن يعدل اسم النظام إلى نظام الحماية من الإيذاء غير المشروع، فيما وصف الدكتور خضر القرشي تعريف كلمة الإيذاء الجنسي في النظام بأنه تعريف فضفاض وهو بحاجة إلى تحديد على عكس التعريف الموجود في مشروع الحكومة الذي كان محددا وواضحا.
من جهته، أكد الدكتور فهاد الحمد أن النظام فقد هويته وأنه بحاجة إلى بوصلة لتحديد تلك الهوية خاصة أنه يتداخل مع العديد من الأنظمة المعمول بها وغير واضح.
واستمع المجلس أمس إلى تقرير من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام الحماية من الإيذاء الذي يتألف من 16 مادة.

حالات العنف

وأكدت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب أنها عقدت عدة اجتماعات استضافت خلالها العديد من مندوبي ومندوبات القطاعين الحكومي والأهلي المهتمين بهذا الشأن لاستطلاع آرائهم من أجل مناقشة الموضوع، وأوضحت اللجنة أن النظام تناول جوانب مهمة تكفل حق الحماية لمن وقع عليه الإيذاء كواجبات من يطلع على حالات العنف، وإجراءات الإبلاغ عنها، وآلية استقبال البلاغات والتعامل معها، وحماية المبلغ، ومساءلة المخالف لأحكام النظام مما يكفل الحماية لمن يتعرض للإيذاء.
وشددت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب على أهمية هذا النظام في حماية الفئات التي يقع عليها الإيذاء خاصة بعد ظهور مؤشرات العنف الأسري وتأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع.
وحددت لجنة الأسرة والشباب الجهة المختصة بتنفيذ النظام بوزارة الشؤون الاجتماعية لأن لديها الإمكانات البشرية من باحثين وباحثات والمؤسسات الإيوائية والخبرة التراكمية.
وعرفت اللجنة الإيذاء بأنواعه وهو ما يتناول حالات الإيذاء الجسدي والإيذاء الجنسي والإيذاء النفسي كالسب والاستهزاء أو التحقير واللعن، فيما أدخلت اللجنة نص الامتناع عن توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر يترتب عليه شرعا أو نظاما إعطاء تلك الحقوق له من قبيل الإيذاء الذي يعاقب عليه مشروع النظام.
ووافق المجلس في نهاية المناقشة على طلب اللجنة على إعطائها فرصة للرد على مداخلات وملاحظات الأعضاء في جلسة مقبلة.

اتفاقية التعاون

على صعيد متصل، وافق المجلس أمس على مشروع اتفاقية التعاون الأمني بين حكومة المملكة ونظيرتها الماليزية والتي تأتي تأكيدا على جهود المملكة في محاربة الجريمة بمختلف أنواعها، ومكافحة الأنشطة الإرهابية بالمشاركة مع الدول الشقيقة والصديقة بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأنها.
وأقر المجلس إلغاء تحفظ المملكة على فقرتين من مشروع انضمام المملكة إلى معاهدة التعاون في شأن البراءات ولائحتها التنفيذية المعقودة في واشنطن بتاريخ 19 يونيو 1970، ومعاهدة قانون البراءات ولائحتها التنفيذية التي اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي في الأول من يونيو 2000، بعد ذلك استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، التي ستتيح لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية العمل في إطار هاتين الاتفاقيتين على المستوى الدولي.

مذكرة تفاهم

واستمع المجلس إلى تقرير من لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن مشروع مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الصحة بين وزارة الصحة في المملكة ووزارة الصحة في المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية.
ووافق المجلس على مشروع المذكرة التي تتألف من 7 فقرات.

سكان ميقوع يقطعون 200 كيلومتر لصرف رواتبهم

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=79038&CategoryID=5

دومة الجندل: محمد الحسن
يقطع حوالي 5 آلاف مواطن من سكان مركز ميقوع بمحافظة دومة الجندل 200 كلم ذهاباً وإياباً عند رغبتهم في استخدام الصرافات الآلية، حيث لا يستطيعون سحب المبالغ المالية، إلا من خلال أجهزة الصراف الآلية الواقعة في محافظة دومة الجندل.
ويكتظ الزحام عند الصرافات يوم 25 من كل شهر عند صرف الرواتب الشهرية، وكذلك خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان، لشراء مستلزمات عيد الفطر المبارك، وقبيل أيام عيد الاضحى المبارك.
وطالب المواطن سليمان الشراري مؤسسة النقد العربي السعودي بمخاطبة البنوك، لتركيب صرافات آلية في مركز ميقوع لحاجتهم الماسة إليها.
وقال عدد من المواطنين إنهم يضطرون للسفر لمحافظة دومة الجندل " 200 كلم ذهابا وإياباً" لاستخدام جهاز الصرف الآلي من أجل صرف رواتبهم، وتسديد فواتير الخدمات، مؤكدين أن المستفيدين من معاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي وخاصة كبار السن يضطرون إلى السفر لصرف مستحقاتهم، علماً بأن عدد سكان ميقوع يبلغ أكثر من 5000 مواطن.
وأضافوا أن المركز يضم أكبر المشاريع الزراعية بمنطقة الجوف، ويقع على طريق الجوف - تبوك، ولا يوجد به صراف آلي لأي فرع من البنوك.
من جانبه، بين مدير إدارة الإشراف البنكي بمؤسسة النقد العربي السعودي فهد بن إبراهيم المفرج، أن المؤسسة خاطبت البنوك المعنية بشأن فتح صرافات آلية بمركز ميقوع، وأن المؤسسة تلقت ما يفيد بأنهم يعملون على زيادة التوسع، ونشر الخدمات المصرفية في جميع أنحاء المملكة، وسيتم إدراج طلب فتح الصرافات الآلية بميقوع بخططهم المستقبلية قريباً.

90 ٪ من المشاريع متعثرة لعدم اكتمال الإجراءات

الحمادي يحذر من مرحلة جفاف السوق من الأيدي العاملة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/344471

سالم الشريف- الرياض
طالب رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين فهد الحمادي بحقوق المقاولين لاتمام انجاز المشاريع العملاقة، وقال خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده امس بمجلس الغرف السعودية بالرياض: من حقنا المطالبة بحقوقنا لإنجاز المشاريع العملاقة وعدم تعثرها في المملكة، ونؤكد أنه ليس صحيحا ما يتردد بأن المقاول الوطني غير قادر على تنفيذ المشاريع الكبرى في المملكة، والدليل على ذلك نجاح شركة وطنية رائدة في تنفيذ مشروع تصريف سيول جدة.

وأشار إلى أن برنامج «نطاقات» برنامج ممتاز، لكن قطاع المقاولات 80 % من العاملين فيه عمال عاديون، والنسبة الباقية هي لذوي الاختصاص كالنجارين وسائقي خلاطات و قلابات وغيرها من المهن، لذلك نطالب وزارة العمل بتصنيف المهن داخل القطاع حتى نعرف ما هي المهن التي من الممكن أن يشغلها السعوديون».

وحذر الحمادي من إمكانية ارتفاع تكاليف البناء في المملكة، مضيفا: نخشى أن نصل إلى مرحلة جفاف السوق من الأيدي العاملة مما سيزيد من حدة التكاليف على المستهلك النهائي، كما أنه فرصة للشركات الأجنبية للدخول إلى السوق والسيطرة على الأسعار.

وأوضح الحمادي أنهم في لجنة المقاولين الوطنية لم يلمسوا حتى الآن أي تفاعل من قبل وزارة العمل لحل الوضع الراهن المتعلق بنطاقات.

من جانبه أكد عضو اللجنة الوطنية للمقاولين سعد المبطي أن المقاولين مازالوا يتلقون الضرب على رؤوسهم وهم صامتون، مؤكدا في هذا الصدد انه عندما تتعثر المشاريع لأي سبب كان يتهم المقاول بأنه المتسبب في ذلك، ولكن الصحيح أن 90 % من المشاريع متعثرة بسبب عدم اكتمال إجراءاتها اللازمة كالتصاميم وعدم توفر الأيدي العاملة، وعدم انتظام الدفعات المالية وغيرها.

من جهته قال نائب رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين المهندس مهند العزاوي : أغلب مهن قطاع المقاولات يدوية وحرفية، ولا توجد أي معاهد متخصصة في تدريب الشباب للعمل في هذه المهن، مشيرا إلى أن القطاع يحتاج إلى تصنيف المهن ووضع حد أدنى للأجور كي يتمكن الشاب السعودي من أداء عمله المطلوب منه على أكمل وجه.

وحول تأخر تدخل لجنة المقاولين في توضيح موقفهم من نطاقات قال العزاوي : نحن لم نتأخر، كنّا قد اجتمعنا مع الاستشاري المختص في برنامج نطاقات واتفقنا على نسب معينة لتوطين الوظائف، إلا إننا فوجئنا بتغير النسبة».

المقاولون: تعبنا.. والمشاريع الحكومية لن ينجزها حتى "مقاولو المريخ"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=79175&CategoryID=2

شجاع البقمي :

كان لأعضاء اللجنة الوطنية للمقاولين أمس رأي مختلف، وهم يواجهون اتهامات التسبب في تعثر المشاريع، فأعلنوا في مؤتمر صحفي عقد بمقر مجلس الغرف بالرياض أن نحو 90 % من المشاريع الحكومية المتعثرة ليست بسبب المقاول، بل تعود إلى "عدم اكتمال الإجراءات الحكومية المتعلقة بها".

وبحسرة تحدث المقاولون حول ما قالوا إنها "مزايا ينالها المقاول الأجنبي تجعله أكثر ارتياحا في تنفيذ المشاريع"، وأضافوا "تعبنا ونحن نتحمل الضرب على رؤوسنا، فيما يخص اتهامنا بالتسبب في تعثر إنجاز المشاريع، التي لن ينجزها أي مقاول في الموعد المحدد ولو كان من المريخ".

وقال رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين فهد الحمادي خلال المؤتمر "من حقنا المطالبة بحقوقنا لإنجاز المشاريع الجبارة وعدم تعثرها، ونؤكد أنه ليس صحيحا ما يتردد بأن المقاول الوطني غير قادر على تنفيذ المشاريع الكبرى".

ولفت الحمادي إلى أن بعض المهن لا تقبل التوطين، معتبرا أن إيجاد ما نسبته 7 % من السعوديين للعمل داخل القطاع "أمر صعب للغاية"، ومحذرا من ارتفاع تكاليف البناء إذا وصل السوق "إلى مرحلة الجفاف من الأيدي العاملة".

تهامس أعضاء اللجنة الوطنية للمقاولين قبيل مؤتمرهم الصحفي للحديث حول علاقتهم ببرنامج نطاقات أمس بقولهم:"دعونا نبدأ مؤتمرنا الصحفي حتى لا يتبادر إلى أذهان الصحفيين بأننا نتعثر بعقد المؤتمر، كما يصور البعض بأننا سبب في تعثر المشاريع الحكومية".

وبدا المقاولون في المؤتمر الذي عقد بمقر مجلس الغرف بالرياض، أكثر حدة في الطرح وهم يؤكدون أن ما نسبته 90 % من المشاريع الحكومية المتعثرة في المملكة ليست بسبب المقاول، مرجعين سبب تعثرها إلى عدم اكتمال الإجراءات الحكومية المتعلقة بها.

وبدا صوت المقاولون أكثر حدة في الطرح وهم يؤكدون أن المزايا التي ينالها المقاول الأجنبي تجعله أكثر ارتياحا في تنفيذ المشاريع، مطالبين بضرورة توحيد العقود الحكومية بصيغة "الفيدك" كي يتمكنوا من إكمال مشاريعهم بنجاح، وقالوا "تعبنا ونحن نتحمل الضرب على رؤوسنا، فيما يخص اتهامنا بالتسبب في تعثر إنجاز المشاريع، التي على الوضع الحالي لن ينجزها أي مقاول في الموعد المحدد ولو كان من المريخ".

وطالب المقاولون خلال المؤتمر بضرورة أن تضع وزارة "العمل" تصنيفا خاصا بالمقاولين فيما يتعلق ببرنامج نطاقات، وقالوا "نريد من الوزارة أن تبين لنا ما هي المهن التي من الممكن توطينها"، مشيرين إلى أن سبب الفجوة الحالية بين الباحثين عن العمل والشركات عدم وجود قاعدة بيانات لدى "العمل" يتم من خلالها معرفة السير الذاتية للباحثين عن العمل ومؤهلاتهم.

وقال رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين فهد الحمادي خلال المؤتمر:"من حقنا المطالبة بحقوقنا لإنجاز المشاريع الجبارة وعدم تعثرها، ونؤكد أنه ليس صحيحا ما يتردد بأن المقاول الوطني غير قادر على تنفيذ المشاريع الكبرى في المملكة، والدليل على ذلك نجاح شركة وطنية رائدة في تنفيذ مشروع تصريف سيول جدة".

وأشار إلى أن "نطاقات" برنامج ممتاز وتشكر عليه "العمل"، إلا أنه استدرك قائلا "لكن قطاع المقاولات 80 % من العاملين فيه عمال عاديون، والنسبة الباقية هي للنجارين وسائقي خلاطات وقلابات وغيرها من المهن، لذلك نطالب وزارة العمل بتصنيف المهن داخل القطاع حتى نعرف ما هي المهن التي من الممكن أن يشغلها السعوديون".

وأوضح أن بعض المهن قابلة للتوطين في قطاع المقاولات والبعض الآخر غير قابل، معتبراً إيجاد ما نسبته 7 % من السعوديين للعمل داخل القطاع بهدف التواجد في النطاق الأخضر أمر صعب للغاية.

وحذر الحمادي من إمكانية ارتفاع تكاليف البناء في المملكة، وقال "نخشى أن نصل إلى مرحلة جفاف السوق من الأيدي العاملة مما سيزيد من حدة التكاليف على المستهلك النهائي، كما أنه فرصة للشركات الأجنبية للدخول إلى السوق والسيطرة على الأسعار".

وأكد أن اللجنة لم تتسلم حتى الآن أي تفاعل من قبل وزارة العمل لحل الوضع الراهن المتعلق بنطاقات.

من جهته قال نائب رئيس اللجنة الوطنية للمقاولين المهندس مهند العزاوي :"أغلب مهن قطاع المقاولات يدوية وحرفية، ولا توجد أي معاهد متخصصة في تدريب الشباب للعمل في هذه المهن"، مشيرا إلى أن القطاع يحتاج إلى تصنيف المهن ووضع حد أدنى للأجور كي يتمكن الشاب السعودي من أداء عمله المطلوب منه على أكمل وجه.

واعتبر عدم وجود قاعدة بيانات للباحثين عن العمل ومؤهلاتهم لدى وزارة العمل سببا في الفجوة الحالية بين الباحثين عن العمل والشركات بمختلف قطاعاتها، مضيفا "الشركات تتذمر من الإعلان عن الوظائف الموجودة لديها بالطرق التقليدية كالإعلان في الصحف وخلافه، لا بد من تدخل وزارة العمل في هذا الجانب بإيجاد قاعدة البيانات".

وقال إن المتضرر من تأخر المشاريع بسبب عدم اكتمال الإجراءات ذات العلاقة أو تجفيف السوق من العمالة بسبب نطاقات ليس فقط المقاول، بل إن المواطن المستفيد من هذه المشاريع أو الذي يبحث عن إنشاء مشروع خاص من الممكن ارتفاع حجم التكاليف النهائية عليه".

وفي رده على سؤال "الوطن" حول تأخر تدخل لجنة المقاولين في توضيح موقفهم من نطاقات قال العزاوي :"نحن لم نتأخر، كنّا قد اجتمعنا مع الاستشاري المختص في برنامج نطاقات واتفقنا على نسب معينة لتوطين الوظائف، إلا أننا فوجئنا بتغير النسبة ورفعها إلى 7 % للدخول ضمن النطاق الأخضر".

وحول صورة المقاول الوطني السلبية لدى أذهان الناس، رد العزاوي بقوله :"هذه الصورة تأتي في ظل اتهامنا بالتسبب في تأخر تنفيذ المشاريع، ولكن في ظل عدم اكتمال الدراسات والإجراءات الخاصة بالمشاريع الحكومية المتعثر إنجازها في الموعد المحدد لن ينجح أي مقاول في تنفيذها حتى ولو كان من المريخ".

من جانبه أكد عضو اللجنة الوطنية للمقاولين سعد المبطي خلال المؤتمر أن المقاولين مازالوا يتلقون الضرب على رؤوسهم وهم صامتون، وقال "عندما تتعثر المشاريع لأي سبب يتهم المقاول بأنه المتسبب في ذلك، ولكن الصحيح أن 90 % من المشاريع الحكومية متعثرة بسبب عدم اكتمال إجراءاتها اللازمة كالتصاميم وعدم توفر الأيدي العاملة، وعدم انتظام الدفعات المالية وغيرها".

وحول "نطاقات" قال المبطي :"مستعدون بأن ندفع أموالا لتدريب الشباب على العمل تحت مظلة وزارة العمل في المهن التي يريدونها، ولكن لا نتمنى من الوزارة أن تبعدنا من النطاق الأحمر، كي نتمكن من إكمال مشاريعنا".
إلى ذلك أكد عضو لجنة المقاولين المهندس صالح الهبدان أن "نطاقات" كفكرة ممتاز جدا ويستحق الاحترام، إلا أنه استدرك قائلا "أحيانا نحرق بعض الأنظمة بسرعة التنفيذ دون أن يكون هنالك دراسة للواقع، أو حتى تدرج في عملية التنفيذ، خصوصا أن قطاع المقاولات يملك أكبر عدد من العمالة في المملكة".

نائب الرئيس:المرأة ستشارك الرجل في كل ما يطرح تحت قبة "الشورى"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/338932

لا شيء تنتظره المرأة السعودية المتأملة بدخول مجلس الشورى للمرة الأولى في تاريخها إلا موعد بدء الدورة المقبلة، وستدخل المرأة لتصبح عضواً كاملاً في المجلس، وتشارك في جميع الآراء من دون تقييد
وجاء تأكيد عملها بجانب الرجل من دون نقصان على لسان نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر الحجار، الذي أعلن أنها ستعامل مثل الرجل «لها ما له وعليها ما عليه».
وأكد الحجار أن المرأة السعودية أصبحت اليوم مميزة ومتفردة في مختلف المجالات العلمية والعملية، وأنها «ستعامل داخل مجلس الشورى كالرجل تماماً».
وأضاف: «قرار خادم الحرمين الشريفين بمشاركة المرأة في مجلس الشورى يؤكد أهمية دورها في التفاعل والتناغم مع كل قضايا المجتمع أياً كانت إلى جانب مشاركتها الفاعلة في التنمية باعتبارها محوراً مهماً في نمو الوطن من أجل مستقبل أفضل عن طريق إبداء المرأة رأيها في كل ما يتعلق بالعملية التنموية أو تقديم الحلول والمقترحات لمواجهة كل العوائق والصعوبات التي تواجه المجتمع عموماً والمرأة خصوصاً».
ولفت إلى أن قرار خادم الحرمين يدل دلالة واضحة على أن المرأة هي في «قمة الأولويات»، وتجد العناية والرعاية اللتين وضعهما لها التشريع الإسلامي، «ولا بد لها من تفعيل مشاركتها في مجلس الشورى للاستفادة من آرائها وثقافتها ومؤهلاتها العلمية
وقال عضو في مجلس الشورى لـ«الحياة» (فضل عدم ذكر اسمه لعدم الاختصاص)، إن أعضاء الشورى يرحبون بدخول المرأة، مؤكداً أنه ليس من المتوقع أن تخصص المرأة في الشورى آراءها للقضايا التي تتعلق بها فقط، «وإنما ستكون حاضرة في المشهد كاملاً على كل التوجهات المختلفة.
وأضاف: «المرأة في المملكة اليوم لم تعد كما كانت بالأمس، بل أصبحت لدينا نساء مميزات في مختلف الجامعات في الطب والاقتصاد والسياسة وغيرها، وجميع القضايا التي تطرح على طاولة المجلس ستشارك المرأة فيها بالمستوى نفسه مؤيدة أو معارضة لما يقدمه زميلها الرجل».
وتابع: «المرأة لن يثنيها البعد أو الحديث من صالة مغلقة، وإنما سيقربها الرأي والتصويت على أي مشروع يأخذ حقه من النقاش تحت قبة المجلس».

الشورى يناقش مشروع نظام الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الندوة الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.alnadwah.com.sa/index.cfm?method=home.regcon&contentID=20111213120051&display=1

الرياض: الندوة
ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة والستين التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مشروع نظام الحماية من الإيذاء.
وأوضح الأمين العام المساعد لمجلس الشورى أحمد بن عبدالعزيز اليحيى أن المجلس استهل أعماله بالاستماع إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مشروع اتفاقية التعاون الأمني بين حكومة المملكة وحكومة ماليزيا.
ووافق المجلس بالأغلبية على مشروع الاتفاقية التي تأتي تأكيداً على جهود المملكة في محاربة الجريمة بمختلف أنواعها، ومكافحة الأنشطة الإرهابية بالمشاركة مع الدول الشقيقة والصديقة.
ثم استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن إلغاء تحفظ المملكة على بعض فقرات مشروع انضمام المملكة إلى معاهدة التعاون في شأن البراءات ولائحتها التنفيذية المعقودة في واشنطن بتاريخ 19 يونية 1970 م. ومعاهدة قانون البراءات ولائحتها التنفيذية التي اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي في الأول من يونية 2000 م.
وبعد المداولات وافق المجلس على إلغاء التحفظ على الفقرتين، التي ستتيح لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية العمل في إطار هاتين الاتفاقيتين على المستوى الدولي.
وبيّن اليحيى أن المجلس استمع إلى تقرير من لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن مشروع مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الصحة بين وزارة الصحة في المملكة ووزارة الصحة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
وقد وافق المجلس على مشروع المذكرة التي تتألف من سبع فقرات تهدف إلى ترسيخ وتوثيق التعاون بين البلدين في المجال الصحي على أسس المساواة والمنفعة المتبادلة، وتزيد من إمكانية اكتساب الخبرات التي ترفع من قدرة الوزارة على تحسين وتطوير الخدمات الصحية، والارتقاء بها في جوانب الخدمة والبحوث وتبادل الخبرات الطبية، وتطوير الكوادر الطبية.
بعد ذلك استمع المجلس إلى تقرير من لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مشروع نظام الحماية من الإيذاء الذي يتألف من ست عشرة مادة، يهدف مشروع النظام إلى ضمان الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، وإلى تقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية اللازمة للمساعدة ، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته.
كما يهدف المشروع إلى نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه، ومعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء، وإيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء بحالاته المتعددة. ورأى الأمين العام المساعد لمجلس الشورى أن مواد مشروع النظام تنبع من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف الذي تحكمه المملكة في مختلف شؤونها وأنظمتها كما يأتي انسجاماً مع التزام المملكة بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، واتفاقية مناهضة التعذيب.

باحث إسلامي: "عار على الرجال" من يبتز زوجته للمعاشرة الزوجية

بنات وزوجات لـ"سبق": أنقذونا من ابتزاز المحارم

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=10&id=172

دعاء بهاء الدين - ريم سليمان - سبق – جدة:
"سند، ظهر، سي السيد " تختلف المسميات باختلاف الزمان والمكان، بيد أنه تظل الحقيقة الراسخة في مجتمعنا العربي أن الرجل هو واحة الأمان للمرأة إذا ما تجاذبتها أمواج الحياة.
ومع تعقد المجتمعات وطغيان المادة ظهرت على السطح بعض السلوكيات الشاذة ارتكبها بعض الرجال بحق المرأة، وبات هناك نظام من نوع آخر، فأضحى الأخ ينبش مخالبه تجاه أخته، والزوج ينتهز الفرص لابتزاز زوجته أم أولاده، بل للأسف أصبح الأب "منبع الحب والحنان" عائقاً في طريق مستقبل ابنته.
"سبق" ترصد على استحياء شكوى بعض النساء من محارمهن وولاة أمورهن قبل أن تصبح صرخات تستنفر ضمير المجتمع، ولسان حالهن يردد "وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على المرء من وقع الحسام المهند".

جسد بلا روح

في البداية تحدثت "م ا" تحتفظ "سبق" باسمها، عن معاناتها مع أبيها قائلة: "أبي سبب أحزاني وآلامي، فمنذ تخرجي وعملي بالتدريس وهو يستولي على راتبي، وفي مرحلة شبابي رفض كل من يتقدم لخطبتي بحجة واهية وهى أنه لم يتقدم لي من يستحقني ويقدرني"، وبكل ألم تابعت حديثها: "مع امتداد عمري شعرت أني جسد بلا روح أصبحت بنكاً متحركاً يلبي رغبات أبي واحتياجاته فقط".
وبكل حسرة استكملت حديثها قائلة: "أنا الآن على مشارف الأربعين أتأمل عمري الذي ضاع هباء وأشعر أني أفتقد الأمان، غريقة بلا شراع يحميني"، وأوضحت "منذ فترة بسيطة تقدم لخطبتي رجل مناسب لي ثقافياً واجتماعياً، بيد أن أبي "ظل وجهه مسوداً" وقال لي بكل عصبية ولهجة آمرة: لن تتزوجي

حقارة ومذلة

"حياتي بلا معنى ولولا خوفي من رب العالمين لانتحرت "بهذه العبارات الدامية تحدثت "ن، أ" لـ"سبق" عن مأساتها قائلة: "ابتلاني الله بأخ تمنيت لو أصبح في طي النسيان، فهو سبب معاناتي، بعد وفاة أبي أصبح هو من يتولى رعايتي، وقد تعرف على أصدقاء السوء الذين أوقعوه في براثن الإدمان"، وتابعت حديثها بكل أسى: "تخلى أخي عن معاني الأخوة والرجولة، فأصبح يبتزني ويمتهن كرامتي".
وبصوت ممزوج بالبكاء واصلت حديثها قائلة: "اشترط أخي علي للسماح لي بالعمل أن أقيم علاقات مشبوهة مع شباب كي أحصل على النقود وأعطيه إياها لشراء حبوب الإدمان"، موضحة أنها رفضت بكل إباء هذا العرض الرخيص، وقد تعرضت للإهانة والضرب والعنف الذي كان من الممكن أن يودي بحياتها.
وصمتت عن الحديث ثم قالت: "أشعر بالحقارة والإهانة، وأكاد أجن عندما أتخيل فداحة الجريمة التي ارتكبتها بحق نفسي، وقد طحنتني الأيام بتروسها القاسية فأصبحت مجرمة وضحية في آن واحد".

ابتزاز مشروع

أما من رمزت لاسمها "فوز" فقالت لـ"سبق": "تزوجت وأنا مازلت طالبة في الثانوي واكتشفت أن زوجي لا يحترم كياني ولا يؤمن بدوري شريكة حياته، وقد عنفني أكثر من مرة كي أترك التعليم وأصبح كالقشة في مهب الريح".
وبنبرة غضب تابعت حديثها: "عندما رفضت طلبه ضربني وحبسني في المنزل، وذات مرة طلب مني رغماً عني "معاشرته زوجياً" كي يرضخ لطلبي في الذهاب إلى الجامعة، وافقت مضطرة وشعرت بالغثيان والرغبة في الهرب من بين يديه، وتساءلت ماذا افعل وأنا أحب الجامعة وأتمنى أن أحقق أحلامي من خلالها، وعلى الرغم أنه زوجي، بيد أني أشعر أني حقيرة لأني أخضع لابتزازه المشروع".

استغلال الرجل
بدورها أفادت المستشار الأسرية الدكتورة أريج داغستاني أن من أسباب ابتزاز المحارم للمرأة: "ضعف علاقتهم بالله، والجهل بالأمور الدينية الخاصة بحقوقها"، لافتة إلى اختلاط مفاهيم حقوق المرأة لديهم، مرجعة ذلك للتنشئة الاجتماعية للرجل والمرأة في المجتمعات التي تعتمد على العادات أكثر من الدين؛ ما نتج عنه من إهدار حق المرأة وجعلها فريسة سهلة للوقوع في براثن استغلال الرجل.
ودعت داغستاني الأسرة إلى توعية أبنائها بمعرفة حقوق المرأة "أخت أو أم أو بنت"، وكذلك تربيتهم على أسس علمية، دينية، نفسية حتى يستطيعوا بناء أسرة صحيحة نفسياً، قادرة على مواجهة الأعباء بتوازن واستمرار، لتعديل المفاهيم المغلوطة عن قوامة الرجل في الإسلام، وشددت على ضرورة الابتعاد عن العادات التي شوّهت مفاهيم الدين الصحيحة، وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والرجل وواجباتهم تجاه بعضهم .
السلطة الذكورية
فيما أرجع استشاري الطب النفسي الدكتور محمد الحامد أسباب استغلال الرجل لمحارمه للسلطة الذكورية التي تهيمن على المجتمعات المحافظة، لافتاً إلى أن هذه المجتمعات تفرز امرأة مسلوبة الشخصية عاجزة عن الدفاع عن حقوقها، ومن ثم تصبح لقمة سائغة في براثن استغلال الرجل.
وأوضح الحامد أنه في بعض الأحيان يعامل الرجل المرأة كـ"عبد"، و جزء من ممتلكاته يتصرف فيها كيفما يشاء وقتما يريد، معتبراً استغلال الرجل للمرأة والتعدي على ممتلكاتها تشكيكاً في رجولته خاصة في المجتمع الشرقي.
وتابع قائلاً: "من يستغل محارمه، يعاني من اضطراب في الشخصية وانحراف عقلي أو نفسي، موضحاً أنه قد يكون شخصية "سيكوباتية" يتمرد على القوانين والأعراف، ويتعدى على حقوق وممتلكات الآخرين؛ ما يجعله يتبع سلوكيات غير سوية ويقدّر المال أكثر من اعترافه بالقيم الأخلاقية والاجتماعية في تعامله مع المرأة.
دوامة الألم
ووصف الحامد المرأة المستغلة أنها شخصية سلبية معدومة الثقة بالنفس، لافتاً إلى عدم إحساسها بالأمان؛ ما يجعلها قد تمارس "التقمص مع المعتدي"، وبالتالي تخضع له، مما يمكنه من استغلالها والضغط عليها بشتى الوسائل.
ورجح أنه في غالب الأحيان تكون المرأة ضحية؛ ما يضطرها للصمت على الإيذاء النفسي خوفاً على سمعتها وسمعة العائلة، واصفاً المرأة بكبش الفداء الذي يستغل باستمرار ويعجز عن الدفاع عن حقوقه. مطالباً بوجود جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني لحماية المرأة من الاستغلال.
نماذج شاذة
حرصت عضو الغرفة التجارية الدكتورة عائشة نتو على التأكيد أن مشاركة المرأة العاملة ومساعدتها لزوجها ليستا عيباً، بل بات ذلك ضرورة حياتية، إلا أنه يجب أن يكون بإرادة المرأة وليس غصباً عنها أو بابتزازها.
فيما استنكرت وجود محارم يدفعون بنسائهم للرزيلة من أجل المال قائلة: "هذه نماذج شاذة لا يجب أن تعمم ومن يفعل ذلك فهو إما غير سوي أو مدمن أو لدية عقدة ما"، مطالبة بضرورة البحث جيداً في تلك الحالات حتى نتعرف على الأسباب الحقيقية ونحاول وضع حلول لها حتى لا تتفاقم.
وأوضحت أن هناك العديد من النساء لا يوجد لديهن وعي بحقوقهن في كل مجالات الحياة وليس في الأمور المادية فقط، مشيرة إلى أنه من الضروري جداً أن تفرق المرأة بين العرف الاجتماعي والعرف القانوني، وقالت: "هناك إرث ثقيل تربت عليه المرأة ومفاهيم اجتماعية خاطئة جعلتها تخاف أن تعارض زوجها حتى إن كان خاطئاً".
الطاعة العمياء
وحثت نتو على وضع خطة بين الزوجين لمعرفة كل منهما ما له وما عليه، حتى يتم تحديد الدور الصحيح لكلا الطرفين، مؤكدة ضرورة أن تتضافر الجهود لتوعية وتثقيف الرجل والمرأة معاً، فهما نتاج موروث ثقافي من أم وجدة جعلت المرأة تطيع الرجل وهي عمياء دون أدنى تعليم للرجل بحقوق المرأة عليه، كما أن الثقافة السائدة تحث دائماً على طاعة المحرم حتى إن كان على خطأ.
وأعربت نتو عن تفاؤلها بالجيل الجديد من البنات، وقالت: "فهن على وعي كبير بحقوقهن، فمخرجات التعليم الآن جعلت المرأة أكثر قدرة على انتزاع حقها، ورفضها للابتزاز من قبل أقرب الأقربين".
العوز المادي

أوضحت مستشارة تمكين المرأة لبنى الغلاييني إلى أن الفئات الأكثر فقراً التي تنتشر فيها مشاكل جسيمة، تطغى فيها حالات العوز المادي على القيم والفطرة السليمة، كما أن دخول المرأة لسوق العمل لزيادة دخل الأسرة جعلها تشكل مصدراً مادياً يؤدي لتواكل رب الأسرة وبقية المحارم على هذا الدخل البسيط الذي تنتزعه انتزاعاً من سوق العمل بجهد وكدح كبيرين.
ورأت الغلاييني أن ضعف بعض النساء واستسلامهن وميلهن للعنف، لعب دوراً كبيراً في الابتزاز والتسلط الذي يتعرضن له من قبل محارمها؛ ما يجعلها تتنازل عن مكتسباتها المادية لمن يضغط أكثر ويسبب لها مصدر إزعاج بتعنيفه وإصراره، مضيفة أن البعض الآخر يكون قوياً متماسكاً، ومع ذلك يتعرض للابتزاز المادي والضغط والعنف الجسدي لأسباب تتعلق بعدم قدرته على المقاومة، كتحكم الأب في مصير ابنته وعضلها، أو عدم السماح لها بالعمل.

مقايضة المرأة

وأعربت عن أسفها مما يقوم بعض من أولي الأمر سواء كان "أب أو أخ أو زوج"، باستغلال حقه الشرعي في الوصاية بشكل غاية في التردي الأخلاقي وتصل إلى مقايضة المرأة المسؤول عنها بين إعطائه ما تكسبه وبين إيقافها عن عملها وعضلها عن الزواج أو حرمانها من أولادها ومن حقوقها الشرعية، مطالبة بوجود لجنة تكون لها صلاحيات وسلطة تمنع الرجل المتجني من ممارسة حقه الشرعي بغير الإطار الذي وضع من أجله أساساً.

كرامة المرأة

أما الباحث في الشؤون الإسلامية خالد الرميح فرأى أن الشرع أعطى للمرأة مكانة كبيرة من الناحية الاجتماعية والمادية، قائلاً: "المرأة لها ذمة مالية ولا تتبع لأحد ولها أن تتصرف كيفما شاءت، ولا يجوز لأحد أن يجور على أي حق من حقوقها".

وأكد أن الإسلام منح المرأة حق العمل طالما ملتزمة ومحافظة عل الكرامة والشرف والعرض والدين، ولا يحق للولي أن يمنعها من حق كفله لها الإسلام لمجرد رأي أو لجهله بالدين، مؤكداً أن ابتزاز الولي يهدر كرامة المرأة التي نادى بها الإسلام.

ووصف الرميح من يبتز زوجته على المعاشرة الزوجية بأن يشترط أن تعطيه مقابلاً أو يمنعها من الذهاب للعمل إلا إذا عاشرته، بأنه عار على الرجال، وقال: "من يقوم بهذه الأعمال قد تجرد من كل معاني الأخلاق والمروءة"، داعياً المرأة في تلك الأحوال أن تطالب بحقها وتذهب للقضاء .

• شرطة جدة": تحليل DNA يثبت اغتصاب مواطن لـ 7 أطفال

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/339122

جدة – أحمد آل عثمان

Related Nodes: كاميرا مراقبة تكشف طريقة استدراج المغتصب لبعض الأطفال.

كُشف أمس في جدة عن ضحية جديدة لمنتهك براءة الأطفال بالتحرش وفعل الفاحشة، بعد عرض الجاني وسط طابور ضم عشرة أشخاص يتشابهون في لون البشرة والطول على طفلٍ يمني تعرف على الجاني فور مشاهدته، وصاح بصوتٍ مرتفع «هذا هو من اعتدى علي قبل عامين».

وكان مركز شرطة الشمالية استقبل يوم أمس عدداً من الأطفال في صحبة ذويهم، تعرضوا للتحرش والاعتداء المشابه، وطالبوا بعرض المتهم للتعرف عليه، ونجح الطفل اليمني في تحديد الجاني وسط 10 أشخاص متشابهين رغم مرور نحو عامين على تعرضه للاعتداء من قبل الشخص، مؤكداً أنه نفس الشخص الذي اصطحبه واعتدى عليه، في حين ما زال المتهم ينكر التهم المنسوبة إليه. وتواصل جهات التحقيق في مركز شرطة الشمالية بمتابعة وتوجيه من مدير شرطة محافظة جدة اللواء علي السعدي درس الملفات التي استقبلتها مراكز وأقسام الشرطة لاعتداءات مماثلة، فيما يتم التدقيق في أقوال الأطفال الذين تمكنوا من التعرف على الجاني، وتوثيقها في محاضر التحقيق لتعزيز الاتهامات والرفع بنتائجها لهيئة التحقيق والادعاء العام التي أحيل ملف المتهم لها يوم أول من أمس. ويواصل مركز شرطة الشمالية استقبال ملفات ومحاضر القضايا المشابهة التي تلقتها مراكز وأقسام الشرط المختلفة بعد أن أصدر تعميماً لها بمراجعة كافة البلاغات المشابهة، وإرسال محاضرها للتدقيق فيها والتأكد من علاقة المتهم بها. يشار إلى أن تعرف الطفل اليمني على الجاني يرفع عدد المعتدى عليهم إلى ثمانية أطفال، ويؤكد ضلوعه في تنفيذ جرائمه منذ أكثر من عامين.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي المكلف في شرطة محافظة جدة الملازم أول نواف البوق لـ «الحياة» أن الأطفال الذين تمكنوا من التعرف على الجاني وعددهم سبعة، تعرضوا للاعتداء خلال الثلاثة أشهر الماضية، في حين يتم التدقيق في البلاغات المشابهة التي تم طلبها من المراكز والأقسام للكشف عن تورط الجاني من عدمه في قضايا أخرى، مشيراً إلى أن تعرف الضحية الثامنة عليه يشير إلى ضلوع الجاني في ارتكاب اعتداءاته منذ فترة زمنية طويلة. وقال البوق: «إن وجود سابقتين مشابهتين للمتهم وهو مواطن يبلغ من العمر 36 سنة، أعطت أدلة على علاقته بالاعتداءات الأخيرة بعد تطابق فحوصات الحمض النووي DNA للمتهم مع العينات المرفوعة»، مطالباً ذوي الأطفال الذين تعرضوا لاعتداءات مشابهة مراجعة جهات التحقيق وتقديم بلاغاتهم حتى يتم عرض المتهم عليهم، للتأكد من علاقته من عدمه في تلك الاعتداءات.

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

بعد ترؤسه اجتماع المجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية بالباحة..

الأمير مشاري بن سعود:

يجب تحويل الأسر المستفيدة من الجمعيات الخيرية لكيانات اجتماعية فاعلة ومنتجة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/14/article691527.html

الباحة - مشعل السوادي

رأس صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة بقاعة الاجتماعات بديوان الإمارة أمس الاجتماع التأسيسي للمجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية بالمنطقة.

واستهل سموه الاجتماع بكلمة أكد فيها أن تأسيس المجلس يأتي استجابة حتمية للحاجة الماسة إلى تضافر الجهود والتعاون لتنظيم وتفعيل دور أعمال الجمعيات الخيرية بمحافظات المنطقة ومراكزها وسعياً لتحقيق دورها الخيري والاجتماعي الذي يجب أن تقوم به لكافة المستفيدين منها.

وأشار سمو أمير منطقة الباحة إلى أن هؤلاء الأفراد ينتظرون منا جميعاً توفير أعلى درجات الحياة الكريمة لهم حسب قدراتهم وإمكانياتهم التي يمكن استغلالها من خلال برامج الأسر المنتجة والتدريب والتأهيل وإقامة المشاريع الصغيرة لهم مستفيدين من الصناديق الخيرية والاجتماعية والدعم الكبير الذي أتاحته لهم الحكومة الرشيدة أيدها الله.

وبين سموه إن الطموحات تأتي لتفعيل أعمال الجمعيات الخيرية بما يؤصل الأهداف النبيلة التي من أجلها أوجدت الجمعيات لتطوير أعمالها واجتذاب الكفاءات الفاعلة من أبناء المنطقة للمساهمة في تطوير برامجها التطوعية الخيرية وحتى لا تكون العوائد الاستثمارية من مشاريع الجمعيات هدفاً لا وسيلة لتحقيق أهدافها.

ودعا سمو أمير منطقة الباحة إلى تحويل الأسر المستفيدة من الجمعيات وأفرادها إلى كيانات اجتماعية فاعلة ومنتجه بدلاً من الاستمرار في تقديم المساعدات التي لا تفي بحاجاتهم الأساسية وتساعد على استمرار فقرهم وعوزهم.

عقب ذلك تحدث رئيس محاكم منطقة الباحة الشيخ عبدالله بن احمد القرني عن أهمية الجمعيات الخيرية ودورها الرائد في تحقيق التكافل الاجتماعي وفق ما حددته الشريعة الإسلامية السمحة، ثم جرى استعراض لائحة المجلس التنسيقي للجمعيات الخيرية بالمنطقة.

وفي ختام الاجتماع تم تشكيل المجلس التأسيسي برئاسة سمو أمير منطقة الباحة ووكيل إمارة المنطقة نائبا للرئيس والدكتور عبدالله بن محمد الزهراني أمينا للمجلس وعضوية مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة أحمد بن إبراهيم العاصمي وكافة رؤساء الجمعيات الخيرية بالمنطقة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الملك يجري تعديلا وزاريا يشمل 4 وزارات و"النقد" و"التحلية"

المصدر: جريدة الإقتصادية الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/14/article_606932.html

الاقتصادية» من الرياض
أجرى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، البارحة، تغييرات في ثماني جهات حكومية، منها خمس وزارات.
وأصدر الملك ثمانية أوامر تقضي بتعيين الدكتور بندر حجار وزيراً للحج، والدكتور محمد الجاسر وزيراً للاقتصاد والتخطيط، والدكتور عبد الرحمن البراك وزيراً للخدمة المدنية، والدكتور توفيق الربيعة وزيراً للتجارة والصناعة، وفيصل المعمر مستشاراً لخادم الحرمين الشريفين وأميناً عاماً لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بمرتبة وزير، والدكتور خالد السبتي نائباً لوزير التربية والتعليم بمرتبة وزير، والدكتور حمد آل الشيخ نائباً لوزير التربية والتعليم لشؤون البنين بالمرتبة الممتازة، والدكتور فهد المبارك محافظاً لمؤسسة النقد العربي السعودي بمرتبة وزير، والدكتور محمد الجفري نائباً لرئيس مجلس الشورى بمرتبة وزير، والدكتور فهاد الحمد مساعداً لرئيس مجلس الشورى بالمرتبة الممتازة، والدكتور عبد الرحمن آل إبراهيم محافظاً للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالمرتبة الممتازة.
في مايلي مزيد من التفاصيل:
أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، أمس، ثمانية أوامر ملكية، شملت تعيينات في خمس وزارات، ومؤسستين، ومجلس الشورى.
وتضمنت التعيينات تعيين الدكتور محمد الجاسر وزيرا للاقتصاد والتخطيط، وتوفيق الربيعة وزيرا للتجارة والصناعة، والدكتور عبد الرحمن البراك وزيرا للخدمة المدنية، والدكتور بندر حجار وزيرا للحج، والدكتور خالد السبتي نائبا لوزير التربية والتعليم، والدكتور حمد آل الشيخ نائبا لوزير التربية والتعليم لشؤون البنين.
وشملت التغييرات مؤسسة النقد التي عين الدكتور فهد المبارك محافظا لها، بينما عين الدكتور عبد الرحمن آل إبراهيم محافظا للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، والدكتور محمد بن أمين بن أحمد الجفري نائبا لرئيس مجلس الشورى، والدكتور فهاد بن معتاد بن شفق الحمد مساعداً لرئيس مجلس الشورى. وجاء في الأوامر الملكية ما يلي:

•إعفاء الدكتور فؤاد بن عبد السلام فارسي وزير الحج من منصبه، وإعفاء الدكتور بندر بن محمد بن حمزة أسعد حجار نائب رئيس مجلس الشورى من منصبه ويعين وزيراً للحج.

•الموافقة على رغبة خالد بن محمد القصيبي وزير الاقتصاد والتخطيط بإعفائه من منصبه، وإعفاء الدكتور محمد بن سليمان بن محمد الجاسر محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي من منصبه ويعين وزيراً للاقتصاد والتخطيط.

•الموافقة على رغبة محمد بن علي الفايز وزير الخدمة المدنية بإعفائه من منصبه، وإعفاء الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد العزيز البراك مساعد رئيس مجلس الشورى من منصبه ويعين وزيراً للخدمة المدنية.

•إعفاء عبد الله بن أحمد زينل علي رضا وزير التجارة والصناعة من منصبه بناء على طلبه، وتعيين الدكتور توفيق بن فوزان بن محمد الربيعة وزيراً للتجارة والصناعة.

•بناء على عرض وزير التربية والتعليم يعفى فيصل بن عبد الرحمن المعمر نائب وزير التربية والتعليم من منصبه ويعين مستشاراً لخادم الحرمين الشريفين وأميناً عاماً لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بمرتبة وزير، ويعين

الدكتور خالد بن عبد الله بن إبراهيم السبتي نائباً لوزير التربية والتعليم بمرتبة وزير، ويعين الدكتور حمد بن محمد بن حمد آل الشيخ نائباً لوزير التربية والتعليم لشؤون البنين بالمرتبة الممتازة.

•تعيين الدكتور فهد بن عبد الله بن عبد اللطيف المبارك محافظاً لمؤسسة النقد العربي السعودي بمرتبة وزير.

•بناء على ما عرض رئيس مجلس الشورى، تعيين الدكتور محمد بن أمين بن أحمد الجفري نائباً لرئيس مجلس الشورى بمرتبة وزير، ويعين الدكتور فهاد بن معتاد بن شفق الحمد مساعداً لرئيس مجلس الشورى بالمرتبة الممتازة.

•بناء على ما عرضه وزير المياه والكهرباء، تعيين الدكتور عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن آل إبراهيم محافظاً للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالمرتبة الممتازة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

توقعات بنمو التمويل العقاري 10٪ في 2012

عقاريون: أسعار المساكن في المدن الرئيسية ليست في متناول الشريحة الكبرى من المواطنين

المصدر: جريدة الإقتصادية الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/13/article_606723.html

إبراهيم المطوع من الرياض: رويترز
قال الرئيس التنفيذي لشركة دار التمليك وهي واحدة من أكبر أربع شركات متخصصة في قطاع التمويل السكني بالسعودية انه يتوقع نموا نسبته عشرة بالمئة في سوق تمويل القروض المقدمة من قبل البنوك وشركات التمويل العقاري في السعودية العام المقبل. وفي مقابلة مع رويترز على هامش معرض "سيتي سكيب" العقاري بالرياض قال ياسر أبو عتيق "أتوقع زيادة في الطلب -على التمويل العقاري- بنسبة 10 في المئة في 2012 بسبب الحاجة الى المساكن."
وأوضح أن اجمالي القروض التي قدمت لتمويل الاراضي والوحدات السكنية واعادة التمويل سواء من البنوك أو شركات التمويل في 2011 بلغ نحو 15 ألف قرض وان متوسط حجم القرض الواحد يبلغ نحو 700 الف ريال - 7ر186 ألف دولار-. وقال أبو عتيق ان السوق العقارية السعودية بحاجة الى نحو 350 مليار ريال على أقل تقدير على مدى السنوات الخمس المقبلة لتمويل مشاريع الاسكان.
واضاف "نحن بحاجة الى 70 مليار ريال في العام الواحد ولم تصل الجهات التمويلية حاليا الى -تلبية- 15 في المئة من هذا الرقم...القطاع المصرفي مع قطاع التمويل لم يقدما -حتى الان- اكثر من 10 مليارات ريال -سنويا-." ووفقا لموقعها على الانترنت تتخصص دار التمليك في التمويل السكني ويبلغ رأسمالها مليار ريال سعودي. وتعمل الشركة حاليا في الرياض وجدة ولديها خطط للتوسع في المنطقة الشرقية.
وفي مارس الماضي أعلن الملك عبد الله منحا بقيمة 93 مليار دولار تتضمن تخصيص 250 مليار ريال - 7ر66 مليار دولار- لتشييد 500 ألف منزل جديد ورفع الحد الاعلى لقيمة قروض صندوق التنمية العقارية الى 500 ألف ريال من 300 ألف. وحول أسعار الوحدات السكنية قال أبو عتيق "أسعار الوحدات السكنية بصفة عامة أصبحت في غير متناول شريحة كبيرة من الموطنين...أما خارج المدن الرئيسية فهي لا تزال في متناول المواطنين." واضاف "معظم طالبي الوظائف ينتقلون الى جدة والشرقية والرياض مما يشكل ضغطا أكبر على القطاع السكني في هذه المدن."
وتواجه السعودية أكبر اقتصاد في العالم العربي مشكلة اسكان كبيرة بسبب النمو السريع للسكان وتدفق العمال الاجانب على المملكة مع تنفيذها خطة انفاق على البنية التحتية بقيمة 580 مليار ريال. وكان تقرير لكابيتاس جروب الدولية التابعة

للمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص قال في يوليو تموز ان ارتفاع أسعار الاراضي في السعودية يمثل أحد أكبر العوائق أمام توفير المنازل في المملكة صاحبة أكبر اقتصاد عربي.
وأشار ابو عتيق الى أن الاسعار الحالية قد تشكل خطرا على بعض جهات التمويل بسبب حداثة التجربة في السعودية وعدم وجود خبرة كافية لتقييم الاصول وترتيب القروض الا انه لا يتوقع تراجعا كبيرا في قيمة الوحدات السكنية. وقال"هناك طلب كبير على الوحدات السكنية كما ان هناك ندرة في توفرها قد تحمي السوق من التراجعات."
وحول نظام الرهن العقاري المنتظر قال ابوعتيق "في حال اقراره فان ذلك سيكون الميلاد الرسمي لصناعة التمويل العقاري وهو بحاجة الى ثلاث سنوات بعد اقراره ليدخل حيز التنفيذ الفعلي." واضاف " كلما تأخر النظام زادت تعقيدات السوق ولن تستطيع شركات التمويل والبنوك مجاراة الطلبات مالم يكن هناك اعادة تمويل من قبل الحكومة...جميع الجهات التمويلية لديها حد معين للتمويل...واذا استمر حجم النمو الحالي فلن تستطيع البنوك التوسع بسبب قيود في الميزانيات كما ان الارقام كبيرة جدا على الجهات التمويلية."
ويتجاوز عدد السكان في السعودية 27 مليون نسمة 70 بالمئة منهم دون سن الثلاثين. ويؤدي عدم وجود قانون تمويل عقاري واضح المعالم لغياب الاطار الذي يحكم الملكية العقارية مما يثنى البنوك الاجنبية عن اقراض شركات البناء ويحول دون دخول شركات بناء خاصة الى السوق. ويقول خبراء بالقطاع ان معدل انتشار التمويل العقاري في السوق العقارية السعودية اثنين في المئة فقط.
ومن بين كبار مساهمي دار التمليك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بحصة قدرها عشرة بالمئة والمؤسسة العامة للتقاعد بحصة 3ر14 بالمئة كما تمتلك شركتي بن لادن القابضة وصافولا حصة 7ر4 بالمئة لكل منهما.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

السعودية الرابعة عالميا في نصيب الفرد من انبعاثات الكربون

المصدر: جريدة الإقتصادية الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/13/article_606718.html

الاقتصادية الإلكترونية من الرياض ورويترز
حلت السعودية رابعة على مستوى العالم في نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فيها بعد كل الولايات المتحدة وأستراليا وكندا التي قررت الانسحاب من اتفاق كيوتو لمكافحة التغير المناخي، فيما جاءت الصين وأمريكا وروسيا كأكبر الدول التي تتسب في الانبعاثات الكربونية.
وبحسب تحليل نشرته رويترز فهناك توقعات بأن ترتفع حرارة الارض وأن ترتفع مناسيب البحار وأن تحدث الظواهر المناخية المزيد من الدمار لكن الاتفاق الجديد الذي توصلت اليه حكومات الدول في مدينة دربان لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري لن يساهم كثيرا في الحد من هذه الخسائر.
تشير بيانات مناخية من وكالات الامم المتحدة الى أن تراكم الغازات المسببة للاحتباس الحراري سيرتفع خلال السنوات الثماني القادمة -أي قبل الموعد المقرر لبدء تطبيق النظام المتفق عليه لخفض الانبعاثات- لمستويات تجعل كوكب الارض على مسار تصادمي مع تغير بيئي دائم. ووافقت دول من أنحاء العالم يوم الاحد على صياغة اتفاق جديد يجبر للمرة الاولى كل الدول الكبرى التي تمثل اكبر مصادر للتلوث على خفض انبعاثات هذه الغازات بحلول عام 2020 . لكن البعض يقول ان هذه الخطة تسير بخطى بطيئة للغاية في كبح جماح ظاهرة ارتفاع حرارة الارض.
ويقول محللون ان من الضروري كي يكون لاي خطة لخفض انبعاثات الغازات أثر حقيقي اثناء الصين -وهي أكبر مصدر للغازات الضارة- عن استخدام مصادر الطاقة التي تعتمد بشدة على الفحم والتي تخنق الارض بثاني اكسيد الكربون كما يجب ان تنفق الدول المتقدمة مبالغ كبيرة لتغيير مصادرها للحصول على الطاقة. لكنهم لا يرون ارادة سياسية تذكر لتنفيذ

تلك الخطط المكلفة ويقولون ان عملية الامم المتحدة أظهرت خلال اسبوعين من المحادثات في مدينة دربان بجنوب افريقيا عجزها بصورة كبيرة عن احداث تغيير كاسح.

قالت جنيفر هافركامب مديرة البرنامج الدولي للمناخ في صندوق الدفاع عن البيئة وهي مجموعة أمريكية تحارب التلوث "التحدي هو أننا نبدأ المحادثات انطلاقا من أدنى نقطة في تطلعات كل طرف." وأضافت "حتى تنجح هذه المساعي لابد أن تكون الدول طموحة في التزاماتها وأن ترفض استخدام هذه المفاوضات كمجرد أداة أخرى معرقلة."
ومن غير المرجح نظرا للقيود السياسية المحلية تنفيذ وعود دربان باقامة المزيد من المشاريع الصديقة للبيئة في العالم المتقدم وتكثيف المساعدات للدول النامية وذلك نظرا لمشكلات التمويل الحكومي في اوروبا والولايات المتحدة واليابان.
وخلال مفاوضات استمرت نحو 20 عاما لم تسفر عملية الامم المتحدة سوى عن اتفاق واحد ملزم حول خفض الانبعاثات وهو بروتوكول كيوتو لعام 1997. وينظر له على أنه اتفاق يزداد ضعفا ولا يحكم الا عددا محدودا من الدول المتقدمة التي تمثل حاليا 25 في المئة فقط من الانبعاثات العالمية وأعطاه اتفاق دربان شريان حياة. ومن شأن الاتفاق الجديد ان يمدد العمل بالقيود على الدول المتقدمة والتي كان من المفترض أن تنتهي العام القادم رغم أنه ينظر لها على نطاق واسع باعتبارها لا تساهم كثيرا في احداث خفض في الانبعاثات.
ويعرف الاتفاق الجديد باسم "أساس دربان" ويعد بالتوصل الى اتفاق ملزم قانونا بحلول عام 2020 ويرسم خارطة طريق لتحقيق هذا الهدف. ويقول محللون ان مصدر القلق هو أنه بحلول الوقت الذي تسري فيه أي بنود جديدة سيكون اثرها قد تقلص في المفاوضات لدرجة تجعلها بلا معنى. والصين والولايات المتحدة والهند أكبر ثلاثة مصادر في العالم لغاز ثاني أكسيد الكربون وهناك تقديرات بأنها تمثل نحو نصف انبعاثات العالم من هذا الغاز وهي ليست ملتزمة بكيودو ولن تكون ملتزمة بأي أرقام مستهدفة حتى عام 2020 على الاقل. وتتهم جماعات الضغط المدافعة عن البيئة الدول الثلاث منذ سنوات بمنع اتخاذ اجراءات صارمة. وتتعلل هذه الدول بأولويات داخلية في مجال الدفاع. ويحتاج مجلس الشيوخ الامريكي أغلبية كافية للموافقة على المعاهدات العالمية وليس به تحالف واسع للموافقة على أي معاهدة دولية للمناخ.
وقالت كل من الهند والصين ان خفض الانبعاثات سيضر باقتصادها ويعرض مئات الملايين من السكان للخطر في وقت يسعون فيه للخروج من الفقر. لكن من يطالبون بقيود أكبر على الانبعاثات يقولون ان هؤلاء السكان معرضين لخطر أكبر مع التغير المناخي. وقال ألدن ماير من اتحاد العلماء المعنيين "سكان العالم أكبر طرف خاسر لان الحكومات تذعن لدى اتخاذ اجراء أكثر حسما لمصالح الشركات اكثر من اذعانها لمصالح الناس." ودعا ماير وهو مخضرم في محادثات المناخ التي تجريها الامم المتحدة لرفع سقف خفض الانبعاثات والدعم المالي للتغير الصناعي والى "روح تعاون أكبر مما شهدناه في مركز مؤتمرات دربان خلال الاسبوعين المنصرمين."
ويقول علماء ومبعوثون من دول مختلفة لعملية المناخ التي تشرف عليها الامم المتحدة ان هناك حاجة للحد من المتوسط العالمي لارتفاع حرارة الارض الى درجتين مئويتين على الاقل مقارنة بعصر ما قبل الصناعة للحيلولة دون حدوث أخطر مظاهر التغير المناخي. لكن جماعات مدافعة عن البيئة تقول ان حتى هذا المعدل غير كاف. وقال برنامج الامم المتحدة البيئي في تقرير الشهر الماضي ان الانبعاثات توشك أن تتخطى حد الدرجتين المئويتين ويحذر محللون من ان تأجيل خفض انبعاثات الدول المتقدمة والحد من المعدل الكبير لنمو الانبعاثات في دول نامية رئيسية يعرضان الكوكب للخطر بشكل متزايد. وقال ماير "نحن على مسار زيادة من ثلاث درجات مئوية الى ثلاث درجات ونصف اذا لم نحقق خفضا كبيرا بحلول 2020 . "وليس هناك ما يشير الى أن هذا الاتفاق سيغير ذلك."
وتشير تقارير للامم المتحدة الى أنه مع ارتفاع الحرارة ترتفع أيضا الخسائر والتي تشمل تلف المحاصيل وزيادة حمضية المحيطات لدرجة تمحو أنواعا من الكائنات وارتفاع مناسيب البحار لدرجة محو جزر من على الخريطة. وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان متوسط حرارة الارض سيرتفع ما بين ثلاث وست درجات مئوية بحلول نهاية القرن ما لم تحتو الحكومات الانبعاثات وهو ما من شأنه أن يحدث دمارا دائما للانظمة البيئية. واعتبرت جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر أكبر شبكة اغاثة في العالم اتفاق دربان فشلا جماعيا في القضاء على الدمار الذي يسببه التغير المناخي لاكثر السكان تأثرا في العالم.
وقال بيكيلي جيليتا الامين العام للشبكة في بيان "من غير المقبول بصراحة أن نعجز جميعنا عن الاتفاق بينما يتعلق ذلك بأرواح كثيرين." ولكن سلوين هارت كبير مفاوضي تحالف من مجموعة دول صغيرة مكونة من جزر أبدى ثقة قائلا ان هناك على الاقل اتفاقا على مواصلة المحادثات مضيفا "كنت أريد الحصول على المزيد لكن على الاقل لدينا شئ يمكن العمل به... لم نفقد كل شئ بعد."

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في غياب نظام صارم .. محال ترفض إعادة البضاعة نقدا وتجبر الزبون على أخذ قطعة بديلة في مدة معينة

جمعية المستهلك تتصدى لـ "لا يرد ولا يستبدل" .. وقاضٍ: "الإفتاء" يحرمها منذ 18 عاما

المصدر: جريدة الإقتصادية الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/14/article_606941.html

رانيا القرعاوي من الرياض

كشف لـ "الاقتصادية " المستشار محمد بن عبد الله العريفي، المشرف على الإدارة القانونية ومركز تلقي البلاغات والشكاوي في جمعية حماية المستهلك، أن الجمعية ستفعل برنامجا يتصدى للتجار المتلاعبين بالأسعار والمحال التجارية المغالية في أسعار القطع والتي أعلنت أخيرا سياسية غير سليمة في تعاملها مع الزبائن.

ويأتي التحرك بعد أن تبنت بعض المحال الشهيرة سياسة جديدة لترجيع واستبدال البضائع تمنعهم من استرداد القيمة نقدا والاكتفاء بأخذ بضاعة بديلة خلال مدة لا تتجاوز 12 شهرا وحجز المبلغ طيلة هذه المدة لحين أخذ قطعة بديلة، وقال العريفي: "إن عملية الإرجاع والاستبدال حال كانت السلعة غير مخالفة للمواصفات وسليمة من العيوب حقا للزبون، والتاجر الأمين الذي يحرص على كسب ثقة المستهلك لن يتوانى في تقديم كل ما فيه مصلحة للمستهلك".

وأضاف: "إن من حق المستهلك نظاميا إرجاع السلعة بعد شرائها إذا ثبت له أن السلعة المباعة مغشوشة أو معيبة أو مخالفة للمواصفات أو مبالغ في سعر بيعها وعليه إبلاغ الجهات المعنية بها"، مشيرا إلى أن الجمعية على استعداد لتولي قضايا المستهلك لدى الجهات الخاصة و العامة لحمايته من جميع أنواع الغش والاحتيال والخداع في جميع السلع و الخدمات، كما أن الجمعية تقف بقوة وجهد في صف المستهلك ورعاية مصالحه والمحافظة على حقوقه والدفاع عنها.

السيف

من جهته، نفى حسان السيف، المستشار القانوني و القاضي التجاري السابق، وجود أي مادة تحكم سياسة محددة لإرجاع البضائع أو استبدالها من المحال التجارية، سواء في نظام الوكالات التجارية، أو في تنظيم جمعية حماية المستهلك رغم وجود فتوى شرعية من اللجنة الدائمة للإفتاء صادرة منذ 18 عاما تقريبا ورقمها 17388 تنص على أن بيع السلعة بشرط ألا ترد ولا تستبدل لا يجوز؛ لأنه شرط غير صحيح لما فيه من الضرر والتعمية، ولأن مقصود البائع بهذا الشرط إلزام المشتري بالبضاعة ولو كانت معيبة واشتراطه هذا لا يبرؤه من العيوب الموجودة في السلعة؛ لأنها إذا كانت معيبة فله استبدالها ببضاعة غير معيبة أو أخذ المشتري أرش العيب.

واعتبر أن كامل الثمن مقابل السلعة الصحيحة، وأن أخذ البائع الثمن مع وجود عيب أخذ بغير حق، مشيرا إلى أن فراغ الأنظمة من مواد تحكم سياسات البيع والاستبدال أدى إلى وجود تفاوت كبير في سياسات الشركات والوكالات التجارية فيما يتعلق باسترجاع البضائع واستبدالها، وهنا يجب أن تمارس جمعية حماية المستهلك الدور المناط بها في هذا الخصوص؛ لأن تنظيم جمعية حماية المستهلك نص في مادته الخامسة على اختصاصات الجمعية، وأولها تلقي شكاوى المستهلك المتعلقة بالاحتيال والغش والتدليس والتلاعب في السلع أو الخدمات والمغالاة في أسعارهما، والتضليل عن طريق الإعلانات في الصحف وغيرها، ورفع ذلك إلى الجهات المختصة ومتابعتها، ومسؤولية الجمعية عن اقتراح الأنظمة ذات الصلة بحماية المستهلك وتطويرها.

ولام نظام حماية المستهلك في عدم وضع سند قانوني ونظامي يتيح التشهير بالمحال التجارية في وسائل الإعلام، وهو ما يجعل أحكام التعويض التي صدرت للمستهلكين لا تنشر ولا يعرفها أحد.
وأبدى القاضي السيف أمله بأن يصدر نظام يتيح التشهير في نظام حماية المستهلك، مبينا أنه من خلال عمله كقاضٍ تجاري فإن هناك قضايا كثيرة في المحاكم تتضمن انتهاكا صارخا لحقوق المستهلكين، لكن يبقى غياب نظام قوي وصارم لحماية المستهلك أكبر عقبة أمام المحاكم لردع الشركات والوكالات التجارية عن التمادي في انتهاك حقوق المستهلكين.
قائلا إن القضاء بوضعه الحالي لا يتدخل في سن التشريعات والأنظمة، ويكتفي بمعالجة حالات فردية، وبالتالي فإن القضايا الفردية التي يرفعها أفراد ليست حلا أمام انتهاكات المحلات التجارية.
والطرق المجدية في رأي القاضي السيف تتمثل في الضغط على الجهات المعنية بحماية المستهلك للقيام بدورها في إلزام الشركات والوكالات التجارية بتقديم أفضل خدمات ما بعد البيع للمستهلكين في السعودية، حيث إن نظام جمعية حماية المستهلك أناط بها واجب مساندة جهود الجهات الحكومية المعنية بحماية المستهلك، وإبلاغ تلك الجهات بكل ما يمس حقوق المستهلك ومصالحه.
ويفسر سبب وجود فوارق بين سياسات المحال هنا وفي دول أوروبا أو أمريكا، رغم أنهما يرجعان للشركة الأم ولنفس الاسم إلى ضعف دور جمعية حماية المستهلك، وعدم وجود نظام يلزم المحال التجارية بسياسة محددة في إجراءات الترجيع والاستبدال، إضافة إلى نوع من التقصير من الوكالات التجارية في عقودها مع الشركات الأم؛ إذ إن الوكالات التجارية تستطيع أن تضغط على الشركات الأم لتوحيد سياساتها البيعية، وتقديم أفضل الخدمات السوقية للمستهلكين، خاصة أن السعودية تعد من أهم الأسواق لدى الشركات العالمية.
ووصف المستهلك القرار الجديد بالمجحف له، خاصة أنه لا تمتلك محال خاصة بالقياس وبالتالي سيكون من الصعب الاستمرار بالتعامل مع التي لا تسمح بإرجاع البضاعة.
وأظهر استفتاء على الإنترنت أن 89 في المائة ضد قرار سياسة الشركة الجديدة في الاستبدال مقابل 11 في المائة مع القرار.
وطالب المستهلكون جمعية حماية المستهلك بأن يكون لها دور في الحماية من التجار المتلاعبين بحقوق المستهلكين، مقارنين بينها وبين سياسة دبي بطلب إعلامهم عن أي محل يضع عبارة "البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل".
تقول فاطمة الصالح: إنها صدمت عندما أخبرها البائع بالسياسة الجديدة للمحل وكانت أول كلمة منها إن هذا ظلم، فما كان من البائع إلا أن هز رأسه معترفا، لكنها أوامر السياسة الجديدة، مطالبة المستهلكين بالوقوف جماعة للمقاطعة حتى ترجع السياسة القديمة لكي يعرف التجار أن المستهلكين ليسوا لعبة يتصرفون فيهم كما يشاءون دون اعتبار لرأيهم ومصلحتهم.
وتؤكد مي الشريف، الناشطة الاجتماعية، أن مقاطعة 32 محلا تابعا للشركة نفسها خطوة على الكل اتخاذها إذا أراد المستهلكون الحفاظ على حقوقهم في غياب مراقبة وزارة التجارة والجهات الحكومية الأخرى.

تنامي الخريجات.. وإحصاءات "حافز" تحرج الوزارة

(العمل) تتجه لسَنّ أنظمة جديدة لتهيئة مناخ أكثر ملاءمة لعمل المرأة

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111214/ec25d.htm

الجزيرة - الرياض:
كشفت وزارة العمل عن توجُّه لتهيئة مناخ أكثر ملاءمة لعمل المرأة بسوق العمل من خلال سَنّ أنظمة ولوائح تساعدها على القيام بدورها التنموي المستدام، خاصة مع الارتفاع الملحوظ في نسبة المتعلمات والحاصلات على الشهادات الجامعية والعليا. وقال وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه إن إحصاءات البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل (حافز) أفرزت أن ثلثي المسجلين بالبرنامج من النساء، وهذا مؤشر على ضرورة أن نتناول هذا التحدي بالأولوية من خلال منظومة الوزارة ومؤسساتها الشقيقة. جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها الوزارة بالتعاون مع مركز السيدة خديجة بنت خويلد بغرفة جدة، ضمت 130 سيدة من أنحاء المملكة.
وقد ناقشت الورشة أهم التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في التنمية الوطنية، إضافة إلى التباحث حول فتح مجالات جديدة لعمل المرأة وتطوير القائم منها، وإيجاد حلول واقعية ومنطقية لإتاحة فرص أوسع لعمل المرأة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية إيجاد التوازن المناسب للمرأة العاملة بين واجباتها الأسرية ورغبتها أو احتياجها للعمل، وذلك تفادياً لحدوث أي آثار اجتماعية سلبية في حال عملت المرأة أم لم تعمل. وأكد اللقاء أهمية الاستفادة من الطاقة الإنتاجية للقطاع النسائي وزيادة حجم مشاركتها في شتى قطاعات العمل بما يتناسب مع الضوابط الشرعية.
وفي تعليقها على مخرجات الورشة أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله رئيس مجلس إدارة مركز السيدة خديجة بنت خويلد أن المشتركات أجمعن على ضرورة الوصول إلى نقطة التوازن المطلوبة بين الدور الأسري والدور التنموي للمرأة. وأضافت بأن توصيات الورشة تهدف إلى إعطاء المرأة السعودية مزيداً من الفرص والاختيارات؛ ما يجعلها عنصراً فاعلاً وشريكاً أساسياً في مشوار التنمية الوطنية. واستعرضت المشاركات في الورشة أهمية تطوير القطاعات الحالية التي تعمل بها المرأة مثل القطاع الصحي، التعليمي، مراكز التجميل، الضيافة، التدريب، الصناعة، والعمل عن بُعد، وأيضاً الأعمال المكتبية، إضافة إلى وضع آليات مقننة للعمل من المنزل.
كما تطرقن إلى أهمية إيجاد خدمات مساندة للمرأة العاملة كالمواصلات العامة ومراكز رعاية الأطفال. وفي نهاية الورشة تم تقديم أربعة عشر عرضاً مفصلاً من المشاركات في القطاعات المختلفة أمام وزير العمل ومحافظ مؤسسة التدريب التقني والمهني والمدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية وبعض المسؤولين في الوزارة، كما تم تحديد بعض الخطوات التي ستقوم بها الوزارة بالتعاون مع السيدات المهتمات بالقطاعات المختلفة لوضع خطة تفصيلية وآلية التواصل مع الوزارة. كما حضر الورشة ممثلات من الوزارة والغرف التجارية والمؤسسات الشقيقة.
يُذكر أن وزارة العمل قامت خلال العام المنصرم بسن عدد من القرارات المنظمة لعمل المرأة، من ضمنها تنظيم عمل المرأة في محال بيع المستلزمات النسائية، وآلية احتساب عمل المرأة عن بُعد في نسب توظيف الوظائف، واشتراطات توظيف النساء في المصانع؛ ما يساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة الوطنية من النساء.

أكدوا المقدرة على إنهاء العجز في أي وقت بفضل الاحتياطات المالية

اقتصاديون يتوقعون استمرار الفائض في الميزانية واستحواذ الإنفاق الاستثماري على نصيب الأسد

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111214/ec8d.htm

الجزيرة - محمد الخالدي

توقع اقتصاديون ميزانية قياسية في تاريخ المملكة هذا العام، مؤكدين أن البرامج التنموية وتلك التي ترتبط مباشرة بالمواطن السعودي كالصحة والتعليم ستحوذ النصيب الأكبر من حجم الإنفاق..

المستشار المالي الدكتور عبد الله باعشن يؤكد أن « الميزانية ستحقق فائضا كبيرا، فالتصريحات التي صدرت مؤخرا عن تحقيق فائض يقدر بـ 170مليارريال، كانت من مصدر قريب من دوائر صنع القرار، بل هو أحد صناع القرار، وفقا للدكتور باعشن» لم يعد هناك توقعات بل أصبح الأمر واقعا وحقيقة، خصوصا أننا في نهاية العام» فصاحب المعلومة الأكيدة هي مؤسسة النقد ومنها صدرت المعلومة المذكورة، فالمملكة تعتمد في المدخول على البترول الذي يباع بأسعار آجلة وهو ما يعني أن التوقعات شبه مؤكدة، وأضاف «لم يعد العجز في ميزانية المملكة هو الشاغل بالنسبة للحكومة، لأن الدين العام هو الأقل بالنسبة للناتج المحلي، والمملكة لديها ملاءة مالية واحتياطات تصل تريليوني ريال، وهو رقم قياسي يعني إمكانية إنهاء العجز في أي وقت، والعجز يمكن استخدامه في السياسات المالية لمعالجة التضخم أو التحكم في الانفاق بالزيادة أو الترشيد، وقال الدكتور باعشن: عندما تمتلك المقدرة والملاءة المالية يمكنك الانتقال من مرحلة الوفاء بالتزامات الدولة المتمثلة في المصروفات الجارية من رواتب وما في حكمها إلى المشاريع التنموية أو الاستثمارية التي تحقق قيمة مضافة، تعوض أي نقص مستقبلي في مصادر الدخل من البترول، وتفتح الباب لتدفق نقدي داعم للموازنات المستقبلية .

وتوقع الدكتور باعشن أن « التوجه المستقبلي سيكون إلى البرامج التنموية الاجتماعية، والاهتمام بالقوى البشرية، أو البنى التحيتية، أوالاسكان، والذي هو أحد مسببات اختناقات التنمية.

الخبير الاقتصادي إحسان أبو حليقة يقول: من المتوقع أن ينتهي العام المالي 2011م بفائض كبير، بعد أن كانت وزارة المالية قدرت وجود عجز في الميزانية العامة، وفيما يخص العام 2012م يتوقع أبو حليقة» أن تواصل الحكومة برنامجها التنموي بإعلان ميزانية قياسية تتضمن زيادة الانفاق، وكما شهدنا في السنوات الماضية سيحوذ الانفاق الاستثماري نصيب الأسد، ومن باب التذكير نشير إلى أن ما خصص للإنفاق الاستثماري للعام الحالي 2011 قدر بمبلغ 256مليار ريال، كما نتوقع أن يعلن في ميزانية 2012 إنفاق متصاعد على قطاعي التعليم والصحة.

ويتابع أبو حليقة: فيما يتعلق بالإسكان علينا تذكر أن الملك - حفظه الله - أثناء العام الجاري 2011 م أصدر أوامر بتخصيص 250 مليار ريال لبناء 500 ألف وحدة سكنية، وبالتأكيد سيكون لهذه المبادرة انعكاس إيجابي على قطاع التشييد والبناء، وعلى قطاع الخدمات المالية العقارية بما يساهم في مضاعفة معدل نموها السنوي عما هي عليه الآن.

وأضاف: في نهاية العام 2010 كانت نسبة الدين العام 10%من الناتج المحلي الإجمالي ، ويتوقع بنهاية 2011م أن يتراجع هذا الدين إلى قرابة 7%، علما أن هذا الدين العام هو دين داخلي وليس لدائنين خارج المملكة.

الدكتور عبدالعزيز داغستاني رئيس دار الدراسات الاقتصادية بالرياض يتصور» الميزانية القادمة هي الأكبر في تاريخ المملكة بسب الإيرادات العامة، وعطفا على الظروف السياسية التي يعيشها العالم وعلى المتطلبات الاقتصادية في الداخل، فإن الإنفاق سيكون الأكبر في المملكة والسبب - من وجهة نظره - يعود إلى سببين الأول: هو التعامل بحكمة مع الأحداث السياسية والاقتصادية في الوطن العربي والعالم، والثاني: يتمثل في المتطلبات الاقتصادية والمعيشية في الداخل، فالتركيز في الإنفاق سيطال المواطن مباشرة ودعم لبرنامج التوظيف والقطاع الخاص، لخلق فرص وظيفية والتركيز على المشروعات التنموية ومنها الإسكان لأنه يشكل الهاجس الأكبر للمواطن، فالميزانية وسيلة لتفعيل برامج التنمية والظروف الاقتصادية وتحتاج أن ينظر إليها من هذا المنظور.

العضوية وضريبة التفرّغ وإلزامية التنوع

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/338936

الرياض - أبكر الشريف

لم تكد ردود الأفعال على الخطاب الملكي الذي قرر فيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله دخول المرأة السعودية الحياة السياسية بصفتها عضواً في مجلس الشورى، حتى بدأت الأسئلة تثار عن دور المستشارات في الفترة الماضية، وهن اللاتي دخلن معمعة المجلس وناقشن وتدربن على الواقع الشُوري، وعن الدور المناط بهن في الفترة المقبلة حين حصولهن على مقعد ثابت تحت القبة جنباً إلى جنب مع الرجال.

ويعمل مع مجلس الشورى في الدورات السابقة مستشارات «غير متفرغات»، يقمن بدور في توصيل أصوات بنات جنسهن إلى المجلس، ويناقشن الرجال عما يدور خلف الجدران، مما تحتاجه الفتيات والنساء.

وتؤكد الأرقام أنه على رغم التطور الكبير في إسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، لا تزال مشاركة النساء في هذا المجال محدودة. وكما يتضح من بيانات العمالة في منشآت القطاع الخاص لعام ٢٠٠٨، فإن نسبة المشتغلات من جملة المشتغلين السعوديين في هذه القطاع بلغ نحو 6 في المئة فقط، وكان أكثر من نصف المشتغلات السعوديات يعملن في نشاط «الخدمات الجماعية والشخصية»؛ وأما تحصيلهن التعليمي، فكان 73.3 في المئة منهن يحملن الشهادة الثانوية.

ويتضح من الأرقام أن الإناث، وإن كانت أعدادهن أقل من الذكور وبفارق كبير، إلا أن تركزهن كان عالياً في قطاع الخدمات، وهذا ينطبق على تشغيل الإناث عموماً، أي في القطاعين العام والخاص، والسمة الأخرى لتشغيل الإناث في القطاع الخاص، هو تركزهن في المناطق الحضرية الرئيسية (الرياض – جدة – الدمام)، ما يؤشر إلى استمرار عدم التقبل المجتمعي خارج المدن الكبيرة لعمل الإناث في القطاع الخاص.

وبحسب مصادر في مجلس الشورى فإن مستشارات الشورى كان لهن دور فاعل في مناقشات المجلس، ولا تنعقد جلسة إلا وهن موجودات لحضور المناقشة ليدلين بدلائهن في الموضوع المتعلق بالمصلحة العامة، ومناقشة للقضايا المتعلقة ببنات جنسهن أو بأبناء المجتمع بشكل عام. وتقوم العضوات بالزيارات مع أعضاء الشورى إلى خارج المملكة في زيارات الصداقة البرلمانية التي يكون المجال مفتوحاً فيها لإلقاء نظرة على مشاركة المرأة في التجارب البرلمانية المتعددة، وكأن هذه الزيارات هي تمهيد لعمل المرأة المقبل في المجلس بصفتها عضواً كاملاً، يحق لها أن تشارك برأيها في كل القضايا، وليس بصفتها مستشارة غير متفرغة والتي يقوم بها الآن الكثير من المستشارات.

ويجب على العضوات كما جاء في المادة الخامسة الالتزام التام بالحياد والموضوعية في كل ما يمارسنه من أعمال داخل المجلس، وعليه أن يمتنع عن إثارة أي موضوع أمام المجلس يتعلق بمصلحة خاصة، أو يتعارض مع مصلحة عامة.

المادة السادسة تجبر عضو المجلس الانتظام في حضور جلسات المجلس ولجانه، وعلى العضو الذي يطرأ ما يستوجب غيابه عن إحدى جلسات المجلس أو لجانه أن يخطر رئيس المجلس أو رئيس اللجنة كتابياً. ولا يجوز للعضو الانصراف نهائياً من جلسة المجلس أو جلسة اللجان قبل ختامها إلا بإذن من رئيس المجلس أو رئيس اللجنة بحسب الأحوال.

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

حالة ترقب لإيداع مبلغ 2000 ريال على أحرّ من الجمر

شبان ينتظرون إعانة حافز.. "عجّلوا علينا"!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/14/article691641.html

تبوك، تحقيق- سلطان الأحمري

في الوقت الذي يعيش فيه العاطلون المستفيدون من "برنامج حافز" حالة من الترقب لمواعيد صرف إعاناتهم، والتي بدأت في العد التنازلي، مما جعلتهم يقفون أمام باب جديد يحققون من خلاله رغباتهم التي لم تتكفل السنوات الماضية بتلبيتها، في ظل عدم وجود دخل ثابت، فمع حالة الترقب هذه إعتلت قائمة طموحاتهم العديد من الاحتياجات، والتي يرون أهميتها في الحياة المعيشية لهم.

"الرياض" رصدت إجابات بعض الشباب عن سؤال: "ما مصير الإعانة"؟، فمع المراسم المعدة لاستقبال أول مرتب تفاوتت المنهجية وسياسة الاقتصاد الشخصي، بل وتعددت فيه صور الإفادة من تلك الإعانة، فمنهم من رصد جزءا منها ل"سداد مخالفات ساهر"، وآخر ل"فواتير الهاتف النقال"، فيما أعلن آخر إقامة مناسبة خاصة بأول مرتب إعانة ليست فرحة بها بقدر ماهو إطلاق سراحه من مفهوم العالة على أسرته!.

تسديد «مخالفات ساهر» و«فواتير الهاتف» و«شرهة العائلة» أبرز بنود «موازنة العاطلين»..

ولم تقف الإجابات على المستفيدين من الشباب حول مصير هذا الاستقبال، حيث أن هناك إجابات للشابات اللاتي وجدن أن متطلباتهن أكثر من مرتب أول إعانة!، حيث تصدرت متطلباتهن الخاصة قائمة آمالهن، والتي تنوعت ما بين شراء "جهاز لوحي حديث"!، وتلبية رغباتهن في إبداء مواهبهن، ولم يخف البعض من كلا الطرفين أن هذه المكافأة ستصبح دخلا إضافيا لميزانية بعض أسرهم، خصوصاً من ذوي الدخل المحدود.

بعضهم يريد التخلص من لقب «عالة الأسرة» ويجمع الأسرة على «عشاء بروستد و شاورما»!

نصيب الأسرة

في البداية قال "خالد عايد العطوي": أنا أنتظر تلك الإعانة على أحر من الجمر، فهناك قائمة لطلبات تنتظرها أسرتي، كوني أنا من يعيلهم بعد وفاة والدي، وليس لدينا دخل آخر سوى ما تستفيده والدتي من الضمان الاجتماعي، مضيفاً أن لديه شقيقتين تحتاجان إلى بعض المستلزمات، وأريد أن أفرحهما بما سأحصل عليه، مشيراً إلى أن الطلبات الأسرية هي أكثر ما ستكون له تلك الإعانة.

مخالفات ساهر

وأوضح "إبراهيم سالم الحويطي" أنه على الفور سيعمل على تسديد مخالفاته المرورية التي تجاوزت (13) مخالفة منذ تطبيق نظام ساهر، بمبلغ تجاوز (7000) ريال، مضيفاً أنه سيبدأ في تسديدها بنظام الأقساط، وهذا ما تطلب إنتظاره أشهر للإفادة منها في طلبات أخرى.

طلال العنزي يتحدث للزميل الأحمري

ولم تبتعد قائمة الشاب "طلال ظاهر العنزي" كثيراً عن سابقه، فقد رصد جزء من هذه الإعانة لتسديد فواتير هاتفه النقال، والتي تحصد منه شهرياً قرابة (400) ريال، لافتاً إلى أن بقية المبلغ سيكون جزء منه لصيانة سيارته وجزء لمستلزماته الخاصة، مؤكداً على أن هذه المكافأة تُعد متوافقة لمتطلباته، وبعيداً عن إنتظار يد العون من أسرته.

إبراهيم الحويطي

مناسبة خاصة

وذكر "فايز الزايدي" أن أول راتب إعانة سيخصصه لمناسبة يجمع فيها أصدقاءه، ليعلن فيها إطلاق سراحه من مفهوم "العالة على أسرته"، والتي تتكرر عليه من قبل أشقائه الذين يكبرونه، مضيفاً: "أنتظر تلك الإعانة؛ لأنها حقيقة تقيني من الألفاظ التي يطلقها أشقائي، وسأقيم مناسبة خاصة بهذا الحدث، والذي سيخرجني من دائرة الإحراج"، مشيراً إلى أنه بعد هذه المناسبة سيخصص جزءا منها للرحلات البرية التي كثيراً ما انحرم منها بسبب عدم وجود دخل لديه.

بينما وعد "إبراهيم العلي" أسرته بعشاء "شاورما وبروستد" لحظة نزول الراتب نهاية الشهر الحالي، موضحاً أن مبلغ الإعانة زهيد، ولا يكفي ل"مفاطيح" و"علوم رجال"، ويكفي أن الإنسان "قام بالواجب على قده"!.

معتق القرني

قسط السيارة

وقال الشاب "رمزي سويلم الحويطي": إنه خصص الجزء الأكبر من الإعانة لتسديد قسط سيارته الذي يتطلب (1500) ريال على مدى ثلاث أعوام قادمة، مبيناً أنه سيكتفي ببقية الإعانة في صيانتها وشراء مستلزماته الخاصة المتنوعة.

وأوضح "معتق محمد القرني" أن هذه الإعانة ستكون داعماً لمصروفات أسرته التي لا يوجد لها سوى دخل (3000) ريال -مرتب تقاعد والده-، مؤكداً على أنها ستخفف بشكل كبير من مستلزمات أسرته التي تتكون من خمسة أفراد مع والديه.

ولم يختلف الشاب "عبدالعزيز بن عبدالرحمن" عن من سبقوه في تحديد مصير هذه الإعانة حيث قال: بصراحةً ستكون لي فقط، ويكفيني أنها ستخرجني من طلباتي شبه اليومية لوالدي، مبيناً أنها لن تتجاوز تسديد فواتير هاتفه وصيانة سيارته.

عبدالعزيز عبدالرحمن

ديكور غرفة

وفي المقابل كان الطرف الآخر من المستفيدين لإعانة برنامج حافز من الشابات اللاتي تواصلنا معهن لمعرفة مصير تلك الإعانة، حيث قالت "سامية العلي": لا أخفيكم أمنيتي أن أقتني جوالا حديثا، فأنا خصصت أول شهرين من الإعانة له، والباقي ستكون لمستلزماتي الخاصة، خصوصاً أنني أريد إضافة "ديكورات" جديدة لغرفتي الخاصة، لافتةً إلى أنها تحلم بالكثير وتتمنى أن تفيها تلك الإعانة بأحلامها.

وأكدت "فاطمة عبدالله" على أنها ستدخر الجزء الأكبر منها لتحقيق رغبتها في إقتناء "كاميرا تصوير إحترافية"، وهي ما تكلفها قرابة ال (9000) ريال، مضيفةً: "أعشق التصوير الفوتوغرافي، ولن أجد ما يحقق هذه الرغبة الإ بإمتلاكي كاميرا إحترافية"، ذاكرةً أن "إعانة حافز" هي من سيحقق ذلك لها، دون أن تلجأ إلى أحد أفراد أسرتها.

جمعية مصغرة

وأشارت "مريم سعيد" إلى أنها نظمت مع زميلاتها الخمس "جمعية مصغرة" إستعداداً لدخولهن مع بداية أول مرتب، مخصصين لها مبلغ (1000) ريال شهرياً، مؤكدةً على أن هذا ما يشكل إتزاناً أكثر في مصير تلك الإعانة.

وأوضحت "عليا معدي" أنها حددت نصف مبلغ الإعانة لوالدتها، مضيفةً أن بقية المبلغ سيكون مدخراً ليتسنى لها إعداد مرسم خاص بها تمارس فيه هوايتها بالرسم، كونها تهوى الفن التشكيلي، مبينةً أنها لم تحب أن تفرض على أحد من أسرتها أن يساعدها في التجهيزات.

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

حوادث مميتة واختناقات مرورية..ووسائل السلامة غائبة

طرق جازان الجبلية.. مأساة بدون حلول!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/14/article691604.html

عسير - إبراهيم ال عرار خميس مشيط - سعيد ال هطلاء

شهدت كلية التربية (الأقسام العلمية) صباح امس بمدينة أبها حريقاً بإحدى الغرف أسفر عن " 29" طالبة خلال تدافع الطالبات المذعورات، وتشير مصادر إلى أن الحريق اندلع في مستودع بالدور الثالث من الكلية. من جهته، أكد مدير العلاقات العامة والإعلام بصحة عسير بأن عددا من الحالاتٍ للطالبات في حالة اختناقٍ في مستشفى أبها العام، مؤكداً أن صحة عسير أرسلت إلى الموقع 5 سيارات إسعافٍ مع فرقٍ طبية استقبلتها طوارئ مستشفى أبها العام، وقال إن الحالات مستقرة وتم إجراء الإسعافات الأولية. في حين بينت مصادر مطلعة بأن ما يقارب عشرين طالبة أصبن بالذعر من بينهن حالات إغماء نتيجة التدافع الشديد من البوابة. وأفادت ذات المصادر بأن مصدر الحريق كان من غرفة بالدور الثالث كانت بمثابة المخزن للكتب والمذكرات المدرسية.

إخلاء 2000 طالبة من المبنى

الناطق الإعلامي لمديرية الدفاع المدني بمنطقة عسير العقيد محمد عبدالرحيم العاصمي قال: ل(الرياض) إنه جرى على الفور تطبيق خطة الإخلاء الطبي بالموقع وإشعار الجهات ذات العلاقة وانتقلت فرق الدفاع المدني للموقع وبالوصول اتضح وجود حريق محدود في غرفة تستخدم كمستودع ملحقة بأحد الفصول الدراسية بالدور الثالث بأحد مباني الكلية مما أدى لتصاعد دخان وعلى إثره جرى إخلاء جميع المتواجدات بالكلية بانسيابية جيدة والبالغ عددهن 2000 طالبة و 80 من المحاضرات والإداريات بالكلية بواسطة الحافلات التي تواجدت بالموقع أو استلامهن من قبل ذويهن من الموقع فيما تم إخماد الحريق ومن ثم شفط الدخان بواسطة المعدات الفنية اللازمة هذا وقد وجه سمو أمير منطقة عسير بتشكيل لجنة من مقام الإمارة والدفاع المدني والشرطة وجامعة الملك خالد لتحقيق العاجل والوقوف على كافة ملابسات وأسباب الحادث وقد نتج عن الحادث نقل 29 حالة مابين هلع وخوف بسيطة واختناق جراء الدخان من الطالبات تم نقلهن إلى المستشفيات القريبة تعالج منهن 20 حالة وخرجت فورا فيما كانت هناك 2 حالة اختناق جراء الدخان و 6 حالات هلع جميعهن تتلقى العلاج اللازم بالمستشفى وحالتهن حتى إعداد هذا الخبر مطمئنة جدا.

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

• لمسة دفء" تجوب الأحياء الفقيرة في الرياض

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/14/article691607.html

الرياض - راشد السكران

نظم فريق كن إيجابيا التطوعي بجامعة الملك سعود"حملة لمسة دفء" الثالثة، والتي تهدف إلى الشعور بالمسؤولية اتجاه الفقراء والمحتاجين، وانطلاقا من قيم التكافل الاجتماعي التي تعمق العمل التطوعي في نفوس الطلاب وتحقيق الشراكة المجتمعية، فقد وزع الفريق مئات الطرود على العائلات المحتاجة بمدينة الرياض وذلك ضمن حملة لمسة دفء الشتوية التي يطلقها الفريق بالتنسيق مع جمعية معكال الخيرية والتي يقوم من خلالها بتوزيع المعونات والمساعدات لمئات الأسر

المحتاجة، حيث وزعت المعدات الأساسية لفصل الشتاء من مدافئ وبطانيات إلى جانب كسوة الشتاء الرئيسية على العائلات القاطنة في أحياء معينة من الرياض.
وقال الطالب عمر الضباح مسؤول الحملة وقائد الفريق - الذي أشرف على عملية تسليم المساعدات للأسر المستحقة وبرفقته أعضاء الفريق - ان هذه المبادرة الكريمة تعكس شعورا نبيلا من طلاب فريق كن إيجابيا تجاه الأسر المحتاجة.

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

عاش حياة بائسة بدون تعليم ونفقة.. وعاد إلى المملكة بحثاً عن والده فقابله بالجفاء

ثورة "25 يناير" المصرية تكشف "مأساة" عمرها26 عاماً لشاب سعودي وقع ضحية زواج من الخارج!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/14/article691581.html

متابعة - محمدالغنيم
يعيش شاب سعودي - 26سنة - من أم مصرية ظروفاً عصيبة قد ترمي به إلى عالم التشرد والضياع بسبب "تعنت"والده الذي حال دون حصوله على حقوقه، ومنها حصوله على بطاقة الهوية الوطنية التي تكفل له العيش الكريم وسهولة مراجعة المصالح الحكومية لرعاية والدته التي انفصلت عن والده إضافة إلى باقي حقوقه الأساسية كالتعليم والصحة وغيرها مثله مثل بقية أبناء هذا الوطن.
الشاب المغلوب على أمره عاد إلى المملكة بعد أحداث "ثورة 25 يناير" بيومين مع بقية الأسر السعودية التي أعادتهم الدولة من هناك على إثر تلك الأحداث حيث أُعطي تذكرة مرور هو ووالدته وعاد لأحضان وطنه بحثاً عن الحنان والرعاية والاهتمام التي فقدها على مدى 26عاما بعد أن كان يعيش طوال تلك الفترة كالغريب هناك بإقامة مؤقتة داخل مصر على اعتبار أنه سعودي ولم يستطع معها العمل هناك لأن إقامته غير نظامية كما لم يتمكن طوال تلك الفترة من التعليم الرسمي فقامت والدته وهي أكاديمية بتعليمه في المنزل حتى أتقن اللغة الأسبانية وقليلاً من التجارة لكن بدون شهادات!
والدته: ابني يعيش كالغريب ولا يحمل إثبات هوية.. وأطالب بتحليل الDNA
وتروي والدة الشاب السعودي وهي مصرية الجنسية لـ"الرياض" فصلاً من فصول معاناة الأبناء من الزواج من الخارج ضمن قصص مأساوية عديدة لتجارب مريرة يتجرع ألمها أبناء هذه الزيجات الذين يكونون هم الضحية دائماً في قصص تمتلئ بها أقسام الشرط والمحاكم في كثير من الدول العربية بالإضافة إلى سفاراتنا هناك وكذلك ملفات جمعية "أواصر" السعودية التي تكفلت بسكن الشاب ووالدته في الرياض بالإضافة إلى دفع مصروف اسبوعي لهما حتى تنتهي قضيتهم العالقة ما بين الأب وابنه.
وتقول والدة الشاب :"إنني تزوجت من مواطن سعودي قبل أكثر من 26 عاما ورزقت منه بطفل وبعدها تركني زوجي واختفى دون سبب وعاد للمملكة ولم أجد أي وسيلة للتواصل معه فاستنجدت وقتها بالسفارة السعودية هناك إلا أنها لم تستدل على عنوانه وتم الانفصال بيننا بأمر المحكمة، وتضيف قائلة :"إن ابني حرم باختفاء والده المفاجئ من دخول المدرسة والتعليم وظل يعيش في مصر حياة بائسة وبدون أي إثباتات لم تمكنه حتى من البحث عن عمل شريف يصرف به على نفسه طوال السنوات الماضية.
وعن تفاصيل عودتهم للمملكة تفيد والدة الشاب "الضحية" أنها عادت إلى المملكة وإبنها بعد أحداث الثورة المصرية مع مئات الأسر السعودية التي أعادتهم الحكومة السعودية بعد تلك الأحداث وقد تكفلت جمعية "أواصر" مشكورة لنا بالسكن

والمصروف منذ عام تقريباً وطوال هذه الفترة التي بقيت فيها بالمملكة كان ابني يسعى للتواصل مع والده ويتصل به وتردد عليه بحثاً عن عطف الأب ورعايته وحنانه كأي ابن دون جدوى!!
وأضافت السيدة المصرية :"تقدمت إلى الأحوال المدنية لاستخراج بطاقة هوية وطنية للابن ليعيش بكرامة في وطنه كمواطن سعودي ينتمي لهذا البلد الكريم ويبدأ بعدها حياة جديدة عله يعوض ما فاته من حياته من ضياع وحرمان إلا أن موقف الأب تجاه ابنه حال دون إنهاء إجراءات ذلك.
وبنبرة ملؤها الحزن والدموع تغرق عينيها ختمت والدة الشاب قصتها التي روتها ل"الرياض" قائلة: "ليس لي بعد الله إلا أنتم في هذا البلد الكريم.. لا أريد سوى أن يعيش ابني بكرامة كباقي أبناء هذا الوطن وأن يجد حياة كريمة بعدما حرم من التعليم والرعاية وحنان الأبوة هناك.. لا أريده يعيش كالغريب في وطنه، ولدي كامل الاستعداد لتحليل ال(DNA) لإثبات نسبه لو تطلب الأمر ذلك ".
"الرياض" تحتفظ باسم السيدة المذكورة وابنها وباسم الزوج وكافة الأوراق الثبوتية للزواج والطلاق مصدقة من وزارة الخارجية المصرية ووزارة الداخلية هناك ومن المحكمة وكافة الجهات المختصة، إضافة إلى شهادة الميلاد وإثبات النسب للشاب المذكور.

صحة جدة" ترصد إصابات "ضنك" أسبوعياً... ومديرها يؤكد: عددها معقول والقضاء عليها "صعب"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/339118

جدة - نجلاء رشاد
كشف مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود لـ «الحياة» تردد حالات مصابة بحمى الضنك إلى المستشفيات بصورة مستمرة، وأن هذه الحالات يتم رصدها أسبوعياً، إذ بلغ عددها الأسبوع الماضي ثلاث حالات، قائلاً: «إن عدد الإصابات معقول إلى حد ما كون المرض ليس بالغ الخطورة».
وأوضح باداود أنه من الصعب القضاء على المرض لأن البعوض المصاب به ينتقل من جيلٍ إلى جيل، مؤكداً أن «الصحة» تبذل جهودها في المعالجة من طريق زيارة المنازل والمواقع التي بها حالات اشتباه، والبحث عن بؤر تواجد البعوض، والتنسيق مع الأمانة في إرسال فرقها لإبادة البعوض، مضيفاً أنها ما زالت تقيم البرامج التوعوية لأفراد المجتمع بتعريفهم بحمى الضنك وأعراضه وطرق الوقاية منه.
ومن جهة أخرى، أشار الطبيب في مستشفى السعودي الألماني بجدة الدكتور باسل صقر إلى أن عدم الاهتمام بالبيئة ونظافة المدن يجعل من هذه الأماكن بيئات مثالية لتكاثر البعوض، وفقس بيضه ونمو يرقاته كـ «الآبار» التي تُترك فوهاتها مكشوفة، والمجاري والحاويات التي تستخدم لجمع الماء في المنازل والمناطق التي تعاني شحاً في المياه، حيث يقوم السكان بتجميع المياه في حاويات ولا ينتبهون إلى أهمية تغطيتها وأماكن تجمع مياه السيول والتي لم يتم تصريفها بشكل جيد.
ونوه أثناء حديثه بطرق محاربة المرض والحد منه، إذ قال: «ليس هناك لقاح معين من الممكن أن يمنع أو يقي من الإصابة بحمى الضنك، سوى وسائل وقائية، وهي تغطية مجاري السيول وتحويلها من مجارٍ مكشوفة إلى مغطاة، وردم المسطحات المائية، وتغطية الآبار وعدم ترك فوهاتها مكشوفة، وتوفير شبكات جيدة لتصريف مياه المجاري، وإبادة البعوض والتخلص من اليرقات، وتصريف مياه الأمطار، والتخلص من أي مصادر للمياه الراكدة، وتغطية بالوعات المجاري، وكذا الحاويات البلاستـيكية بشكلٍ محكم، إلى جانب الانتباه إلى الأوعية المكشوفة المستخدمة لسقي الحيوانات والطيور الأليفة، وأواني الزهور التي تغمر بالماء لسقي الزهور حيث يَجِبُ أنْ تُفرَغَ وتُنظّفَ على الأقل مرة كل أسبوع، واستعمال النوافذ المزودة بالسلك (الشبك المانع لدخول البعوض)، لافتاً إلى أنه يمكن استخدام طارد البعوض موضعياً على الأماكن المكشوفة من الجلد وعلى الملابس.

المواطنون يطالبون وزيرالتجارة الجديد بكبح الأسعار

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/344892

حسن الناشري- جدة
استبشر المواطنون بالقرارت الملكية بضخ دماء جديدة فى وزارات التجارة والاقتصاد والحج والخدمة المدنية ..واعربوا عن امنياتهم ان تتخذ وزارة التجارة خطوات جادة فى طريق انخفاض او ثبات اسعار السلع والمنتجات ومراقبة الاسواق. وقال المواطن عبده حسين نتمنى ان تكون التغيرات الجديدة لها دور فعال في مكافحة جماح ارتفاع الاسعار الذي أمتد لفترة طويلة وتأثر منه كثير من المواطنين . وقال : نحن نطلب من الوزير الجديد ان يضع حداً للتجار الذين يتلاعبون بالاسعار وخاصة حليب الأطفال ..ووضع تسعيرة موحدة للسلع الرئيسية لأن معظم الأماكن التجارية أسعارها غير موحدة. ونطالب بتكثيف الجولات التفتيشية على المصانع والأسواق و أتخاذ القرارات الصارمة بحق المتلاعبين بالأسعار سواءً من المؤسسات او ألافراد

فقيه: زيادة حجم مشاركة المرأة في العمل بما يتناسب والضوابط الشرعية

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.al-madina.com/node/344658

واس - الرياض
أكد وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه أهمية الاستفادة من الطاقة الإنتاجية للقطاع النسائي وزيادة حجم مشاركتها في شتى قطاعات العمل بما يتناسب مع الضوابط الشرعية. وأوضح خلال ورشة العمل التي نظمتها وزارة العمل بالتعاون مع مركز السيدة خديجة بنت خويلد اليوم وضمت 130 امرأة من تسع تخصصات علمية وعملية مختلفة ومن ثمان مدن من أنحاء المملكة ، أن وزارة العمل تبذل كل الجهود لتهيئة المناخ المناسب لإسهام المرأة في سوق العمل من خلال سّن الأنظمة واللوائح التي تساعدها على القيام بدورها التنموي المستدام خاصة مع الارتفاع الملحوظ في نسبة المتعلمات والحاصلات على الشهادات الجامعية والعليا.
وأضاف: لقد أفرزت إحصاءات البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل (حافز) أن ثلثي المسجلين بالبرنامج من النساء وهذا مؤشر على ضرورة أن نتناول هذا التحدي بالأولوية من خلال منظومة وزارة عمل ومؤسساتها الشقيقة».
من جهة أخرى أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة مركز السيدة خديجة بنت خويلد بالغرفة التجارية الصناعية بجدة أن المشاركات في الورشة أجمعن على ضرورة الوصول إلى نقطة التوازن المطلوبة بين الدور الأسري والدور التنموي للمرأة السعودية مؤكدة أن توصيات الورشة تهدف إلى إعطاء المرأة السعودية مزيدًا من الفرص والاختيارات مما يجعلها عنصراً فاعلاً وشريكًا أساسيًا في مشوار التنمية الوطنية.
وتم خلال الورشة مناقشة أهم التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في التنمية الوطنية، بالإضافة إلى التباحث حول فتح مجالات جديدة لعمل المرأة وتطوير القائم منها، وإيجاد حلول واقعية ومنطقية لإتاحة فرص أوسع لعمل المرأة أخذًا في الاعتبار أهمية إيجاد التوازن المناسب للمرأة العاملة بين واجباتها الأسرية.

الأعضاء تفاعلوا مع الشكاوى ورفضوا خسائر بالملايين لصالح "شركات"

"الشورى" يتجه لإلغاء السنة التحضيرية في الجامعات السعودية

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=34794

سلطان المالكي – سبق – الرياض:

كشفت مصادر خاصة لـ"سبق" اتجاهاً داخل مجلس الشورى لرفض السنة التحضيرية في الجامعات، إلا أن وجود رأي آخر مؤيد لبقائها أحال حسم أمرها للجنة محايدة للنظر في الأمر.

وقد رفض الدكتور أحمد آل مفرح، رئيس اللجنة التعليمية بمجلس الشورى، الإشارة إلى حسم أمرها بالرفض، واكتفى بتأكيد أن اللجنة ستحسم الأمر، أشار إلى أهمية السنة التحضيرية، وقال في برنامج لقناة "عالي": "ليس من المعقول أن ننظر إلى سوء تطبيق من بعض الجامعات". إلا أن المصادر أكدت أن الاتجاه الأغلب إلغاؤها؛ لما سببته من معاناة لكثير من الطلاب.

وكشفت المصادر أن تمسك العديد من أعضاء الشورى برفض هذه السنة يأتي بعدما تم التعرف على سلبيات شتى فيها، سواء من الناحية المالية أو الإدارية، إضافة إلى تلقي الكثير من عرائض أولياء الأمور والطلاب، التي رُفعت إلى لجنة حقوق الإنسان والعرائض بالمجلس، أشار الكثير فيها إلى ضياع مستقبل العديد من الطلاب بسبب الرسوب أو تغيير المسار في السنة التحضيرية.

وأوضحت أن السنة التحضيرية باتت تكبِّد الجامعات ميزانية ضخمة، خاصة في ظل الاعتماد الكلي على شركات معينة؛ لتقوم بالمهمة، وتوفر المواد التعليمية وأعضاء هيئة التدريس مقابل عقود بملايين الريالات.

وكشفت المصادر أن جهات ما "لم تسمها" كانت تحاول الضغط لإنجاح جدوى السنة التحضيرية، إلا أن أعضاء مجلس الشورى في الغالب سيتجهون إلى المطالبة بإلغائها.

وكان مجلس الشورى قد وافق الأحد الماضي على إجراء دراسة تقويمية شاملة للسنة التحضيرية من جهة محايدة، ورفع نتائجها للمجلس.

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

بيع عشوائي لمياه زمزم على الطرق السريعة و"الأمانة" لم تهيئ الأماكن

"سوق يابلاش" بمكة.. حراج على ملابس الموتى!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/14/article691626.html

كل ما يمكن بيعه موجود في سوق «يا بلاش» (عدسة - محمد حامد)

مكة المكرمة، تحقيق- هاني اللحياني

سوق يابلاش.. شارع الملابس المستعملة.. سوق دوق.. كل ما سبق هو أسماء لمكان لبيع ملابس متبرع بها من المحسنين وأهالي ذوي الموتى في مكة المكرمة، ليتلقفها الأفارقة، محولينها إلى بضاعة تجارية في سوق رائجة كل يوم جمعة، إذ يصبح السوق منذ الساعات الأولى من الصباح مقصداً للمتاجرين بملابس الصدقات التي عادة ما يحملونها من أحياء مكة المكرمة، وخاصة الراقية، حيث يتقاسم الأفارقة من الجنسين فضاءات المواقع بما فيه من أزقة تنوء بممارسات مقززة لا تليق بمكة المكرمة.

قارعة الشارع الرئيس على طريق أم القرى المؤدي للحرم المكي بأقل من 2كم توحي بأن هناك ثمة أفريقيات يفترشن الطريق كمظهر ربما يكون عادياً في أشهر شارع أفريقي بمكة، لكن مجرد التوغل بين الأزقة الضيقة تكتشف أنك أمام سوق رائجة أبطالها أفارقة يجمعون ملابس المحسنين والموتى التي تقدم إليهم لبيعها في السوق الشهير.

تحايل مخالف

"حسين هوساوي" واحد ممن اكتووا بنار هذا النوع من التجارة قال بمجرد اقتراب "الرياض" منه: "أي نفوذ تستخدمه الجالية الأفريقية المخالفة لإقامة هذه السوق التي أضحت ملتقى للعمالة والجاليات لشراء الرخيص".

في حين ألمح "صالح بكر" إلى أن رواد السوق يتحايلون على فرق أمانة مكة باستغلال يوم وساعات الإجازة حيث يستقبل السوق المتسوقين من صباح الجمعة حتى صلاة العشاء وهي ساعات عادة ما يخلد فيها موظفو الأمانة للنوم والراحة -على حد قوله-.

مسمى نيجيري

وكشف أحد الباعة على قارعة الطريق معلومات عن السوق من خلال تجربته التي قال إنها امتدت لأكثر من 10 سنوات، وبعد التحايل عليه بأن المحرر "تاجر جملة"، تحدث بطمأنينة: "يسمى السوق بين الجاليتين النيجيرية والتشادية بسوق

دوق، وهي كلمة تعني باللغة النيجيرية البناية الطويلة، إشارة إلى أن السوق يقع خلف عمارة عملاقة"، مبيناً أن هذا السوق بعكس بقية أسواق مكة يغيب في الحج ويبرز طوال الموسم لاشتغال أهل السوق بأعمال الحج.

تجارة الصدقة

تجارة الملابس المستعملة كشفت أن ثمة حلقات متسلسلة لبروز هذا المشهد المؤلم، وهي أن التجارة تبدأ من قيام زوجات وبنات الأفارقة بالتجول في الأحياء وخاصة الراقية؛ للبحث عن ملابس تستجدى من الأسر بحجة ارتدائها، وبعد أن يتم جمع أكبر عدد، يتحولن إلى بائعات لتلك الملابس في سوق "يا بلاش"، لا سيما وأنها لم تكلفهن ثمناً بل إنها "صدقة"، وكثيراً ما تكون من بين الملبوسات عباءات وأغطية وثياب وملابس نسائية وشالات من ماركات عالمية.

كما يعد السوق المشبوه سوقاً للصوص، ونقطة لالتقاء المسروقات سواء من أجهزة هاتف جوال، أو أجهزة الحاسب الآلي المحمول، وتباع بأبخس الأثمان، حيث أسعار الملابس أدنى من أن تكون زهيدة حيث تبلغ أسعار فساتين الزفاف النسائية ما بين 200 إلى 300 ريال، والأثواب الرجالية تباع ب30 ريالا، فيما لا يتجاوز الشماغ 10 ريالات.

وبمجرد التوغل داخل السوق الذي تتفرع من أزقة ضيقة تفيض بالفوضى والزحام، ينتشر الباعة والبائعات في سوق لا يحتاج إلى محلات تجارية بديكورات فاخرة حيث تعلق الملابس المستخدمة المعروضة للبيع على جدران الأزقة وعلى طول الشارع في منتصف طرق المرور وأمام عمائر سكنية أضحت محاصرة بأولئك الباعة، وبتتبع السوق، اتضح أن العمالة المتخلفة وبقايا الحجاج الأفريقيين والآسيويين يسيطرون على السوق بعوائلهم، مع وجود عدد قليل من السعوديين ذوي الدخل الضعيف يأتون لانتقاء أكثر الملابس نظافة لشرائها.

الحل لدى المتبرعين

واعتبر "محمد قايد" -مدير جمعية البر بمكة المكرمة- استمرار هذا السوق نتاج طبيعي لتساهل المتبرعين، وعدم اكتراثهم بأهمية تحويل الصدقات للمستحقين، مبيناً أن المتبرعين من السعوديين والمقيمين هم الخط الأول لطمس هذه الصورة المتجسدة في بيع ملابس المحسنين والمتبرعين.

مشروع استقبال

وذكر "يحيى الكناني" -رئيس اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء تراحم والمتخصص في العمل الخيري- أنه لا يوجد حل للخروج من هذا المأزق في ضمان وصول ملابس المحسنين إلى مستحقيها، إلاّ من خلال تنفيذ مشروع مركز استقبال هذه الملابس عن طريق تخصيص هاتف خاص لاستقبال البلاغات، وتوفير عمالة لغسيل وتعقيم وكوي ما يرد من ملابس، ووضعها داخل أكياس شفافة تبرز مقاسها ولونها داخل معرض ثابت تخصص فيه غرفة للقياس، وتصرف للجهات المستفيدة وفق قاعدة بيانات تتأكد من مرور الحالات على البحث الاجتماعي بطريقة حاسوبية، مشيراً إلى أن هناك تجربة نفذت قبل 3 سنوات داخل جهة خيرية تمخض عنها صرف 28792 قطعة ملابس، واستفادت منها 1500 أسرة بمكة المكرمة، وتوقف 20 فستاناً للزفاف عالية الجودة على زوجات محتاجات تزوجن بشباب فقراء.

خطر طبي

وحذرت بحوث طبية متخصصة في الأمراض الجلدية من خطورة توسع ظاهرة شراء الملابس المستعملة لما ينتج عنها من انتقال أمراض جلدية وسوء تركز الميكروبات مثل الطفح الجلدي والجرب والحساسية وليس من المجدي تعقيمها لتلافي ذلك.

بيع زمزم العشوائي

البحث عن لقمة العيش حوّل البعض إلى باعة عشوائيين على الطرق السريعة غير مكترثين بخطر المركبات؛ متحملين أشعة الشمس الحارقة وهبوب رياح الأتربة والغبار.

هم باعة زمزم على الطرق السريعة -الذين تنتشر مركباتهم على مخارج مكة المكرمة الخمسة المعروفة وداخل محطات الوقود الكبرى- تجنيب راغبي شرب الماء المبارك زحام محطة التوزيع؛ في حين أنهم في عيون أخرى يعرضون أنفسهم للخطر، حيث بالإمكان ممارسة العمل، ولكن بطريقة لا تخدش الصورة الناصعة للمملكة في أعين القادمين للبيت العتيق من الخارج.

أخصائيون اجتماعيون اعتبروا بروز الظاهرة على شوارع رئيسة تعد واجهات غير حضارية لمرور قوافل قاصدي بيت الله الحرام، وهو ما يتطلب تدخل الجهات الحكومية لمعالجتها من جذورها.

عبد الله الروقي

وقال «محمد قايد غلاب» -مدير عام جمعية البر بمكة المكرمة- إن الحل ليس في منع الباعة ولكن في توفير البديل المناسب، مشيراً إلى أن دخول الجهات الحكومية والخيرية في شراكة تشجيع للأسر المنتجة هو أحد الخيارات المهمة للحل.

وأضاف: أعتقد أننا بحاجة لمثل هذه المشروعات النوعية لدراستها أولاً، ووضع الأطر التي تساعد على نجاحها، وتقديم البدائل للمعوقات التي ربما تعترض التنفيذ، مع أهمية الدراسة والمتابعة أثناء التنفيذ للتأكد من نجاح المشروع.

وأشار إلى أنه يمكن مثلاً للجهات الخيرية أن تزود مكتب الضمان بمكة المكرمة بقواعد المعلومات، التي تحتفظ بها الجمعيات الخيرية للأسر الفقيرة الحاضنة للعاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العلمية المتدنية.

وكشفت جولة ميدانية أن هناك أكثر من 60 موقعاً يمكن الإفادة منها لبناء نقاط توزيع لبيع عبوات زمزم تتناثر حول الجوامع والمساجد الكبرى ومراكز التموين، وحلقة الخضار والفواكه ومحطات الوقود الكبرى على الطرق السريعة.

جولتنا المسائية على أكثر من ثمانية مواقع كشفت لنا أن 90% من العاملين في بيع عبوات زمزم على الطريق السريعة هم من السعوديين، وأعمارهم تتراوح ما بين 20 إلى 35 عاماً، ونسبة كبيرة منهم من حملة الشهادة المتوسطة والابتدائية؛ في حين أن وتيرة الإقبال ترتفع على العمل في هذا المجال خلال أيام شهر رمضان المبارك وموسم الحج وإجازة نهاية الأسبوع.

وكشفت الجولة أن العائدات اليومية تتراوح ما بين 90 إلى 140 ريالا يومياً في حين أن 95 % من المزاولين يعتمدون على العمل على سياراتهم، و5% يعتمدون على سيارة قريب أو على العرض الخلوي.

وأبانت الجولة أن 70% من المزاولين يفضلون العمل لرفع الدخل الشهري، حيث انهم مزاولون لأعمال أخرى متواضعة برواتب متدنية، كما أن 90% يفضلون تحويل الممارسة من السيارات إلى الكبائن الخاصة المجهزة.

وأوضح الأستاذ «عبد الله الروقي» -مدير الضمان الاجتماعي في العاصمة المقدسة- أن المكتب بادر بإجراء دراسة مسحية اجتماعية لمواقع مزاولة بيع عبوات زمزم على الطرق السريعة بواسطة ثلاثة باحثين اجتماعين، حيث اعتمدت على العمل الميداني وجمع المعلومات الأولية لوضع الأطر العامة للمشروع، مشيراً إلى أن وكالة الضمان في وزارة الشؤون الاجتماعية ترحب بالمشروعات التي تعزز جانب الإنتاج لدى المحتاجين، مضيفاً:»إننا ننتظر دور أمانة مكة المكرمة للتنسيق في تحويل المواقع إلى كبائن مكيفة ومجهزة بعد اختيار مواقعها».

أما حان الوقت؟

المصدر: جريدة شمس الخميس 13 محرم 1433هـ - 8 ديسمبر 2011م
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=148865

منيرة آل الشيخ

تعتبر البنوك وشركات القطاع الخاص الكبرى من أكثر الجهات استفادة من المواطن، ويظهر لنا ذلك جليا من خلال المكاسب والأرباح والعوائد المالية الضخمة التي ترعرعت وتضاعفت لديها من مدخرات المواطن ورواتبه.

فضلا عن التسهيلات التي تقدمها الدولة لهم من دعم للمشاريع، وعدم مطالبتهم بدفع الضرائب وتكليفهم بالمشاريع الضخمة التي تعود عليهم بالربح والفائدة.

مع كل ما سبق من المنافع التي استنفعتها من الأفراد والمجتمع والوطن كان لهذه القطاعات صور مشرقة في مساندة وخدمة المواطن من خلال استنزافه والتنافس على استغلاله واستغفاله، حتى نمت أكثر فأكثر وحققت المكاسب الهائلة على حساب هذا المواطن وتحويشة عمره.

ومع هذه المسلسلات المستمرة من استنزاف للأموال والمدخرات وقطع لأرزاق صغار المستثمرين والشركات واستغلال لحاجات الناس ومتطلباتهم، مع كل هذا يمكن لنا أن نتغافل وألا ندقق ونحاسب لو وجدنا أو رأينا مقدارا ولو صغيرا من رد الجميل والوفاء للمواطن والوطن، نستطيع أن نتناسى ونصفح لو استشعرنا خدمات ملموسة وفعالة لهذا المجتمع تسهم فيها البنوك والشركات الكبرى، ونريدها مساهمات جادة ومباشرة إما من خلال بناء المستشفيات أو دور الرعاية أو عن طريق إنشاء الوحدات السكنية أو الحدائق العامة أو المرافق أو بدعم الطلبة والمتفوقين وتبني بعثات لهم وبناء المدارس أو غيرها من الكثير من الصور التي تتجسد فيها الخدمات الحقيقية التي تعود بالنفع المباشر على الوطن وأهله.

نعم فهذا القطاع استفاد كثيرا وآن الأوان لأن يسهم فعليا في خدمة مجتمعه ووطنه، فعلى الرغم من وجود بعض المبادرات الشخصية المحمودة من عدد قليل من شركات القطاع الخاص إلا أنها غير كافية ونريد من البقية أن تحذو حذوهم وأن تتسابق في إسهاماتها لخدمة هذا الوطن.

فقد حان لنا أن نرى أسماء تلك البنوك والشركات على مشاريع الصحة والإسكان والتعليم، وليعلموا أنهم سينتفعون من ذلك كثيرا، ليس نفعا ماديا وإنما سيكسبون بذلك دعوات الناس لهم بدلا من الدعوات عليهم، وسيكون بذلك قد طبقوا مبدأ التكافل والتعاون الذي حث عليه ديننا الحنيف والذي يتمثل في قوله تعالى: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان».

فأما حان الوقت لنرى مشاريع وإسهامات قريبة تؤدي بها هذه القطاعات مسؤوليتها تجاه هذا الوطن؟

وأما حان الوقت لأن نرى دورهم الإيجابي لدعم المواطن دون استغلاله وإرهاقه؟

نرجو أن يكون ذلك قريبا حتى يتضح لنا حسهم الوطني واستشعارهم لمبدأ التكافل الذي هو مطلب ديني ووطني

ثرواتنا في التراب دون تسعير الأراضي

المصدر: جريدة سبق الأحد 16 محرم 1433هـ - 11 ديسمبر 2011م
http://sabq.org/sabq/user/articles.do?id=879

خالد بن محمد الشبانة

تحوَّلت مدخرات تُجَّارنا وسيولة المال في بلدنا لتجارة العقار.
التسعير من صلاحية ولي الأمر، الذي قد يكون بسبب الاحتكار المحرَّم.
وقد أفتى الشيخ محمد بن عثيمين –رحمه الله- في التسعير بأن منه الجائز والمحرَّم. فأما المحرَّم فهو الذي يكون بسبب قلة الإنتاج، أو كثرة الطلب فهذا من الله تعالى. وأما التسعير الجائز فقال عنه:
"إن كان الغلاء بسبب الاحتكار، كاتفاق التُّجار على وضع قيمة فيما يحتاج إليه الناس بأكثر من قيمته، ففي هذه الحالة يجب التسعير عليهم وإلزامهم بالبيع بفائدة معقولة، تنفعهم ولا تضر الناس، وهذا هو الصواب" أ.هـ.
إذاً، يجب على المؤسسات المعنيّة بالأراضي وخدماتها التسعير كسراً لاحتكارها من قِبل التّجار؛ حيث يتم تسعير الأراضي وفقاً لرأي لجان متخصصة بقياس صحيح صادق، يقطع الطريق على رفع أسعارها الخرافية.
فمثلاً: مخطط سكني، يحتوي على 800 قطعة سكنية في مدينة مثل الرياض، يتم تحديد سعر الأرض قبل أن تكتمل خدمات المخطط، ولنفرض 200 ريال سعودي للمتر، ثم تتم زيادة أسعار القطع حسب نفاد الأراضي البيضاء في المخطط تصاعدياً، بشرط ألاّ تزيد مثلاً على 500 ريال للمتر.
ولا يتم الإفراغ للمشتري بسعر فوق هذا على امتداد الزمن، أو ألاّ يتم تمكين صاحب المخطط من بيع فوق سعر 200 ريال للمتر حتى يتم بيع 50% من أراضي المخطط، وهكذا يرتفع السعر تصاعدياً حتى تمام عدد قطع الأراضي، ويكون لها سقف أعلى مثبت في كتابات العدل، لا يزيد عنه، ولا يُسمح بالبيع فوقه.
فالشاب في بداية تأسيس حياته يشتري في مخطط ليس به خدمة؛ لمناسبة ثمنه وقيمته قدراته المادية، بحيث يصل إلى مرحلة بناء منزله وقد اكتملت خدمات المخطط.
واليوم راجت تجارة العقار السلبية! حيث أصبحت سلة استثمارية في البلد! وفي المقابل مطلوب من وزارة التجارة والمسؤولين عن الاستثمار في بلادنا تيسير العمل للشباب في الاستثمار المتنوع، الذي يفيد وينفع المواطن، وينمي الوطن، ويعمل على رخص السلع وتوافرها، ويساعد على توفير وظائف العمل، وزيادة دخل المواطن، ومن ثم تعود أموالنا إلى أسواقنا.
والواقع أن المستثمر الصغير عندنا لا يمكن له فتح محل تجاري صغير يسترزق منه إلا بإجراءات معقدة ومتتابعة وطويلة، وكأن الحال يقول: اتركها لغيرك المتحايل على هذا النظام!!
في دول مجاورة تحصل على رخصة المحل في يوم واحد! عن طريق الحاسب الآلي في شبكة الحكومة الإلكترونية المترابطة! وعندنا للأسف تعقيد وتحقيق ومتابعة وتأخير، ولن تسلم بعد ذلك من لجان السّعودة والمراقبة الشكلية الصورية المقلقة والمربكة للمستثمر!!
خذ مثلاً: في أنظمة الإيواء السياحي في الفنادق والشقق المفروشة نظام صارم وملزم فيما يخص البرنامج الأمني وربطه بالجهات المسؤولة، وكذلك في مواصفات ودرجات مشاريع الإيواء السياحي، بينما تُفتح "الاستراحات" المشتتة في أطراف المدن لأي نزيل من دون أي رقابة أو تصريح أو سعودة! فقط يكفيك الاتفاق مع حارس تلك الاستراحة! ولك أن تتصور عدد المفاسد من هذه الفجوة النظامية!!
وعندما تنظر إلى شروط فتح المحل التجاري نجد منها المنع للموظف من دون تمييز لرتبته وراتبه!! فيُمنع الموظف متدني الراتب من أن يزاول التجارة بحجة أنه مستغنٍ بوظيفته البسيطة! وهو المحتاج ضرورةً إلى العمل والتكسب.

ولعل نظام "نطاقات" يبقى فقط على المؤسسات التي يزيد رأس مالها على مليون ريال وما فوق.
وما أكثر من أُغلق محله الصغير من الشباب واتجه لتجارة عشوائية كالأسهم والمساهمات، وخسر كل ما جمع! والسبب قرارات وزارة العمل الخانقة للصغار!
التّجار اليوم يفضّلون أن يضعوا أموالهم في الأراضي وتركها سنوات معطلين الاستفادة منها ومتسببين في ارتفاع أسعارها ومتجنبين التجارة الخدمية للناس! وما دفعهم لذلك إلا سياسة الاستثمار ونظام العمل لدينا! فبدلاً أن يُتداول النقد في أيدي الناس صار إلى التراب! إلى الأراضي البيضاء! ففي مدينة الرياض مثلاً تجد أن الأراضي البيضاء غير المعمورة ولم تُبَع أكثر من الأراضي المعمورة والمبنية، التي تمت الاستفادة منها خلال عشرات السنين؟
وهنا يبقى الشاب حائراً؛ كيف يكوِّن أسرته ويستقر في حياته الزوجية؟ وذلك بسبب صعوبة إيجاد منزل له متزامناً مع تأخر صدور بدل السكن للمواطنين الذي "يلتّ ويطحن" في مجلس الشورى؛ حيث لا أتصور أن واحداً من أعضائه اكتوى بنار أسعار الأراضي أو بنار إيجار المنازل!!
هذا التضخم العكسي السلبي أصبح مثل كرة الثلج التي تكبر بتدحرجها، وعندما تكبر يصعب تحريكها، وتستمر تتجمد وتتصلب حتى تأتي حرارة تذيبها فتسيل في الأرض فيُسقى الناس منها ويشربون!
فمن يكوي كرة الثلج هذه!!!

المقال

لمن تعطى الأولوية في الإسكان الحكومي ؟

المصدر: جريدة الرياض الأحد 16 محرم 1433هـ - 11 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/11/article690549.html

سليمان بن عبدالله الرويشد

أحد المحاور التي ترتكز عليها أهداف خطة التنمية بالمملكة ، فيما يتعلق بقطاع الإسكان ، هو توفير مسكن ملائم لكل أسرة لا تمتلك مسكناً ، وعلى وجه الخصوص الفئات المحتاجة من تلك الأسر ، حيث تم في وقت سابق ، وضمن إطار برنامج الإسكان التنموي للأسر المحتاجة ، رصد مبلغ عشرة مليارات ريال من فائض الميزانية لتحقيق جزء من أهداف هذا البرنامج ، الذي ضم في وقت لاحق لبرامج وزارة الإسكان الأخرى ، بعد أن أنيطت بها المسئولية الشاملة في هذا الشأن .
لكن السؤال الذي يطرح ، ما هي فئات الأسر المحتاجة التي يستهدفها هذا البرنامج لدينا في المملكة .. ؟ إن الإجابة على ذلك يفندها الواقع الحالي للبيانات الاجتماعية عن الأسر في المملكة وبيئة السكن التي تعيش فيها، والتي تكاد تصنف تلك الشرائح من الأسر إلى ثلاث فئات ، هي على النحو التالي :
الفئة الأولى هي الأسر شبه المعدمة التي تعيش في بيئة سكنية بدائية وغير صحية مثل الأحواش أو الخيام وربما العشش ونحوها التي لا تتوفر لها مصادر المياه النظيفة ، وإنما تجلبها تلك الأسر من موارد الآبار القريبة ، أو عبر صهاريج (وايتات) المياه ، كما قد لا تتوفر لها أيضاً مصادر الخدمة الكهربائية ، وإن أتيحت فهي من مولدات كهربائية خاصة ، وتمثل هذه الشريحة من سكان المملكة وفق البيانات الرسمية نحو 2 % من الأسر السعودية ، موزعة بين مختلف مناطق المملكة .
الفئة الثانية هي الأسر الفقيرة التي تقيم غالباً بالإيجار في دور بمنزل شعبي طيني ، أو مبني من الحجر أو ربما من البلوك ، غير صحي في الغالب ، حيث لا تتوفر لها موارد المياه المباشرة النظيفة وإن كانت تتوفر لها خدمة الكهرباء من شبكة عامة أو خاصة ، أو مولد خاص ، وتمثل هذه الشريحة من سكان المملكة نحو 0.6 % من الأسر السعودية .

أما الفئة الثالثة فهي الأسر المقيمة بالإيجار أو التملك في منازل شعبية لا تتوفر بها البيئة الصحية التامة ، بالرغم من الوجود النسبي لمرفقي المياه والكهرباء ، إضافة للخدمات الأساسية الأخرى وتمثل هذه الفئة نحو 28 % تقريباً من الأسر السعودية المحتاجة للسكن .

إن هذه الفئات الثلاث من الأسر المواطنة التي يصل مجموع نسبها إلى 30 % من إجمالي الأسر السعودية التي تبلغ ثلاثة ملايين أسرة ، هي من ينبغي أن تمنح لها الأولوية في توفير المسكن الصحي الملائم ضمن مشاريع الإسكان الحكومي التنموي ، لانتشال تلك الأسر من البيئة السكنية المتدنية أو المتواضعة في كفاءتها ومستوى مرافقها وخدماتها ، ليمنح لعائلها القدرة على تحمل تكاليف المعيشة الأخرى خلاف السكن، ويحقق التنمية الاجتماعية لشريحة كبيرة من تلك الأسر التي يفقد بعض أفرادها التعليم والرعاية الصحية اللازمة ، وخلافها من الخدمات الضرورية الأخرى ويحول بالتالي أفراد تلك الأسر إلى مواطنين منتجين ، بدل أن يكونوا عالة على أنفسهم وأسرهم وعلى المجتمع .

الجزيرة
ALJAZIRAH

حوار حضاري

المرأة السعودية.. وتحديات العمل

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 16 محرم 1433هـ - 11 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com/20111211/ln1d.htm

د.ثريا العريض

فاجأتني معلومة في الإحصاءات الرسمية توضح أن غالبية المواطنين العاطلين مؤهلهم أقل من جامعي، وأن أغلبية الباحثات عن وظيفة جامعيات؛ بينما حين يناقش عمل المرأة مجتمعياً يعترض كثيرون من منطلق أن شبابنا العاطلين أولى بالتوظيف!! ولكن عمل المرأة مهم، خاصة أن هناك نساء لا عائل لأسرهن غيرهن؛ وعملها مهم أيضاً في إحلال المواطنات المؤهلات بمواقع تشغلها الآن قوى عاملة مستقدمة؛ ثم عمل المرأة لا يعني التوظيف فقط، بل يعني أيضاً دورها كصاحبة عمل تديره بنفسها.

خلال الأسبوع الماضي تم في الرياض حدثان مهمان يتعلقان بحضور المرأة في ميدان العمل الاقتصادي: الحدث الأول كان منتدى رائدات الأعمال في 4-5 ديسمبر كانت المتحدثة الرئيسية فيه سمو الأميرة نورة بنت محمد الرئيس التنفيذي لبرنامج «حرفة» لتأهيل المرأة، ثم تناولت الأوراق التجارب الشخصية الناجحة للعديد من السيدات في مجال العمل.

والحدث الثاني كان 6 ديسمبر؛ ورشة عمل ناجحة بكل المقاييس نظّمتها وزارة العمل بحضور معالي وزير العمل ومسؤولين آخرين في مؤسسات رسمية ذات علاقة بالعمل كصندوق التنمية والضمان الاجتماعي والمؤسسة العامة للتدريب المهني.

كلا الحدثين تمّا تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله - حفظها الله- راعية وحامية للمرأة السعودية وطموحاتها. اعتذرت عن المشاركة في اللقاء الأول، وحضرت الثاني: ورشة وزارة العمل؛ ضمن مجموعة منتخبة قرابة 130من الخبيرات والمسؤولات وصاحبات الأعمال من شتى مناطق الوطن وقطاعات عمل المرأة. وكان الهدف من الورشة كما حددته الدعوة «مناقشة التحديات التي تواجه المرأة ومشاركتها في سوق العمل وسبل تذليل هذه التحديات بالتعاون المشترك بين الأطراف المستفيدة». نوقشت فيها شتى جوانب موضوع مشاركة المرأة في ميدان العمل؛ فتناولت محاور النقاش الصعوبات والمعوقات ودور الجهات الرسمية - وعلى رأسها وزارة العمل والمؤسسات ذات

العلاقة مثل صندوق الضمان الاجتماعي وهيئة التدريب المهني - في تحفيز المرأة المؤهلة وتمكينها من النجاح في تجربة العمل. وبتركيز مهني تم تبادل الرأي وطرح الحلول الممكنة للتغلب على معوقات عمل المرأة.
أهم ما ميَّز هذه الورشة جدية التناول، وحسن التنظيم، وشفافية الحوار، وحضارية النقاش. ورغم أنها ابتدأت الساعة التاسعة صباحاً واستمرت حتى الساعة السابعة مساء، وبالتالي تطلبت الكثير من التركيز، فقد احتفظت المشاركات بحماسهن واخترن البقاء بعد انتهاء الزمن المحدد للورشة لكي يطرحن المزيد من الأسئلة ويستمعن إلى الأجوبة من المسؤولين في تقدير لفرصة نادرة للقاء المباشر.
قرار الحوار المباشر بين الخبيرات والمسؤولات وصاحبات العمل وصنَّاع القرار كان حكيماً، حيث أتيحت رؤية الموضوع من وجهات متعددة وضحت أبعاده المختلفة، وأعطى ذلك عمقاً وفرصة لإيصال التفاصيل من أرض الواقع إلى الباحثين عن حلول تعتمد.
مثلاً كالغالبية لم أكن أعلم أن الضمان الاجتماعي للمرأة ما زال أقل من 800 ريال في الشهر!! ولو توظّفت براتب 1300 تفقد الضمان وحين تتحمّل تكلفة نقلها إلى موقع العمل لا يتبقى من الراتب ما يحفز تفضيل كفة العمل الوظيفي..
ولذلك تؤثر ألا تعمل! ربما اعتمد هذا المبلغ قبل أكثر من عقد، أما في ظروف اليوم فلا يفي بمتطلبات المعيشة في شهر!

اختتم الاجتماع بحوار مباشر مع المسؤولين بعد تقديم توصيات أهمها: توفير التدريب والمواصلات وحضانات للأطفال بدعم رسمي، إجازة أمومة تتيح تخيّر الأفضل لظروف الأم، رفع الحد الأعلى لمجموع الراتب والضمان الاجتماعي إلى 3000 ريال، توحيد الإجراءات في الوزارات، استحداث تخصصات يطلبها سوق العمل.

اليوم العالمي لحقوق الإنسان.. جهد نسائي متميز

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111213/Con20111213462705.htm

د. ممدوح محمد الشمري ـ مستشار للتنمية الإنسانية

احتفلنا منذ أيام بالذكرى الـ 63 للإعلان عن اليوم العالمي لحقوق الإنسان ذلك الحدث العظيم في تاريخ العالم والبشرية، حينما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعلان عن هذا اليوم، وتحدثت آنذاك رئيسة لجنة حقوق الإنسان الأمريكية اليانور روزفلت في العاشر من شهر ديسمبر عام 1948م.
ذلك اليوم المشرق من تاريخ البشرية صوتت في الأمم المتحدة 48 دولة لصالحه، وامتنعت 8 دول عن التصويت، وفي ذكراه الـ 63 أصبحت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يعترفون بتلك الوثيقة الإنسانية التي تتضمن 30 مادة أساسية تجسد الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية بدا بالاعتراف بالكرامة المتأصلة في الإنسان دون تفرقة أو تمييز بالمبادئ والقيم الإنسانية في العدل والمساواة والحرية والكرامة، وتتناول المواد من 3-21 الحقوق المدنية والسياسية كما تتناول المواد من 22-27 الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتنص المادة 29 من الإعلان العالمي على واجبات الفرد تجاه المجتمع.
خلال ذلك اليوم عند إعلان الوثيقة حدثت حكاية طريفة من خلال خطاب اليانور روزفلت حيث ذكرت أنها كانت تعتقد بأن تربية عائلتها الصغيرة قد وضعت صبرها على المحك، لكنها واصلت الحديث مشيرة إلى أن الإشراف على عمل لجنة حقوق الإنسان يتطلب صبرا أكثر، من هنا كتب أحد المراسلين الصحافيين أن طريقة تعامل روزفلت مع أعضاء اللجنة ذكرته بالأم الحكيمة التي تشرف على عائلة كبيرة مؤلفة من صبية هم في الغالب ضجاجون أو مشاغبون أحيانا، لكنهم طيبو القلب أو يحتاجون إلى التوجيه من وقت إلى آخر، إلا أنها كانت تتميز بصفتين جميلتين هما اللباقة والحزم مما مكنها من إقناع معارضيها من دون إقصائهم.
ونتيجة لذلك وبعد سنتين من العمل الجاد والاجتماعات ومئات التعديلات ومع 1400 جلسة عمل، والتصويت على كل كلمة أو عبارة حقوقية، فقد تمكنت اللجنة من وضع وثيقة تتضمن مجمل الحقوق الإنسانية التي اعتقدت اللجنة بأن كل رجل

وامرأة في كل مكان من العالم له الحق فيها، وبذلك أصبح للإعلان العالمي قيمة أدبية وسياسية كبرى باعتباره المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الأمم والشعوب حول العالم.
وقد أشارت عالمة الاجتماع البرازيلية «روث روشا» إلى مفهوم الإعلان العالمي قائلة: بغض النظر عن عرقك، بغض النظر عما إذا كنت رجلا أو امرأة، بغض النظر عن أي لغة تتكلم، أو ماهو دينك، أو أراؤك السياسية، أو إلى أي بلد تنتمي أو من هي عائلتك، بغض النظر عما إذا كنت غنيا أو فقيرا، بغض النظر عن أي منطقة من العالم تأتي منها، فإن هذه الحقوق والحريات ينبغي أن يتمتع بها كل شخص.
والمتابع والمهتم بقضايا حقوق الإنسان يعرف بأن هذه الوثيقة قد ترجمت لأكثر من 220 لغة وصارت جزءا من دساتير بعض دول العالم، وساهم هذا الإعلان بالحد من انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم. هذا وقد توالت الجهود الإنسانية تباعا منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وذلك بمصادقة معظم دول العالم على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن أهمها العهدين الدوليين، والعشرات من الاتفاقات الأخرى ذات العلاقة، وانضمت المملكة إلى ست من تلك الاتفاقيات الإنسانية وهي: اتفاقية حقوق الطفل، ومناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومكافحة التمييز العنصري، ومنع التعذيب والعقوبات اللا إنسانية، وبرتوكول مكافحة الإتجار بالبشر والميثاق العربي لحقوق الإنسان.
وتحرص المملكة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في إطار الشريعة الإسلامية وذلك حسب نص المادة 26 من النظام الأساسي للحكم التي تنص على (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفقا للشريعة الإسلامية) وكذلك من خلال جهود هيئة وجمعية حقوق الإنسان، وذلك بالعمل على تفعيل تلك الاتفاقيات الإنسانية المشار إليها، وحصلت المملكة على عضوية مجلس حقوق الإنسان العالمي في جنيف عام 2006م حيث شارك وفد سعودي برئاسة تركي السديري وذلك في الدورة التأسيسية للمجلس العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وتجسد عضوية المملكة في هذا المجلس الدولي احترام وتقدير دول العالم لتلك الجهود التي تبذلها المملكة في هذا المجال الإنساني النبيل.

أين الجديد يا ملتقى المرأة ؟

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 18 محرم 1433هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37994.html

د. أمل الطعيمي

فتشت وحدقت كثيرا (لكني لم أقرأ أبدا) شيئا جديدا في ملتقى المرأة الذي نظمه مركز باحثات لدراسات المرأة. الذي كان موضوعه حقوق المرأة والسبل إلى انصافها ورفع الظلم عنها في حقوق منحها لها الله وسحبها منها الإنسان. كل الكلمات والمشاركات متماثلة. كلها لم تأت بجديد. عناوينها العريضة تقول إن الإسلام أنصف المرأة.
وكان بودي لو شاركت في ذلك المؤتمر لتكون كلمتي لا تزيد عن التالي : (والله والله إننا نعرف بأن الإسلام أكرم المرأة ومنحها حقوقها ولكن ماذا عن البشر) فقط هذا ما أريد أن أقوله واذا أرادوا توضيحا سأقول : افتحوا كتاب الله الذي تفتحونه عشرات المرات والذي يحفظه بعضكم كاملا عن ظهر قلب واعملوا بما جاء في تلك الآيات الكريمة.
قلة من النساء اللائي جاءت أصواتهن لتنقل رؤية غريبة نتائجها المتوقعة أن يقال للمرأة بعدها (هل رأيتم المرأة هي التي لا تريد حقوقها.. المرأة لدينا عاقلة وما تثني كلمة الرجال)
طبقوها فقط. هذا ما تريده المرأة هنا وفي كل مكان ولكن المؤسف أننا هنا لدينا الشريعة الإسلامية التي ختمت بها الشرائع السماوية ولكننا ننظر الى هناك فنجد قانونا بل حزمة من القوانين التي تفعل وتطبق شريعتنا !!
إن حقوق المرأة نوقشت في الصحف بشكل موسع جدا ودقيق وطرحت الكثير من الحلول وكنا بحاجة لمؤتمر نخرج منه بشيء جديد يأخذنا إلى طريق البدء بالحل. ولكن المشكلة بدأت من حيث بدأ النقاش الدائر منذ سنوات. كلهم اتفقوا على أن حقوق المرأة منتهكة وهذا امر مفروغ منه وكلهم أشاروا إلى أهمية النقاش لإعادة النظر وتعديل واستبدال كل ما يتعلق بحقوق المرأة.

وكل هذا ليس بجديد لقد قلناه منذ سنوات ثم جاءت توصيات المؤتمر التي بالتأكيد كانت إعادة وتكرارا لكل ما قيل في كل فقرة من فقراتها السبع عشرة.
والله لو جمعوا مقالات كتبت هنا وهناك في صحفنا اليومية لكفوا أنفسهم إعداد تلك الأوراق وتضييع الوقت والجهد والمال في مؤتمر كان أغلبية الحضور هم أهل الحل والربط في كل اوان وزمان من الرجال. وقلة من النساء اللائي جاءت أصواتهن لتنقل رؤية غريبة نتائجها المتوقعة أن يقال للمرأة بعدها (هل رأيتم المرأة هي التي لا تريد حقوقها.. المرأة لدينا عاقلة وما تثني كلمة الرجال) هذا ما يقال عندما تقول المرأة بعض القضايا المثارة تهم النخبة وان هناك استيرادا لقضايا المرأة. وبودي لو شرح لنا ما معنى النخبة في هذا الأمر. هل النخبة هن المتزوجات السعيدات أم أن النخبة هن الفتيات اللائي لم يخضن تجربة (التعليق) أو ربما كانت النخبة النساء المطلقات اللائي لا يحتجن ماديا لمال الأب الذي منعه عن أبنائه. بالله عليكم من هن النخبة في قضايا كتلك. إن الأمر أسهل بكثير مما يروجون ومن أجله يتنحنحون ويتقدمون ويتأخرون إنه فقط في تأمل آيات الله العلي العظيم تلك الآيات التي تقدمت فيها (لا الناهية) في كل شأن من شؤون المرأة. ومنها يسنون الوثيقة التي ممكن ان تصدر خلال ليلة واحدة لا سنوات. كفانا هدرا للحقوق والأعمار. كفانا هدرا للإنسان الذي استنفده ضعف قدراتنا على الرؤية الواضحة أو بالأحرى التعامي عما هو واضح وجلي من امور استهانوا فيها حتى اهانوا الدين قبل المرأة.

مجداف

أزمة السكن.. وزارة الإسكان.. شركات التطوير.. والصناديق الحكومية (5)

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 18 محرم 1433هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111213/ec7d.htm

فضل بن سعد البوعينين

تواجه وزارة الإسكان تحديات كبيرة في التغلب على أزمة السكن الخانقة التي يُعاني منها غالبية المواطنين؛ تراكمات العقود الماضية لا يمكن حلها بين يومٍ وليلة، إلا أن العمل الجاد، وتوزيع الأدوار، واستنساخ التجارب العالمية، وتطبيقها محليا، قد يُحقق الأهداف الطموحة، ويسهم في اختصار الزمن لتنفيذ مشروعات الإسكان التي أمر بتنفيذها خادم الحرمين الشريفين.
الإنغماس الكلي في تنفيذ 500 ألف مسكن قد يمنع الوزارة من ممارسة دورها التنظيمي، والإستراتيجي الذي يفترض أن يكون من أولويات العمل في قطاع الإسكان؛ الوزارة قد تجد نفسها غير قادرة على التعامل بكفاءة مع تنفيذ المشروع الضخم الذي يحتاج إلى إشراف دقيق، وشركات قادرة على التنفيذ السريع مع ضمان تحقيق الجودة. الشركات المحلية قد لا تُحقق طموح الوزارة ورؤيتها الشاملة، ما يجعلها أكثر حاجة للاستعانة بشركات عالمية قادرة على التعامل مع مشاريع الإسكان الضخمة بكفاءة عالية. إضافة إلى ذلك فنماذج البناء الحالية ومواصفاتها قد تحتاج إلى تعديل متوافق مع ما توصلت إليه تقنيات البناء الحديث، وبما يحقق الجودة وسرعة الإنجاز. وزارة الإسكان في حاجة ماسة إلى عقد شراكة مع إحدى الشركات العالمية المُتخصصة في تقديم الاستشارات، التخطيط، التصميم، البناء، والإشراف وبما يضمن تحقيق أهداف التنمية السكانية. تجربة الهيئة الملكية للجبيل وينبع مع شركة «بكتل العالمية» التي أثمرت عن إنشاء مدينة عصرية متكاملة وهي الجبيل الصناعية، يمكن استنساخها مع وزارة الإسكان. حكومة قطر، ولضمان جودة مخرجات

التنمية، سارعت للتعاقد مع شركة بكتل العالمية لإدارة مشروعاتها الضخمة، وتقديم الاقتراحات، والاستشارات التنموية الشاملة، والمساهمة في خطط الإعمار؛ حكومة أبوظبي استفادت أيضا من تجارب الآخرين، واستعانت بشركة عالمية لإدارة مشروعاتها التنموية وفق المعايير العالمية. حكومة دبي لديها من التجارب العالمية ما يجعلها في مقدم دول الخليج في شؤون التنمية، وما كان لها أن تحقق تلك للريادة لولا استعانتها بالشركات العالمية في جميع مراحل التنمية، وهو ما تحتاج إليه وزارة الإسكان في هذه المرحلة الحرجة.

الاستعانة بالشركات العالمية لا يعني سحب الثقة بالكلية من شركاتنا الوطنية، بل يمكن للشركات الجيدة العمل تحت إشراف شركة عالمية لضمان جودة المخرجات. أما شركات التطوير السعودية المتميزة فيمكنها أيضا المساهمة في إنجاز المشروع. الشراكة بين وزارة الإسكان وشركات التطوير ستحقق الفائدة للجميع؛ فالوزارة لديها الإمكانيات المالية، والمخططات الجاهزة، والمشروعات المعدة للتنفيذ؛ في الوقت الذي تمتلك فيه شركات التطوير الخبرة والكفاءة في إنجاز المشروعات السكنية. يمكن لوزارة الإسكان أن تُسهم أيضا في خلق شراكة جديدة بينها وبين الصناديق الحكومية ذات الملاءة المالية المُرتفعة، حيث تلتزم الوزارة بشراء المساكن التي تمولها الصناديق الحكومية أو تقوم على تطويرها وفق اتفاقيات مسبقة ما يُحقق الفائدة المشتركة لأطراف العلاقة. ويمكن للوزارة تطوير الشراكة لتضم الصناديق الحكومية، ملاك الأراضي والشركات المطورة. فكثير من ملاك الأراضي الشاسعة غير قادرين على تطويرها، وتحويلها إلى مجمعات سكنية تسهم في معالجة الأزمة، في الوقت الذي تشتكي فيه الوزارة من ندرة الأراضي المتاحة، وتتذمر شركات التطوير من ضعف التمويل. خلق الشراكة بين وزارة الإسكان، الصناديق الحكومية، شركات التطوير والبناء، ومُلاك الأراضي سيُسهم في استغلال جميع الموارد المُتاحة للتغلب على أزمة السكن المحلية .

أشواك

نحن وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111214/Con20111214462918.htm

عبده خال

نعلم جميعا أن الحياة تعقدت وتداخلت مما ولد في حياة الفرد مشاكل عديدة سواء أكانت مشاكل عملية أو مشاكل مع أطراف ذات علاقة تواصلية أسرية.

وفي زمن سابق لم تكن لدينا مؤسسة معنية بحقوق الإنسان ولم يكن للمحامين دور يذكر في التدخل أو توعية أصحاب الحقوق بحقوقهم ومع ظهور مؤسستين معنيتين بحقوق الإنسان (حكومية وخاصة) توقعنا أن يكون هذا التواجد معينا على نصرة المظلومين أو أولئك الذين تعقدت حياتهم بسبب ظرف ما، عجز فيه المظلوم من الوصول إلى حقه بسبب عدم المعرفة في الوصول إلى الجهة المعنية بقضيته أو لعجز حادث كون الخصم أقوى من المتضرر بمراحل.

كنا نتوقع ذلك.

إلا أن واقع الحال لا يدل على إحداث تقدم باهر في ثقافة حقوق الإنسان، سواء كان هذا التقدم قادما من الجمعية أو الهيئة فقد تساوت المؤسستان (الحكومية والخاصة) في اتباع الخطوات ذاتها؛ أي أن حضورهما لا يبتعد عن المخاطبات وانتظار ما الذي يمكن أن يحدث.
وهو الفعل الذي كان الفرد منا يقوم به قبل تواجد هاتين المؤسستين، أي أن دورهما اقتصر على التوجيه وتحديد الجهة المختصة بالقضية أما أن يكون لهما ثقل نوعي في إحداث متغير إيجابي في كثير من القضايا فهو نادر الحدوث.
فالمتقدم إلى هاتين المؤسستين يتم توجيهه إلى الجهة المعنية وينحصر الدور في المكاتبات أو الزيارات ورفع التقارير التي بدورها توضع داخل الأدراج.
وإذا حدث اهتمام في القضايا الفردية قامت (الجهتان) باختيار محام يقف معك، وهو وقوف مدفوع الثمن أي أن دور الجهتين استشاري يقدم لك المشورة وعليك أن تتكلف لتنفيذ تلك المشورة.
وللأسف أيضا فإن بعض المحامين المتعاونين مع الجهتين يبالغون في رفع رسوم تعاونهم أو دفاعهم عن القضايا الموجهة إليهم، ومن هنا تطول الحبال ويكثر ترديد (ما أطولك ليل).
ولو أن الجهتين قامتا بالدورين الإرشادي وتحمل تكاليف المحاماة فربما استطاعتا مناصرة كثير من القضايا التي طال حلها كثيرا .. أما أن يقتصر دورهما على ما ذكر فليس ذلك هو المأمول منهما.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

شكراً يا وزير العدل.. المهم التنفيذ!

المصدر: جريدة الإقتصادية الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/14/article_606913.html

عبد الله باجبير

على قائمة الانتظار.. وإن طال الانتظار.. فإن المرأة السعودية المحامية ما زالت تنتظر صدور قرار ورخصة لمزاولة مهنة المحاماة.. انتظار يشوبه الكثير من الأمل خاصة بعد صدور قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ــ حفظه الله ــ بضم المرأة وإشراكها في مجلس الشورى كعضو تشارك إلى جانب الرجل.. والسماح للمرأة السعودية ناخبة ومنتخبة كعضو في المجلس البلدي.. وأخيرا وليس آخرا بدأ عمل المرأة كبائعة في محال اللوازم النسائية.. وقبلها العمل.. كاشير.. في البقالات الكبرى والمحال التجارية.. فما المانع أن تعمل المرأة محامية ومن أقدر على فهم المرأة أكثر من امرأة مثلها.. وتحديدا مهنة المحاماة.. فهي أقدر على فهم المرأة صاحبة القضية سواء كانت طلاقا أو نفقة أو حضانة أو ميراثا.. وهي أقرب من الرجل لفهم ومساعدة صاحبة القضية.
هذا ما عبرت عنه ونادت به 120 قانونية من خلال خطاب وجه لوزير العدل وفقا لما نشرته ("عكاظ" في 2011/2/1) طالبن فيه معالي وزير العدل بمنحهن تراخيص لمزاولة مهنة المحاماة.. تقود الحملة الأستاذة بيان زهران، التي تؤكد أن وجود محاميات سعوديات ضرورة اجتماعية للمرأة السعودية التي يصعب عليها التعامل مع المحامي الرجل.. أو الاختلاء به في مكتبه.. ووجود محامية تدافع عن المرأة يجعلها تبوح بما في داخلها بلا حرج.. والحقيقة أنني لا أجد سببا مقنعا لحرمان المحامية السعودية من ممارسة عملها في المحاكم الشرعية، فالمرأة موجودة أصلا في كل المحاكم الشرعية وفي كل مدن المملكة بلا استثناء.. سواء كانت مدعية أو مدعى عليها.. ومن حقها الترافع والدفاع عن نفسها.. وعن غيرها بالوكالة.. إذ إن السبب لا علاقة له بأي محاذير شرعية.. حيث تتواجد المرأة في المحاكم الشرعية بشكل يومي ودائم لمتابعة قضاياها.. إذا لماذا تحرم من هذا الحق كمحامية؟!!
وكما قالت الأستاذة بيان زهران فإن أبواب القانون مفتوحة للنساء في المملكة في الجامعات الحكومية والخاصة.. ولكن مع الأسف دون خطة أو حتى وجود وظائف تتوافر للخريجات سواء في الخدمة المدنية أو وزارة العدل المعنية بإصدار

التراخيص لقانونيات تخرجن في جامعات سعودية وما زالت الفتيات يتخرجن دفعة تلو أخرى.. بلا أمل للعمل بهذه الشهادات التي نلنها بعد سهر وتعب وآمال وطموحات تذهب أدراج الرياح.
كل الود والتقدير لمعالي وزير العدل.. آملين أن يولي الأمر جل اهتمامه ونحن على ثقة من ذلك.. لأن مصلحة الوطن والمواطنين من أولوياته!

إلى الأمام

أتوقع ازدياد العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111214/lp5d.htm

د. جاسر عبدالله الحربش

نواجه في المجتمع السعودي خلال السنوات الأخيرة زيادةً ملحوظة في تعديات الرجل على المرأة وبشكل بشع يصل إلى التشويه الجسدي والإعاقة وأحياناً القتل. الذي يزعم على جاري العادة أن الموضوع لم يشكل ظاهرةً بعد وإنما هو حالات قليلة العدد لا تستحق النقاش الإعلامي المفتوح هو الذي يقول أيضاً نفس الشيء عن تزويج صغار الإناث بالكهول والعجزة، والذي يحاول إيجاد الأعذار لموت المدرسات والطالبات المتكرر أثناء رحلاتهن المضنية بين المدن والقرى والهجر المتناثرة. مثل هذه العقليات التسويفية التهوينية تريد من المجتمع السعودي أن يتحمل بعض حالات الضرب والتشويه والقتل والتزويج بفرض الوصاية والمغامرة بأرواح المزيد من الطالبات والمعلمات وتأجيل النظر فيها حتى تصبح ظواهر كارثية ثم بعد ذلك يمكن البدء في دراستها ومحاولة إيجاد الحلول لها. المجتمع الذي يتحمل مثل هذه الإعتداءات والحوادث على الإناث دون الذكور مجتمع غير عادل وجاف ويمارس نوعاً من الإنحراف الشرعي والعاطفي والفكري، وسوف يأتي اليوم الذي يحاسبه العالم كله على ذلك حقوقياً وسياسياً وعلى مستوى العلاقات العامة والتبادل الحضاري بين الشعوب. عليكم أن تتوقعوا ذلك لأن العالم أصبح يتقارب كثيراً في المفاهيم الأساسية لحقوق البشر.
أعود إلى موضوع عنوان هذه المقالة، وهو التوقع بازدياد التعديات الذكورية ضد النساء في السنوات القليلة القادمة. الأسباب التي تجعلني أتوقع ذلك كثيرة، منها تسارع وتيرة الإيذاء الجسدي ضد المرأة بشكل يلفت النظر، وخروج التعديات من ستر البيوت إلى الشوارع ومراكز التسوق والمطاعم والمستشفيات، وكذلك زيادة استهلاك المخدرات بين الشباب وتنامي الإحباط عند الذكور بسبب البطالة، إضافةً إلى الإنتشار التقني للثقافة الإباحية بالصوت والصورة ولفبركة الإشاعات الإلكترونية مما يجعل الرجل إذا كان فاسداً منغمساً في مثل هذه الأجواء يشك في كل من حوله بدءاً بمحارمه وأقاربه. ليس من نسج الخيال استنتاج القدماء بأنه إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم. هذه النفسية بالذات تشكل أحد المداخل الرئيسية إلى إيذاء المرأة. الشك الرهابي المرضي في الفساد المحتمل للأنثى انطلاقاً من الفساد الحاصل بالممارسة للرجل يجعله يشك في كل امرأة ثم يمارس الإعتداء الجسدي عليها.
عبر التاريخ الإنساني كانت المرأة في كل المجتمعات تتعرض لغمط ومصادرة حقوقها في أمور كثيرة، مثل الميراث وإبداء الرأي في اختيار الزوج وفي الطلاق غير المبرر والحصول على النفقة وحضانة الأطفال وفي القدرة على الوصول الميسر إلى المحاكم الشرعية للتظلم وغير ذلك، لكن التطور الحقوقي في مجتمعات كثيرة استطاع أن يقضي على ذلك أو يحد منه. تخلفت بعض المجتمعات عن هذا التطور الحقوقي الشرعي حتى الآن، ومنها المجتمعات الإسلامية

بشكل شبه كامل ونحن منها. بالمقابل كانت المرأة قديماً لا تملك إلا أن ترضخ وتستسلم وتتقبل قدرها، مما جعل التعديات الجسدية العنيفة نادرةً، إذ لا داعي للضرب والتعذيب وإسالة الدماء ما دام الطرف المضطهد لا يقاوم ويتقبل مصيره بصمت. خلال السنوات الأخيرة حدث تغير كبير في نظرة المرأة إلى نفسها وإلى حقوقها الشرعية وكرامتها الإنسانية فبدأت تحتج وتكتب وترفع صوتها كلما سنحت الفرصة مطالبةً باحترام إنسانيتها وحقوقها الشرعية.

إذاً، إذا أضفنا إلى محاولة الخروج من بيت الترويع والتطويع القسري مكونات خلطات العنف التي سبق ذكرها، أي الإحباط الذكوري والبطالة والمخدرات والتشوه الأخلاقي والجنسي المقنع بالتقية وزيادة رهاب الشك الناتج عن ذلك، نصبح أمام خلطة عنف لا تحتاج إلا إلى فتيل أو صاعق يفجره وعي المرأة المتزايد بحقوقها الشرعية.

باختصار.. وعي المرأة الثقافي والاجتماعي والشرعي في ازدياد، وقدراتها العلمية واستقلالها المالي في تحسن مستمر مقابل وضع الرجل، ولذلك من المتوقع أن ترتفع وتيرة العنف الذكوري ضدها كلما ازداد صوتها الحقوقي ارتفاعا. كل ما نرجوه هو أن توجد بسرعة الضوابط والروابط والحلول قبل أن يأخذ الموضوع شكل الظاهرة الفعلية التي تسيء للمجتمع كله.

اليوم

حقوق الإنسان بين التعليم والسياسة

المصدر: جريدة اليوم الإثنين 17 محرم 1433هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/37915.html

د.نعيمة إبراهيم الغنّام

لا شك أن الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان في المملكة، يعكس تطلعات شعبية موضوعية كما يعكس إرادة رسمية بإحداث تغيرات بالثقافة الحقوقية والتي بموجب الأمر السامي رقم(207) بتاريخ 1426/8/8هـ أنشئت هيئة حقوق الإنسان. «والتي تهدف لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية» لكن هذه الرغبة تواجه عقبات عديدة، ربما يكون أهمها هو، التناقض المصطنع بين ثقافتنا وهويتنا الإسلامية مع المنهج والثقافة الحقوقية،إن الاعتراف الرسمي والأهلي بضعف الثقافة الحقوقية، يحتاج لما هو أكثر من الخطط طويلة المدى، وقد سبق وطالبت بوضع خطة منهجية يشارك فيها خبراؤنا بهذا المجال، لنشر الوعي المعرفي بالحقوق الإنسانية، وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي وافق يوم السبت 2011/12/10م مازلت أرى أنها الطريق السليم لتغيير الوعي.

هذا التناقض الذي سيتلاشي تدريجيا بحالة نجاحنا واقعيا بنشر ثقافة حقوقية واعية بشكل واسع، والسؤال الهام الذي يطرح نفسه، كيف ننشر تلك الثقافة في ظل غياب الرؤية الحقوقية حتى على مستوى البعض من أصحاب المسئولية؟ فلدينا الكثير من التقارير الرصدية التي تؤكد أن هناك من الموظفين الكبار والمسئولين من يجهلون بدرجات مختلفة منهجية حقوق الإنسان، أما الخطة المطروحة لمواجهة ذلك فهي العمل على تضمين المناهج الدراسية لمبادئ حقوق الإنسان بحيث تصبح جزءًا من كل مراحل التعليم خلال خمس سنوات، وهذه الخطة ربما تفيد على المدى البعيد، وإن كان من ضمن مبادئ حقوق الإنسان كونها غير قابلة للتأجيل، فهي حقوق تكتسب بمجرد الميلاد، فماذا سنفعل للأجيال الحالية على المدى القريب؟ بالتأكيد تطور الثقافة المجتمعية عملية معقدة جدا، يؤثر فيها التعليم، والحوار بين الثقافات المختلفة، كما يؤثر فيها الوقت، لكن ما لا يحتاج للكثير من الوقت هو، فرض قواعد حقوق الإنسان سياسيا، فالسلطة التي تقتنع بأن مبادئ حقوق الإنسان يجب أن تصبح جزءًا من السلوك اليومي للمجتمع، يمكنها تقنين تلك القواعد بالسياسات والإجراءات الرسمية، بحيث يحترمها الجميع حتى وإن لم يدركها كاملة، على سبيل المثال، لو أصدر وزيرالتربية والتعليم ورقة سياسات تفرض على الجميع مناهضة التمييز في(المباني المدرسية، البيئة التعلمية التعليمية، الأمن والسلامة، الكوادر المدربة) وتساوي بين الجميع بوصفهم بشرا لهم حقوق متساوية، ويجرم أي انتهاك للحقوق أي كان القائم به، فسنكون أمام واقع ملزم باحترامه والالتزام به، وبعد ذلك تأتي أهمية التدريبات الحقوقية، والمطبوعات، وتعديل المناهج، وغيرها من أدوات نشر الثقافة الحقوقية، ومثال آخر، لو أصدرت الحكومة ورقة سياسات ملزمة، تجرم العنف الأسري، وليس

الحد منه وتعاقب مصدر العنف كما تحمي المرأة المعنفة أو الطفل المعنف، فغالبا سيتعارض ذلك مع بعض من يبرروا العنف بوصفه كذبا بالتربية الإسلامية، لكنهم مجبرون على احترام القانون، ومع الوقت سيدركون مع الجميع أهمية ذلك، حين تختفي تلك الظاهرة المسيئة للمجتمع كله، إن الاعتراف الرسمي والأهلي بضعف الثقافة الحقوقية، يحتاج لما هو أكثر من الخطط طويلة المدى، وقد سبق وطالبت بوضع خطة منهجية يشارك فيها خبراؤنا بهذا المجال، لنشر الوعي المعرفي بالحقوق الإنسانية، وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي وافق يوم السبت 2011/12/10م مازلت أرى أنها الطريق السليم لتغيير الوعي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

العنف العائلي.. إلى أين وإلى متى؟!

المصدر: جريدة الإقتصادية الإثنين 17 محرم 1433هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.aleqt.com/2011/12/12/article_606311.html

عبد الله باجبير

شاب يقتل أمه.. شاب يقتل أباه.. شاب يقتل جده وأباه وأمه، وغيرها من الجرائم الأسرية أو العائلية.. شاب يضرم النار في منزل أسرته وتسبب في مقتل والدته وجدته حرقا!! وخبر آخر في الأسبوع نفسه.. زوج ثلاثيني يعذب زوجته الممرضة حتى الموت ويقتلها بآلة حادة..! "فاطمة" زوجة ضحية عنف زوجها تحطم جسدها من آثار الضرب والركل وفقدت أسنانها ولا تستطيع تناول الطعام، أي عاهة مستديمة.. بفعل ضرب الزوج ("الحياة" 2011/12/6)، والحوادث كثيرة ويومية.
والسؤال الذي يطرح نفسه، ما فائدة الندوات والمحاضرات والدراسات؟ والظاهرة في ازدياد.. إلى أين وصل نظام حماية الطفل والمرأة؟ ومتى تخرج القرارات من الأدراج لتحمي أجسادا أو أرواحا من لحم ودم هم أطفال ونساء وحتى كبار السن لم يسلموا من العنف والتعذيب.. والكارثة الأكبر أن الرجال هم وراء هذه الظاهرة ومع الأسف من يضربون امرأة أو طفلا أو طاعنا في السن ليسوا رجالا.. بل أشباه رجال.
الإحصائيات الأخيرة التي أعلنتها هيئة حقوق الإنسان تؤكد تزايد العنف الأسري حيث وصلت نسبته إلى 45 في المائة واعتبرت الهيئة أن هذه النسبة تعد مؤشرا خطيرا لمواصلة ارتفاع العنف الأسري بشكل تصاعدي، الأمر الذي يتطلب سرعة إصدار أنظمة جيدة حازمة لحماية المرأة والطفل وكبار السن من هذه الجرائم المتكررة التي يمارسها من أجزم بأنهم مرضى نفسيون ويحتاجون إلى عزلهم في مصحات نفسية لعلاجهم قبل عودتهم للمجتمع ثانية.. ومع الأسف الشديد من الواضح عدم الجدية في مواجهة هذه الظاهرة أو بالأصح الكارثة الاجتماعية.. وآن الأوان للتحرك السريع لإيجاد التنظيمات الكفيلة بالحد من هذه الكارثة ونشر الوعي بين المواطنين والجهات الحكومية التي تتولى مباشرة هذه الحالات ودعم ضحايا العنف الأسري سواء كانوا أطفالا أو نساء أو كبار سن، يواجهون عقوق الأبناء.. يجب تغليظ العقوبة على مستخدم العنف حتى لو كان والدا أو شقيقا فكيف سيرتدع لو لم يجد من يحاسبه ويعاقبه ليكون عبرة لغيره ويتعظ من سلوكه؟
الوضع لا يحتمل الانتظار.. على الجهات المعنية سرعة المبادرة وإصدار قوانين جديدة واضحة وصارمة لا تقبل النقاش للقضاء على ظاهرة العنف ضد الطفل والمرأة وكبار السن!!.. في "أمريكا" مثلا هناك رقم تليفون مختصر يحفظه الجميع.. هذا الرقم مخصص للاستغاثة من اعتداء سيقع على المتصل.. طفل.. امرأة.. عجوز.. وفي دقائق قليلة يكون المعتدي قيد الاعتقال.. والحساب عسير جدا.. إننا لا نستطيع أن نعين شرطيا في كل بيت لمنع العنف الأسري.. ولكننا نستطيع وضع رقم تليفون.. ألو النجدة.

لما هو آت

ضحايا..

المصدر: جريدة الجزيرة الإثنين 17 محرم 1433هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.al-jazirah.com.sa/20111212/ln14d.htm

د. خيرية ابراهيم السقاف

الحروب البشرية لا تخلف بقاياها من دمار، وجوع، ومرض، وأمراض نفسية، وفقر، وعطش، بل هي تترك من الفقد ما لا يطال المشاعر، والأحاسيس بل الأفراد من البشر..

هناك تائهون بعد الحروب..

هناك مفقودون عن بيوتهم، وأوطانهم..

هناك ضائعون من هوياتهم، منكرون من انتمائهم...

ثرى الأرض يلم أشلاء الجثث بمثل ما تعمر فضاءاته آهات القلوب المجروحة...

ولعل من مزايا المخترعات الحديثة أنها تنقل بالصوت والصورة الوجوه الكالحة بضياعها..

الهزيلة لجوعها..

الخائفة لوحدتها..

الهلعة لظلام دربها...

البائسة لعدم حيلتها...

حتى الدول الكبرى التي تندب أفراد جيشها تفقد منهم من يبحث عن هويته، ويطالب بعودته، ويتحسر لمشاركته..

كم من البيوت هدمت نفوس أفرادها لفقد عائلها،،وشتات ضحكتها، وتمزق جمعتها...

بالأمس رغبت في مراجعة إضبارة كنت قد لملمت فيها صورا للعجزة، والمفقودين، والجوعى، والعطاشى، والمصابين، وبؤساء الحروب..

أردت أن أضيف إليها العديد مما اجتمع في حوزتي.. ولشد ما انبعثت الأحزان ناطقة لصور عديدة بينها عجوز فلسطيني يدك عصاته في أرض لعلها أن تكون شبيهة بأرض بيته الذي أصبح مقرا لمحتل لم يعبأ بحقه..

تنبئ سحنته بتيه يلفه، وضياع يلون كل جزيئة في وجهه...

وأخرى لجندي نسيته فرقته فتكالبت عليه الأمراض والفقد وأصبح بلا هوية ولا وطن...

منهم من يناشد بلاده، ومنهم من يناشد الوصاة عليه..

ضحايا الحروب حقيقة ناطقة عن قهر يصنعه الإنسان..

فيما يتشدق بالإنسانية، ويقرأ أبجديتها وفق أجندة نواياه..

الحروب البشرية لا توقف آثارها على الماديات، بل تطال كل محسوس، بل هي تمد رؤوسها المدببة لأنسجة الإنسان، والأقسى قلبه الذي لا يصمت إلا بالموت..

المقال

لا .. للتوظيف من أجل التوظيف

المصدر: جريدة الرياض الإثنين 17 محرم 1433هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/12/12/article690963.html

د. فهد محمد بن جمعة

لا تقحموا السعوديين في وظائف لا يرغبونها ولا تقحموا المنشآت في توظيف أشخاص لا ينتجون لأنه خطأ كبير لا يمكن غفرانه في عالم التوظيف والأعمال. الدول تسعى لعلاج البطالة ولكن ليس على حساب إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى لا ينشل العمود الفقري لاقتصادياتها بل إنها توفر البيئة المناسبة لها من تحفيز ودعم دون استعمال للغة التهديد حتى مع وجود العماله الأجنبية بالملايين تعمل لديها. لماذا نوظف السعودي من أجل التوظيف فقط لا غير مما يضر بمستقبله ومستقبل الاقتصاد؟ لماذا نهدد المنشآت بإغلاقها بدلا من تحفيزها؟ لماذا الخلل الهيكلي في سوق العمل لدينا؟ لماذا يقدم صندوق الموارد البشرية نصف الراتب للموظف من أجل توظيفه في المنشآت القادرة على دفع راتبه كاملا ومع ذلك لم يتم رفع نسبة التوظيف خلال العقد الماضي؟ لماذا تستعين الوزارة بالمكاتب الأجنبية للتوظيف؟ الإجابة على هذه التساؤلات يقود إلى تحديد المشكلة بدلا من محاولة التوظيف بقوة الكمبيوتر والقانون التي تنطوي تحت رؤية استراتيجيه هدفها خلق الوظائف المشكلة المتأصلة.

واهمس في أذن الوزير بأن المشكلة ليست في إصدار قرارات جديدة أو وضع نظام نطاقات ولا في وجود العمالة الوافدة وليس الحل عند وزارة العمل، إنما الحل يكمن في السياسات الاقتصادية العامة من اجل خلق وظائف جديدة للسعوديين تعطيهم فرصة الاختيار لما يناسبهم. هذا لن ولن يتحقق إلا من خلال نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بخطى متسارعه ترفع من نسبة مشاركتها في إجمالي الناتج المحلي الى 50% بدلا من 30% حاليا، لكن للأسف الآن فإن 50% من المنشآت قابعة في مستنقع نطاقات، بينما نسبتها في الاقتصاديات المتقدمة والصين أكثرمن 70%، إنها المشكلة الحقيقيه للاقتصاد السعودي. لا نريد برنامجا آخر على غرار برنامج الاستثمارات الاجنبية (10/10) لا يحقق إلا القليل على المدى القصير، أما على المديين المتوسط والطويل فتذهب الموارد سدى لأن التوظيف من اجل الوظيفة لا يرفع الإنتاجية التي تحفز المنشآت على المزيد من التوظيف من خلال توسعها في أعمالها.

من السهل أن توظف الحكومة جميع الباحثين عن العمل (مليون عامل) كما في روسيا، لكن ليس جميع الوظائف متساوية، فالحد الأدنى للأجور (3000 ريال) يحد من قدراتها ويحرم أصحاب المهارات الدنيا من التوظيف فلا يفيد المجتمع بشيء بل يضره. إن التوظيف متناقص المنفعة يؤدي إلى تقليص أداء الاقتصاد ويخلق عدم اليقين أمام الشباب ولا يوظف عناصر الإنتاج الشحيحة (الأرض، العمالة، الآلات) بل يهدرها. إننا لا نريد وظائف من أجل التوظيف بل نريد وظائف من اجل رفع إنتاجية السلع والخدمات مع مراعاة مشكلة معدل دوران العمالة في الوظائف المرتفع جدا حيث لا يمكث معظم الموظفين الجدد في وظائفهم أكثر من شهر واحد في المتوسط والذي يصاحبه نقص في عرض العمالة فليس لدى المنشآت بديل عندما يغادر خالد يتم إحلال محمد مكانه فورا حتى لا تتعطل الأعمال كما هو موجود في الأسواق المتوفرة فيها العمالة.

ماذا سنفعل بمليون عامل حاليا؟ ماذا عن دخول 300 ألف باحث عمل سنويا؟ إن عملية الإحلال فاشلة بينما عملية خلق الوظائف سنويا ناجحة وستحفظ كرامه الباحثين عن العمل وتضع مصداقية التوظيف على المحك وذلك أفضل من دفع استحقاقات حافز مقابل عاطل. أليس من قبيل المصادفة أن يرتفع عدد العاطلين قبيل التقديم على حافز بينما يرتفع التوظيف مباشرة بعد انتهاء مدته. هكذا يسعى العديد من الأفراد في الواقع إلى تعظيم فوائدها وتبقي على حافز حتى تنتهي

فوائده، وإذا ما عملوا على الإطلاق سيكون عمل مقابل نقدية من تحت الطاولة ولن يتركوا أي أموال على الطاولة. هذا على الأقل ما قد يجادل به بعض الاقتصاديين وأعرف انني واحد منهم.

هل من نظام يحفظ حقوق المؤجر والمستأجر؟

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20111214/Con20111214462912.htm

أسامة أحمد السباعي

ناقش الدكتور سالم باعجاجة في مقال له (ارتفاع الإيجارات في المملكة.. الأسباب والحلول) – («عكاظ» 1432/1/6 – ص14) مستندا فيه إلى تقرير متخصص مفاده أن نسبة ارتفاع إيجارات المساكن عالية جدا، وذلك بسبب تحكم وسيطرة أصحاب العقار، وغياب التدخل الحكومي.

ولئن كان لي من تعليق على هذا الموضوع، فإني أعود بالقارئ الكريم إلى ثلاث سنوات مضت تناولت في مقال لي («المدينة» 1429/9/15هـ) الموضوع نفسه بعنوان: (أين منا نظام .. يوازن بين مصلحتي المؤجر والمستأجر) ذكرت فيه قاعدة أساسية أعلنت في بلادنا منذ أكثر من خمسين عاما أن (العقار حر) فأصبح صاحب العقار -بموجب هذه القاعدة- حرا في عقاره يؤجر بالقيمة التي تدر له دخلا مجزيا.

منذ ذلك التاريخ، شمر المؤجر عن ساعديه وفرض قيمة الإيجار حسب مصلحته فقط، دون اعتبار لقدرة المواطنين (خاصة ذوي الدخل المحدود) على تحمل تكاليف تلك القيمة من عدمه. وظل الأمر كذلك دون أن يتجاسر أحد على وضع حد لارتفاع الإيجارات التي واصلت الارتفاع سنة بعد أخرى، مهما توسل المستأجر أو استعطف، وإن تباطأ وتخلف في الدفع فليس أمامه سوى الشارع.

وتأزم الوضع لدرجة لم يعد معه حل سوى تدخل الدولة، وذلك بسن قانون ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، ويحفظ حقوق الطرفين بوضع نسب لارتفاع قيمة الإيجار بصورة عادلة توازن بين مصلحة المؤجر (وحريته في ما يملك) ومصلحة المستأجر (وقدرته في ما يدفع).

ويضيف باعجاجة إلى ذلك.. أن يقوم العقاريون ببناء وحدات سكنية تخصص للإيجار.. بحيث يحافظ فيها على سقف أعلى لسعر الإيجارات بوضع تشريع قانوني يحدد أسعار إيجار الوحدات السكنية.

- أليست فلسفة الإسلام تقوم على تحقيق مصلحة المسلمين؟
- ألسنا -من أجل ذلك- نطالب وزارة التجارة بالحد من ارتفاع تكاليف معيشتهم؟
- فما بالنا لا نطالب وزارة الإسكان أن تضع من الضوابط ما يكفل حقوق المواطنين، وما يضمن عدم الشطط في حرية صاحب العقار في ملكيته؛ مراعاة لقدرات ذوي الدخل المحدود، ودفع الضرر عنهم حين ارتفاع تكاليف مساكنهم؟

فهل إلى استجابة الجهة المختصة في وزارة الإسكان من سبيل؟

هل من نظام يحفظ حقوق المؤجر والمستأجر؟

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14 ديسمبر 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/38066.html

مصطفى الحسن

يوافق يوم السبت الماضي العاشر من ديسمبر اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهو يوم مناسب للتذكير بالإنسان ومركزيته، ومتى ما أدركنا مفهوم (الإنسان) استطعنا أن ندرك أهمية حقوقه، ومتى ما أوجدنا النزعة الإنسانية في مجتمعنا استطعنا أن نوجد معياراً لتمييز العدل والظلم فيه.

يؤرّخ لبداية النزعة الإنسانية حين عاد الرجل الأوروبي إلى الكتب الأدبية في اليونان، والتي كانت تستعرض عقول كُتابها وموسوعيتهم أكثر من عرضها الحقيقة، أو حتى التحاكم لها، توصف تلك الكتب بأنها تمثل تفوّق الإنسان على اعتقاداته، ولك أن تتخيّل مدى أثر هذه الكتابات في العصور الوسطى، في عصور سيطرة الكنيسة، عصور الحقيقة الصلبة، التي ينبني عليها مستوى إنسانية الإنسان وأحقيته في الحياة والوجود.

تتلخص النزعة الإنسانية في إعادة الاعتبار للإنسان، في عدّه كائناً يتجه نحو الخير لو أطلقت يداه - على عكس ما كانت تعتقد الكنيسة -، فلا داعي لإزعاجه دائماً وفي كل المناسبات بالضوابط والقيود التي يجب أن يتمسّك بها، بل يكفي أن يعي الكون من حوله، أن يفهم هذا الوجود، عبر تساؤلاته المتكررة والمتجددة، ويكفي أن يعي الغاية من وجوده، حتى يدرك تماماً كيف يجب أن تكون حياته.

من لم يستطع أن يربط بين مفاهيم الحرية والكرامة التي يتغنى بها في شعره، ويعمّقها في رواياته، ويسطرها في مقالاته، وبين احتياجات الإنسان وآلامه على الأرض، وبالأخص (حقوقه)، فهو يعاني من أزمة إنسانية، تمثلت في تعلقه بالشكل دون المضمون، أو بنزعة إنسانية تحمل العنصرية والطبقية في داخلها.

تحوّلت النظرة تجاه الإنسان من كونه الشيطان الذي يجب أن يكون مقيّداً بالكنيسة (المؤسسة الدينية)، إلى الإنسان المبدع الحُر، الذي يجب أن تُكسَر حوله الرقابات حتى يتمكّن من الانطلاق نحو المستقبل، وتحوّلت النظرة تجاه المرأة من مركز الفتنة والإغواء، إلى الإنسان كامل الأهلية، التي تعبّر عن كيانها، وتستطيع أن تتحمّل وزرها، وليس وزر الكون معها.

هذا هو التحوُّل الحقيقي والرئيسي والذي صار يُسمى بالنزعة الإنسانية، أو بترجمات مختلفة (النزعة الإنسية) أو (الأنسنة)، لكنها في الوقت ذاته تعرّضت لمشاكل ومآزق كثيرة، من أبرزها انفصالها عن الواقع في كثير من الأحيان، وهو ما سمّاه محمد أركون بـ(شكلانية) النزعة الإنسانية، فقد كان الأدباء يجتمعون في صالوناتهم الفاخرة في عصر النهضة الأوروبي، وسط الأثاث الكلاسيكي الذي يتحدّث عن أرقى الفنون وأكثرها تفوقاً، يتحاورون حول حرية الإنسان وحقه في الإبداع، وضرر الرقابات عليه، بينما يئن في الحي المجاور لهم أطفال من الجوع، لا يخطرون لهم على بال، بل ربما عدّوهم من كدر الزمان الذي يعكّر صفو الفنان الحر.

لقد شهدنا هذه الشكلانية في الربيع العربي، حين كان معظم مواقف فناني مصر سلبية تجاه الثورة، بعضهم التزم الصمت، وبعضهم كان لساناً لتكريس نظام مبارك البائد، وجوقة رديئة تعزف نشازاً لخدمة الجهة الأقوى وهي السلطة، على حساب الجانب الأضعف وهو الشعب، ألم يكن الأجدر بالفنان أن يكون هو الأقرب لآلام الإنسان واحتياجاته؟! بل حتى أساتذة الجامعات المختصون بالعلوم الإنسانية لم يلحقوا بركب الثورة إلا متأخراً، ربما يقودنا هذا إلى استشعار الفارق بين التعليم والوعي، فقد يعي النزعة الإنسانية مَن فقد التعليم، وقد يفقدها من تحصّل على أفضل وسائل التعليم، أقول: قد وليس دائماً.

من لم يستطع أن يربط بين مفاهيم الحرية والكرامة التي يتغنى بها في شعره، ويعمقها في رواياته، ويسطرها في مقالاته، وبين احتياجات الإنسان وآلامه على الأرض، وبالأخص (حقوقه)، فهو يعاني من أزمة إنسانية، تمثلت في تعلقه بالشكل دون المضمون،أو بنزعة إنسانية تحمل العنصرية والطبقية في داخلها.

في منتصف القرن الماضي أعلن ميشيل فوكو عن (موت الإنسان)، بعد المآسي التي تعرّض لها جراء الحربين العالميتين الأولى والثانية، والانتهاكات التي تعرّض لها في الدول المستعمَرة والمستبدة، وهو ما جعل مفهوم (الأنسنة) يلقى مراجعات عديدة وعميقة، وباتجاهات مختلفة ومتباينة وربما تكون متعارضة، لكنّ الجميع يتفق على أن هذا كله مرتبط بالجانب الفلسفي والروحي، أما الجانب التطبيقي والواقعي فيتمثل في حقوق الإنسان، في الانحياز له أمام تغوّل الدولة تجاهه، وهو القاسم المشترك بين كل من يُنادي اليوم بأهمية النزعة الإنسانية.

يجدر بالمثقف والفنان والفقيه أن يتساءل بجدية في اليوم العالمي لحقوق الإنسان، إلى أي الاتجاهات ينحاز؟ ما هو مؤدى أفكاره على الأرض؟ هل سيصطف بجانب المجتمع أم السلطة؟ لا يشير هذا السؤال إلى وجود عداء بين الاثنين، ولكن إلى وجود تجاذب حول المشروعية والقوة والوجود، فالسلطة دائماً ما تنزع نحو التمدُّد والتغوّل وابتلاع كل ما أمامها حتى لو كانت سلطة عادلة، والمجتمع هو ضمانة العدالة، يضمنها بشكيمته وقوته وبأسه، وإحساسه بالمسؤولية تجاه ذاته وأرضه، لكنه الجانب الأضعف في هذه الثنائية، فهو القابل للابتلاع والتهميش، فهل على المثقف أن يتحوّل إلى نصير للأقوى، أم للأضعف في هذه الحالة؟!

لا تحتاج السلطة إلى من يدافع عنها، أو يبيّن حقوقها، فهي الجانب الأقوى، وإنما يحتاج المجتمع إلى من يقف بجانبه، ويبلّغ صوته، ويكشف الانتهاكات التي تقع عليه، ولو من الدولة العادلة، هذا ما يجعل جمعيات حقوق الإنسان، تميل للمجتمع لا للسلطة، وهو ما يبرئها أيضاً من تهمة المعارضة، لأن كشف انتهاكات حقوق الإنسان يقوّي من عضد الدولة العادلة، ويُطيل من عمرها، على عكس المستميتين في الدفاع عنها، والحريصين دائماً على مهاجمة كل من ينادي بالإصلاح والتغيير، فهؤلاء هم من يجني دائماً على أربابهم

جمعية حقوق الإنسان تكرم صناع "دوران شبرا" و"المواطن إكس"

المصدر :جريدة الدستورالخميس 13 محرم 1433هـ - 8 ديسمبر 2011م
http://www.dostor.org/art/news-and-variety/11/december/8/63394

أحمد الريدى

مسلسل دوران شبراتتنوع القضايا التى يناقشونها ما بين علاقة أبناء الوطن الواحد بعضهم بعضا، وإبراز العلماء وتسليط الضوء على حقوق الإنسان..

الجمعية المصرية لحقوق الإنسان إختارت المسلسلات الثلاثة لتكريم صناعهم وإهدائهم درع الجمعية، حيث تم اختيار مسلسل «دوران شبرا» لمؤلفه عمرو الدالى، والذى كان يناقش العلاقة بين المسلمين والأقباط بمصر من خلال حى شبرا، كما تم اختيار مسلسل «المواطن إكس» لمحمود عبد المغنى ويوسف الشريف، الذى كان يناقش من خلال أحداثه قضية التعذيب من قبل ضباط الشرطة، أما ثالث المسلسلات المكرمة فكان مسلسل «رجل من هذا الزمان» الذى ألقى الضوء على قصة العالم المصرى الدكتور مصطفى مشرفة، ويأتى هذا التكريم من قبل الجمعية، نظرا لكون المسلسلات المختارة قد ناقشت قضايا حقوقية مختلفة، وهو ما رجح كفتها لدى الجمعية.

بمناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واليوم العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان مركز "شمس"

يؤكد على حق شعبنا في الاستقلال وحق تقرير المصير

المصدر :جريدة القدس الجمعة 14 محرم 1433هـ - 9 ديسمبر 2011م
http://www.alquds.com/news/article/view/id/316552

جنين - من علي سمودي -
أكد مركز حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ،وعلى حق تقرير مصيره.
وقال المركز ،أنه وعلى الرغم من مرور 63 عاماً لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،ما يزال الشعب الفلسطيني يرزح تحت نير الاحتلال،في انتهاكات صارخة ومستمرة لحقوقه الأساسية ابتداء من الاعتداء على الحق في الحياة،واعتقال الآلاف المواطنين في سجون الاحتلال،ومنع حرية التنقل والوصول إلى دور العبادة،وهدم المنازل،واقتلاع الأشجار،ومصادرة الأراضي،وبناء وتوسيع المستوطنات،وعزل القرى بفعل الجدار العنصري،وتقطيع أوصال الوطن ،وإقامة الحواجز،وفرض حصار جائر ،واستمرار عزل القدس عن محيطها الفلسطيني ،واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً ،ونهب الثروات والسيطرة عليها،وتخريب متعمد للبيئة،مروراً بالاعتداء على الصحفيين وعلى حرية الرأي .بل أن مسلسل الانتهاكات لا ينتهي ولا يتوقف عند حدٍ معين،فالاحتلال ومستوطنيه يمعنون أكثر من أي وقت مضى باعتداءاتهم وانتهاكاتهم لحق الشعب الفلسطيني ومنعه من حق تقريره مصيره،ضاربين بعرض الحائط قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تحرم احتلال أراضي الغير.
جاء ذلك عبر بيان صحفي أصدره المركز لمناسبة ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.الذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د- 3) المؤرخ في 10 كانون الأول 1948. واليوم العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان الذي اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العمومية رقم 144/53 بتاريخ 9 كانون الأول 1998.
وشدد المركز في بيانه، على أهمية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ،وقال أن ظروف عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ظلت تتسم بالصعوبة. فاستمر تعرضهم للتهديدات والاعتداءات والمضايقات والتهجم العلني على سمعتهم وسلامتهم الشخصية بقصد عرقلة عملهم وتقويض مصداقيتهم ،فالمدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون اليوم التهديدات والمضايقات والهجمات،فعلى الرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان قد تطور تطوراً كبيراً في آليات الرقابة، فإنه لم يتطور أبداً من حيث آليات التعاون، فضمان وحماية حقوق الإنسان هي مسئولية كل دولة في المقام الأول.
وشجب المركز، الانتهاكات والتجاوزات في كثير من دول العالم بحق الأفراد والجماعات التي ما زالت تشمل الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة الاحتجاجات والمطالبات العامة وإيقاع العقاب الجماعي بشأنهم، والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية من خلال الحجز التعسفي والتعذيب النفسي والجسدي، وعدم توفير شروط المحاكمة العادلة من خلال محاكم مستقلة ونزيهة ومحايدة توفر جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن المتهمين، وتقييد حرية التعبير والصحافة من خلال التضييق على الحريات الصحفية والإعلامية ومنعها من انتقاد المسؤولين، وتقييد العمل النقابي كتأسيس الاتحادات والنقابات العمالية، وشرعنة التمييز بين المواطنين على أساس الجنس والمذهب والعرق وغيره، وكذلك عدم سيادة القانون وإعطاء المواطنين الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

وطالب مركز "شمس" في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واليوم العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان خبراء القانون الدولي لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن يعطوا اهتماماً أكبر لكيفية تعزيز وإعلاء شأن حقوق الإنسان من حيث المضمون. كما ويطالب المركز بضرورة تعزيز الطبيعة التعاونية لعلاقات الدول في مجال حقوق الإنسان،وبسيادة المفاهيم الديمقراطية في العلاقات الدولية، وبعدم استغلال مبادئ حقوق الإنسان من قبل بعض الدول للتدخل في شؤون دول أخرى أو لشن عدوان عليها أو غزوها كما حصل في ليبيا والعراق وفلسطين وأفغانستان والتي استخدمت فيها القوة العسكرية والأمنية ضد المدنيين في الوقت الذي لا تحترم فيه هذه المبادئ في بلدان حليفة لها.فتغض الطرف أو تصمت على انتهاكات حقوق الإنسان من قبل تلك الأنظمة الدكتاتورية والشمولية.

وثمن مركز "شمس"الجهود التي تقوم بها المؤسسات الأهلية لا سيما مؤسسات حقوق الإنسان في الدفاع عن حقوق الإنسان وحميتها وتعزيزها في أوساط المجتمع الفلسطيني،مؤكدين على ضرورة وجود تعاون مشترك مع المؤسسات التي تهتم بحقوق الإنسان للخروج بمنظومة موحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والارتقاء بها،من خلال تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان وتكريس سيادة القانون. وفي هذا الصدد يدعو المركز إلى ضرورة تكامل الأدوار بين المؤسسات الناشطة في حقوق الإنسان والحكومة للوقوف بحزم أمام الانتهاكات الجسيمة للاحتلال ومستوطنيه،وبضرورة الاستفادة من تجربة وخبرة المؤسسات الأهلية الحقوقية في مجال ملاحقة مجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان .

كما وناشد المركز البرلمانات العربية بضرورة تغيير الدساتير وبعض القوانين الوطنية في الوطن العربي بما يتلاءم مع مطالب وأهداف ودوافع الثورات العربية ،لكي تكون منسجمة ومتلائمة مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان التي جاءت لتؤكد على المساواة بين الناس أمام القانون وحقهم في العمل والتعليم والتملك وحقهم في الرأي والتعبير وحقهم في المشاركة ، لبناء مجتمع قانوني يقوم على أساس المساواة والعدل وتكافؤ الفرص.

وأكد مركز "شمس" في ختام بيانه على ضرورة رفض منهج ازدواجية معايير استخدام حقوق الإنسان ،وعلى ضرورة وضع برامج عملية دولية محايدة لمراقبة ومتابعة وضع حقوق الإنسان.وعلى توسيع مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان لتشمل المناهج الدراسية في جميع المراحل.واستخدام مختلف وسائل الإعلام لوضع برامج اجتماعية تثقيفية تربوية في مجال حقوق الإنسان.وتوسيع التعاون والتنسيق والعمل المشترك بين المنظمات المحلية والإقليمية والدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان.وإصدار تقارير ونشرات دورية إحصائية علمية موثقة عن رصد ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف المجالات. وضرورة تجديد خطاب حقوق الإنسان ومضمونها والمنطلقات التي تقوم عليها.وصياغة مفهوم جديد لحقوق الإنسان ينطلق من منظور التعددية الثقافية.

فياض: الاحتلال أكبر انتهاك لحقوق الإنسان بالأراضي الفلسطينية

المصدر: جريدة الرأي الإثنين 17 محرم 1433هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://alrai.com/article/8679.html

رام الله - د ب أ –

اعتبر رئيس حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية سلام فياض امس أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يمثل «أكبر انتهاك» لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

وقال فياض في بيان عقب استقباله مقرر الأمم المتحدة لتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير فرانك لاور والوفد المرافق في رام الله إن «الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية تُمثل الانتهاك المتواصل للحق في الحياة».

واعتبر فياض أنه من «المفارقة» أن يأتي استمرار هذه الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية في وقت يحتفل فيه العالم بمناسبة مرور 63 عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
وأشار إلى أن «المفارقة في أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تم إطلاقه في نفس العام الذي تعرض فيه الشعب الفلسطيني لنكبة عام 1948، وهو منذ ذلك التاريخ لا يزال يتعرض وبصورةٍ مستمرة لانتهاكات حقوق الإنسان على يد الحكومات الإسرائيلية المُتعاقبة».
وشدد على أن الشعب الفلسطيني مصمم على مواصلة جهوده لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارسة حقه في تقرير المصير والعيش بحريةٍ وكرامة في كنف دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967.
وذكر أن السلطة الفلسطينية اتخذت العديد من الإجراءات التي استهدفت تحسين حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية ، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير وذلك من منطلق القناعة بأنه حق مقدس ويُشكل أحد القيم الأساسية التي ستقوم عليها دولة فلسطين.
وبدأت بعثة خاصة تابعة للأمم المتحدة الخميس الماضي مهمة خاصة في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل تقوم خلالها بدراسة قضايا حرية التعبير فيهما.
وسيلتقي أعضاء البعثة بمسئولين حكوميين إسرائيليين وفلسطينيين وكذلك بنشطاء في مجال حقوق الإنسان وصحفيين وإعلاميين وممثلين عن مختلف وكالات الأمم المتحدة في المنطقة.
ومن المقرر أن تعمل البعثة على إعداد تقرير خاص لمهمتها على أن يعرض خلال 3 أو 4 شهور على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

عربي الشعب
صحيفة الشعب اليومية اونلاين

اعمال التخفيف من الفقر تحقق منجزات عظيمة فى التبت

المصدر: جريدة عربي الإثنين 17 محرم 1433هـ - 12 ديسمبر 2011م
http://arabic1.people.com.cn/31664/7672523.html

مصدر: شينخوا/
خلال السنوات الاخيرة وبفضل المساعدات الكبيرة المقدمة من قبل الحكومة المركزية وحكومات وبلدات التبت كثفت منطقة التبت ذاتية الحكم بجنوب غربى الصين جهودها فى تخفيف حدة الفقر، وحققت منجزات عظيمة في اعمال تقليل عدد الفقراء،اذ انخفض عدد الفقراء من الفلاحين والرعاة الذين يبلغ معدل دخولهم اقل من 1300 يوان انخفض الى 168 الفا فى عام 2010 من 1.48 مليون فى عام 2001.
ووضعت التبت برامج مساعدة الفقراء فى فترة الخطة الخمسية العاشرة (2001- 2005) وفترة الخطة الخمسية الحادية عشرة (2006-2010) ، كما خصصت الاموال فى اعمال التخفيف من الفقر. وحتى عام2010 استثمرت التبت 3.675 مليار يوان فى هذه الاعمال ، واكملت اكثر من 4 آلاف مشروع لمساعدة الفقراء.
ومع تنفيذ مشروعات مساعدة الفقراء ازداد معدل دخل الفلاحين والرعاة فى التبت الى 4138.7 يوان فى عام 2010 من 1404 يوانات فى عام2001.
يذكر انه فى فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة (2011 - 2015)ستستثمر التبت اكثر من 300 مليون يوان سنويا لمساعدة 502 الف فقيرو 122 الف عائلة منخفضة الدخل بهدف التخلص من الفقر وتحقيق الرخاء.

دراسة :43 ٪ من الأطفال العاملين مدخنون و2٪ يتعاطون المخدرات

المصدر: جريدة الرأي الثلاثاء 17 محرم 1433هـ - 13 ديسمبر 2011م
http://alrai.com/article/9001.html

عمان – سهير بشناق - اطلق المجلس الوطني لشؤون الاسرة امس في فندق الشيرتون دراسة الاثار المترتبة على عمل الاطفال في الاردن «الجسمية والاجتماعية والنفسية « والتي نفذها بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب ووزارتي العمل والتربية والتعليم .

وجاءت الدراسة كاحدى مخرجات برنامج مكافحة عمل الاطفال عبر التعليم الممول من وزارة العمل الاميريكية بادارة واشراف مؤسسة chf

واستهدفت الدراسة 4008 من الاطفال الاردنيين العاملين الذين تركوا المدارس والاطفال العاملين على مقاعد الدراسة في ذات الوقت وغير العاملين ولا يزالون على مقاعد الدراسة في خمس محافظات اضافة الى ثلاثة من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الفئة العمرية من 6- 16 عاما .

واظهرت الدراسة ان الاطفال الذين يعملون وهم على مقاعد الدراسة اكثر عرضة للأصابة بالرشوحات والاكثر مراجعة للأطباء الى جانب ارتفاع نسب اصابة الاطفال العاملين باوجاع الراس «الصداع» بنسبة 53 % فيما 5 % يعانون من مشاكل في السمع والتبول اثناء النوم .

وبينت الدراسة ان الاطفال العاملين يعانون من اضطرابات نفسية واجتماعية متفاوتة فـ» 24 « % من الاطفال يعانون من الوحدة و» 27 « % يعانون من الاكتئاب و « 36» % يعانون من مشاكل في الاسرة و» 24 « % يعانون من مشاكل مع ارباب العمل .

وفي جانب الاساءة التي يتعرض لها الاطفال العاملون فقد عبر 35 % منهم انهم يتعرضون للأساءة الجسدية بالضرب في حال صدر اي خطا من قبل الطفل في مكان عمله و14 % يعانون من الاساءة من قبل الامهات .

وبينت الدراسة ان الاساءة النفسية كانت النسبة الاعلى لدى الاباء تجاه ابنائهم في حين ان الاطفال العاملين الذين تركوا المدرسة لاجل العمل والذين يعملون وهم على مقاعد الدراسة الاكثر معاناة من الناحية النفسية والاقل قدرة على التعبير عن غضبهم .

واظهرت الدراسة ان هناك ارتفاعا في الاطفال الذكور العاملين بنسبة 75% في حين ان نسبة الاطفال الاناث العاملات بلغت 25 % وان الاطفال يعملون لاسباب عديدة منها مساعدة اسرهم وتعلم مهارات خارج اطار المدارس .

كما بينت الدراسة ان نسبة الاطفال العاملين المدخنين بلغت 43 % وان 2% يتعاطون المخدرات .

واشارت الدراسة الى الاجور المتدنية التي يحصل عليها الاطفال والتي تصل الى 24 دينارا فقط بالاسبوع مقابل اربعين ساعة عمل اضافة الى تعرض الاطفال العاملين الى اساءة من قبل المعلمين بنسبة تصل الى 15 % الى جانب اعترافات الاطفال بانهم يتعرضون لاشكال متعددة من الاساءة النفسية والاهمال وهم على مقاعد الدراسة ،في حين ان هناك 5% من الاطفال افادوا بانهم يتعرضون لتحرشات جنسية من قبل معلميهم وهم على مقاعد الدراسة .

كما اظهرت الدراسة ان غالبية الاطفال اللاجئين الفلسطينيين يعملون في مجال الخدمات وتصليح المركبات وكبائعين متجولين وهم اكثر عرضة لسلوكيات سلبية كالتدخين واستخدام ادوية غير موصوفة من قبل الاطباء .

وخلصت الدراسة الى ان الاطفال العاملين سواء كانوا في المدارس او الذين تركوا المدارس يعانون نتيجة عملهم من مشاكل واضطرابات نفسية واجتماعية جسيمة ويقومون بسلوكيات مخاطرة على حياتهم ويعانون من امراض وعلل كما انهم يعترضون للأساءة الجسدية والنفسية والاهمال باشكالها المختلفة .

كما خرجت الدراسة بما يتعلق بالجانب الصحي للأطفال العاملين انهم يعانون من مستوى اقل بكثير للرعاية الصحية وانهم يعانون من الامراض اكثر من نظرائهم بالمدارس والذين لا يعملون .

كما اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بصحة الطفل الجسدية والنفسية والاجتماعية سواء كانوا على مقاعد الدراسة او تركوا مدارسهم من خلال القيام بزيارات صحية تفقدية للأطفال في المدارس او في امكان العمل .
كما اوصت بضرورة زيادة الوعي لدى الاسر وخاصة الوالدين ذوي التحصيل العلمي المتدني باهمية تعليم اطفالهم بدلا من الانخراط في بيئة العمل للحد من عمل الاطفال اضافة الى تعزيز النظام التعليمي في المدارس من خلال استخدام وتطوير المناهج الدراسية التي تنمي قدرات الاطفال العقلية والانفعالية والاجتماعية واستخدام اساليب التدريس الملائمة للأطفال وتوعية القائمين على المدارس باسس التربية الحديثة القائمة على الحوار مع الطلبة والابتعاد عن استخدام اساليب الاساءة الجسدية والنفسية .
كما اوصت الدراسة في مجال البحث العلمي بضرورة اجراء دراسات مقارنة ونوعية للأسباب المؤدية لعمل الاطفال من وجهة نظر الطفل والوالدين واصحاب العمل واجراء دراسات تقويمية لعمل مختلف المؤسسات والدوائر التي تعنى بحقوق الطفل او ذات العلاقة المباشرة بالحد من عمل الاطفال سواء الخدمية منها او تلك التي تنفذ البرامج والخطط .
واكدت الامين العام للمجلس الوطني لشؤون الاسرة المحامية ريم ابو حسان اهمية هذه الدراسة التي تناولت قضية عمالة الاطفال مشيرة الى ان عمالة الاطفال ليست ظاهرة مقتصرة على الاردن بل هي منتشرة بالعالم لافتة الى ان هناك 215 مليون طفل يعملون بالعالم و 32 الف طفل عامل بالاردن .
وتطرقت ابو حسان الى دور المجلس الو طني لشؤون الاسرة حيال هذه القضية من خلال مراجعة التشريعات الخاصة بعمالة الاطفال ودعم ومناصرة قضايا عمل الاطفال ومنهجية العمل التشاركي بين المجلس ووزارة العمل .
واشارت الى ان مخرجات العمل التشاركي بين المجلس ووزارة العمل اظهر اهمية وجود اطار وطني يكون كمرجعية لهذه القضية الهامة ويعمل على تحديد مسؤوليات وادوار الجهات العاملة في هذا المجال واليات الاستجابة لها
مشيرة الى ان المجلس عمل على تشكيل لجنة استشارية على مستوى الجامعات لمناقشة قضية عمالة الاطفال .
من جهته عرض مساعد الامين العام ومدير البرامج في المجلس الوطني لشؤون الاسرة محمد مقدادي الاطار الوطني لمكافحة عمل الاطفال مبينا ان الدراسات التي اجريت بالاردن وفي العالم اظهرت ان هناك اسبابا عديدة لعمالة الاطفال من اهمها العامل الاقتصادي المتمثل في ارتفاع معدل البطالة وتدني مستوى المعيشة والعامل التربوي وعلاقتة بالتسرب من المدرسة اضافة الى العوامل والمشاكل الاجتماعية كالتفكك الاسري وكبر حجم الاسرة وتواضع المستوى الثقافي للأسرة .
وبين ان من اسباب عمل الاطفال المباشرة اصحاب العمل الذي يوافقون على تشغيل الاطفال لتدني الاجور وتخليهم عن الشروط والالتزامات المتعلقة بالتامين الصحي والاجتماعي والضرائب وتوفير شروط عمل ملائمة لهم .
وبين مقدادي ان الاطار الوطني لمكافحة عمل الاطفال يعد وثيقة عمل وطنية تحدد المسؤوليات والادوار لكافة الجهات المعنية واليات الاستجابة لها من حيث التنسيق وايجاد اليات لتحويل الحالات بما يتناسب مع نوع الخدمة الواجب تقديمها .
واضاف ان الاطار يهدف الى المساهمة في الحد من مشكلة عمل الاطفال وذلك من خلال ايجاد وثيقة عمل مرنة تساعد الجهات المعنية بالتعامل مع حالات عمل الاطفال واسس التشبيك فيما بينها مع ضمان عدم الازدواجية في العمل بين هذه المؤسسات مبينا ان الاطار سيسهم في تطوير مجموعة من البرامج للوقاية من دخول الاطفال الى ميادين العمل في سن مبكرة .
واشار الى ان الاطار جاء كمخرج من مخرجات برنامج مكافحة عمل الاطفال عبر التعليم .
وتضمن الاطار عدة مراحل تبدا من مرحلة الكشف والابلاغ حيث تعنى وزارة العمل بهذا الجانب من خلال الحالات التي ترد اليها عبر» الخط الساخن» الخاص بالوزارة ومرحلة التقييم الاولى ومرحلة التدخل ومرحلة المتابعة والتقييم .
وقدمت وزارات التربية والعمل والتنمية الاجتماعية عرضا عن ادوارها في المشاركة بصياغة الاطار الوطني لمكافحة عمل الاطفال .

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن السبت 15 محرم 1433هـ - 10 ديسمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2733

المصدر: جريدةالجزيرة الاحد 16 محرم 1433 هـ - 11 ديسمبر 2011م

http://www.al-jazirah.com/20111211/cartoon.htm

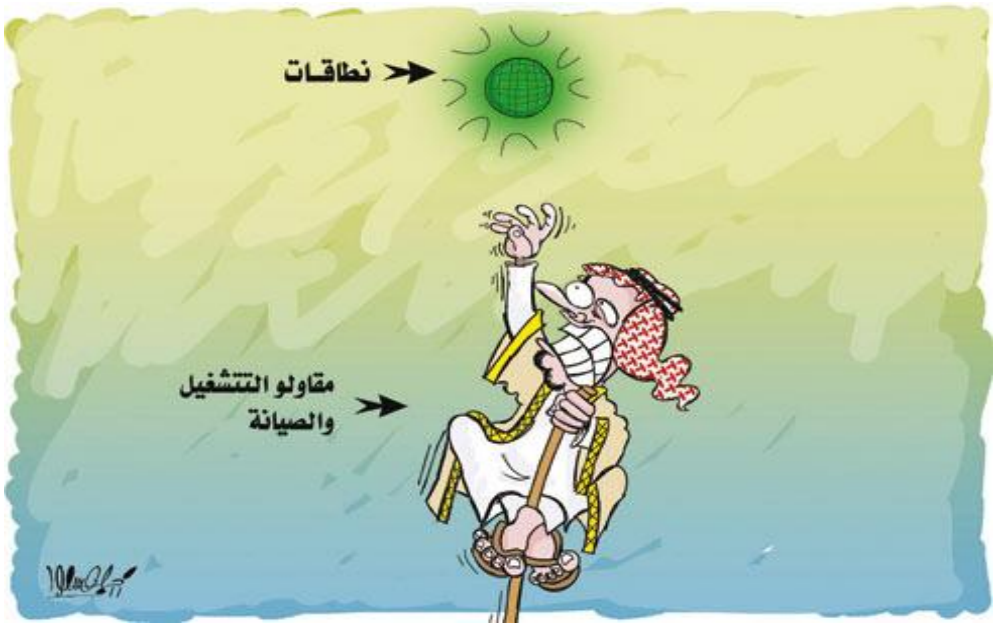

المصدر: جريدة الوطن
الاحد 16محرم 1433 هـ - 11 ديسمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2742

المصدر: جريدة الإقتصادية
الإثنين 17محرم 1433 هـ - 12 ديسمبر 2011م

http://www.aleqt.com/2011/12/12/section_comic.html

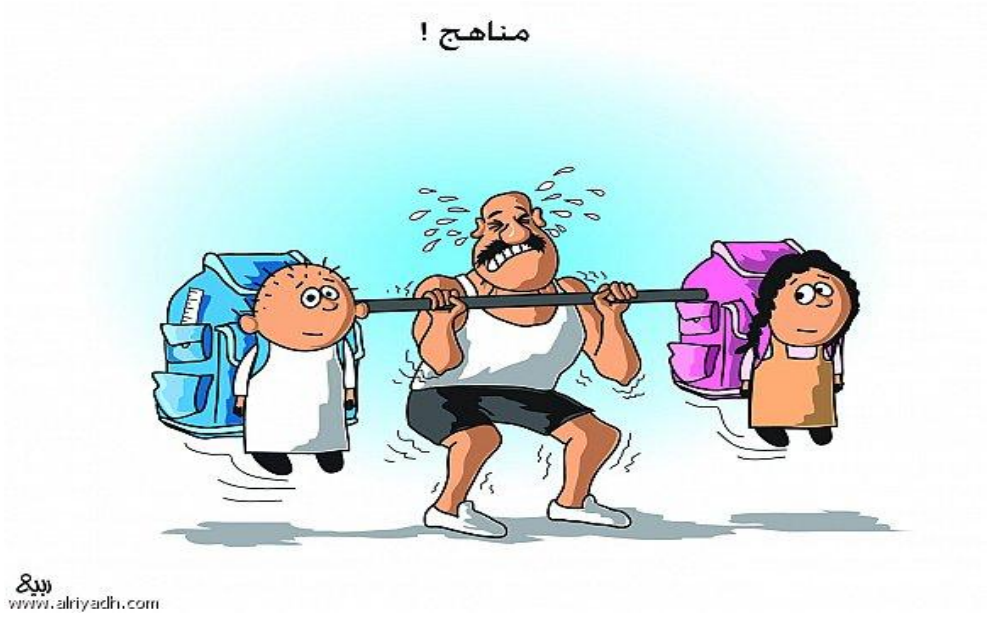

المصدر: جريدةالرياض
الإثنين 17محرم3 143 هـ - 12 ديسمبر 2011م

http://www.alriyadh.com/2011/12/12/article691087.html

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء 18 محرم 3 143 هـ - 13 ديسمبر 2011م

http://archive.al-jazirah.com.sa/2011jaz/dec/13/cartoon.htm

المصدر: جريدة الوطن
الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2748

المصدر: جريدةالإقتصادية
الثلاثاء 18 محرم 1433 هـ - 13 ديسمبر 2011م

http://www.aleqt.com/section_comic.html

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء
19 محرم 1433 هـ - 14
ديسمبر 2011م

http://archive.al-jazirah.com.sa/2011jaz/dec/14/cartoon.htm

اليوم

المصدر: جريدة اليوم
الأربعاء 19 محرم 1433 هـ - 14
ديسمبر 2011م

http://www.alyaum.com/News/art/38063.html

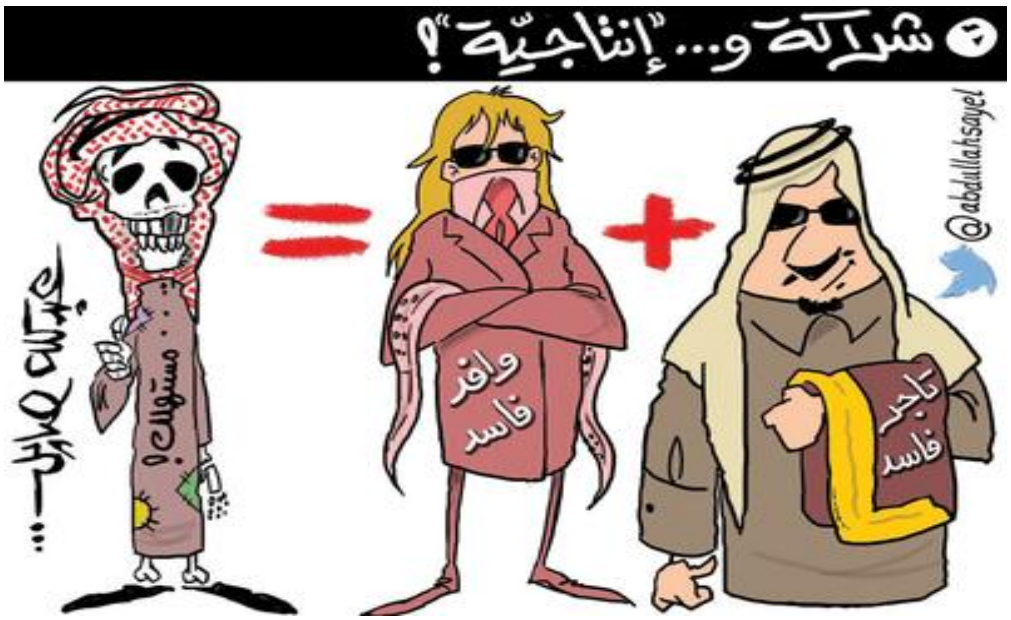

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

المصدر: جريدةالإقتصادية
الأربعاء 19 محرم3 143 هـ - 14 ديسمبر 2011م

http://www.aleqt.com/2011/12/14/article_606962.html

143